



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

---

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2010 - العدد: 08

---

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 11 رجب 1431  
الموافق 24 جوان 2010

# فهرس

1. محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة ..... ص 03  
■ أسئلة شفوية.

2. ملحق ..... ص 49  
■ أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة  
المنعقدة يوم الخميس 11 رجب 1431  
الموافق 24 جوان 2010

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
معالي السادة الوزراء،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء  
المجلس الموقر،  
أسرة الإعلام،  
السيدات والسادة الحضور،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى سيادة وزير التجارة.  
طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين  
68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في  
08 مارس سنة 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس  
الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا  
العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالاً  
شفوياً هذا نصه:

سيدي الوزير، الصادرات خارج المحروقات في  
تراجع حسب الإحصائيات الرسمية خصوصاً في  
السنتين السابقتين وخلال هذه السنة.

إذن ماذا أعدت الحكومة لوقف هذا التراجع؟

ثانياً: ماهو عدد المصدرين خارج قطاع المحروقات؟  
ثالثاً: ماهو عدد المصدرين خارج قطاع المحروقات  
الذين استفادوا من خدمات الصندوق الخاص  
بتشجيع الصادرات؟ شكراً.

**السيد الرئيس:** شكراً، الكلمة الآن للسيد وزير  
التجارة للرد على مضمون السؤال الذي قرأ قبل  
قليل.

**السيد وزير التجارة:** بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،  
السيدات والسادة الحضور،

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس  
مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

- السيد وزير التجارة؛
- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيد وزير التربية الوطنية؛
- السيد وزير الأشغال العمومية؛
- السيدة وزيرة الثقافة؛
- السيد وزير السكن و العمران؛
- السيد وزير النقل؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة  
والدقيقة الثالثة صباحاً**

**السيد الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم،  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة  
مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم،  
وإبداء الارتياح للقاء الزميلات والزملاء، يقتضي  
جدول أعمال هذه الجلسة سماع الأسئلة الشفوية  
التي سيتقدم بها عدد من أعضاء المجلس وردود  
السادة أعضاء الحكومة عليها، ودون إطالة أحيل  
الكلمة إلى السيد صالح دراجي لطرح سؤاله الشفوي  
على السيد وزير التجارة، تفضل السيد صالح  
دراجي.

**السيد صالح دراجي:** شكراً سيدي الرئيس.  
بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام  
على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم  
الدين.

180 مليون دينار سنويا من أجل القيام بمجموعة من العمليات منها ضمان تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- ضمان تسيير فعال للشبكة الوطنية للإعلام التجاري.

- دعم هذه المؤسسات بالإعلام وبالوسائط المتعلقة بالتجارة الخارجية إلى غير ذلك من المهام التي تعرفونها والتي تقوم بها هذه المؤسسة.

الإجراء الثاني وهو إنشاء دار المصدر مؤخرا، تتكفل بانشغالات وقضايا المصدرين وتزويدهم بالمعلومات وتقديم لهم كل التحفيزات والتسهيلات الخاصة بهم لاسيما التسهيلات الجمركية والبنكية.

ثالثا - وهو كما تفضلتم - إنشاء الصندوق الخاص بترقية الصادرات والذي يقدم أيضا دعما ماليا مباشرا للمصدرين لاسيما من أجل التخفيف من كلفة نقل بضائعهم ومن كلفة مشاركتهم في المناسبات والتظاهرات الترقية للترويج والتعريف بمنتجاتهم بالإضافة إلى توسيع مؤخرا المجالات التي تشملها نفقات الصندوق إلى نفقات أخرى كتمويل الدراسات المتعلقة بجذوى بعض الأسواق إلى غير ذلك من بعض الدراسات الخاصة وحتى عمليات التأهيل التي تصب في تعزيز القدرات التنافسية لمؤسساتنا في اتجاه التصدير.

كذلك هناك برامج خاصة للتكوين تنظمها مؤسسات عمومية (ALGEX) وتقوم بها أيضا برامج التعاون الدولي وكلكم سمع ببرنامج (OPTIMEXPORT) الذي رافق مجموعة من المؤسسات الوطنية والتي اكتسبت قدرات هائلة لمنافسة مؤسسات خارجية وطرح منتجاتها وخدماتها على مستوى السوق، بالإضافة إلى برامج تعاونية أخرى مثل برنامج تدعيم قدرات البلدان العربية والذي نستفيد من خلاله بخبرات أجنبية يهدف إلى دعم القدرة التنافسية في الميدان التجاري للبلدان المستفيدة منه بالإضافة إلى برامج هي قيد الإعداد من أجل تصحيح - ربما - بعض النقائص.

فيما يتعلق بسؤالكم الأخير وهو الصادرات خارج المحروقات: إن الإحصائيات بحوزتكم ولكن

السلام عليكم جميعا ورحمته تعالى وبركاته. أشكر السيد صالح دراجي، عضو مجلس الأمة على اهتمامه بقطاع التجارة وعلى سؤاله المتعلق بصادراتنا خارج المحروقات وما تقوم به الحكومة في هذا الشأن.

سيدي الفاضل إنك على حق عندما تقول إن الصادرات الجزائرية تراجعت خلال السنتين الأخيرتين وهذا ما تشهد به الإحصائيات وذلك للأسباب التالية:

(1) تعليق تصدير بعض المواد ومنها العجائن الغذائية والكسكس من القمح الصلب والقمح اللين لأن هاتين المادتين مدعمتان.

(2) توقف مصنع تكرير البترول بسكيكدة جراء الحرائق التي أصابته مرتين وهذا أيضا عطل تصدير الكثير من مشتقات المحروقات التي كانت تحسب كصادرات خارج المحروقات الخام.

(3) منع تصدير النفايات غير الحديدية والذي أقره قانون المالية التكميلي لسنة 2009 لوضع حد للممارسات التجارية غير النزيهة التي ينتهجها بعض مصدري هذه النفايات وللعلم فإن تصدير النفايات غير الحديدية يأتي في المرتبة الثانية في حجم الصادرات خارج المحروقات.

بالإضافة أيضا إلى منع تصدير بعض المواد الخام كالجلود الخام مثلا فكل هذه الإجراءات أدت إلى تراجع هذه الصادرات بالإضافة إلى ما يعلمه الجميع وهو انعكاسات الأزمة العالمية الدولية على الحركة الاقتصادية والتجارية العالمية والتي بالتأكيد مست ولو بشكل قليل صادراتنا.

فيما يتعلق بسؤالكم الثاني ماذا أعدت الحكومة لوقف هذا التراجع؟ طبعا هناك إجراءات كثيرة وجب التذكير بها قامت بها الحكومة منذ مدة طويلة من أجل تعزيز صادراتنا خارج المحروقات وخاصة من أجل مرافقة المتعاملين الاقتصاديين على تشكيل قدرة وطنية للتصدير وأيضا زرع ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين ومن بين هذه الإجراءات: طبعا إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في 2004 وتقدم الدولة الآن قرابة

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،  
السادة الوزراء والوفود المرافقة لهم،  
سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال موجه إلى معالي وزير التجارة المحترم.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين  
68 و 71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ  
في 08 مارس سنة 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس  
الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا  
العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالاً  
شفوياً هذا نصه:

نعرف سيادة الوزير، أن الجزائر تعرف فوضى  
عارمة في مجال تسويق السلع المختلفة سواء تعلق  
الأمر بأسواق الجملة أو أسواق التجزئة، كذلك يتبين  
أن التحكم في مجال الفوترة، والنوعية والغش، والنظافة،  
والمراقبة، لا يمكن أن يتم بالطريقة الحالية في غياب  
استراتيجية وطنية تحدد وتنظم الأسواق وعملية  
البيع والشراء والتبادلات بين الأفراد أو المعنيين.

لأن - معالي الوزير - التوجه إلى تنظيم هذه  
الأسواق الخاصة بالجملة أو التجزئة في الأوساط  
الحضرية أو الأوساط الريفية، يعني بالضرورة  
التحكم والسيطرة والتمكن من تحقيق مجموعة من  
الفوائد والأغراض والأهداف مثل:

1 - تمكين الدولة من تحصيل مختلف الضرائب  
المفروضة على المعنيين.  
2 - مراقبة السلع المغشوشة والفاسدة والمضرة  
لصحة المواطن.

3 - توفير مشقة تنقل الناس إلى مختلف الأماكن  
من أجل الحصول على السلع الضرورية والمطلوبة،  
وهذا بتوفير الوقت والجهد (كأن يوجه إلى مجالات  
أخرى مثلاً).

4 - خلق فرص العمل لكثير من الشباب في عدة  
مجالات مثل النظافة، الرقابة، النقل... إلخ.

5 - الرفع من مستوى الذوق - أقول بين قوسين

لابأس أن نذكر بها لقد بلغت في سنة 2007: 01 مليار  
و 332 مليون دولار، في 2008: 1 مليار و 937 مليون  
دولار أي قرابة 02 مليار دولار، في 2009: 1 مليار  
و 66 مليون دولار أي هناك تراجع محسوس.

بالنسبة للدعم الذي قدمته الدولة من خلال  
الصندوق الخاص بترقية الصادرات خلال الثلاث  
سنوات الأخيرة، ففي سنة 2007 استفاد 114  
مصدرا بمبلغ قدره 478 ألف دينار، سنة 2008  
استفاد 116 ملفا بمبلغ قدره 419 مليون دينار، وفي  
سنة 2009 استفاد 160 ملفا بمبلغ قدره 641 مليون  
دينار، ويتعلق هذا الدعم بالطبع بتعويض نفقات  
النقل الدولي والمشاركة في التظاهرات الاقتصادية  
بالخارج، أما فيما يتعلق بعدد المصدرين بمن فيهم  
من يقوم بعملية التصدير يعني موضعية أي ولو مرة  
واحدة أي هناك مصدرين منتظمين وهناك من  
يقوم بعملية التصدير نادرا أي من حين لآخر، ففي  
2007 أحصينا 791، في سنة 2008 أحصينا 869،  
وفي 2009 أحصينا 663.

أشكركم على كرم الإصغاء.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير التجارة.

أسأل السيد صالح دراجي هل يريد التعقيب على  
ما جاء به السيد الوزير ردا على سؤاله؟ الكلمة لك.

**السيد صالح دراجي:** شكرا سيدي الرئيس المحترم.  
أشكركم معالي الوزير على هذا الشرح المستفيض  
والتوضيح الهام الذي تقدمتم به لنا، لقد كان رد  
معالي الوزير كاملا وشاملا ونشكركم على هذه  
المعلومات وعلى كل ما قدمتموه لنا، شكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد صالح دراجي، إذن  
فالاقتناع كان كاملا، وبقى دائما في نفس القطاع  
وننتقل إلى السؤال الموالي والكلمة للسيد كمال  
بوناح وسؤاله الشفوي.

**السيد كمال بوناح:** السلام عليكم، صباح الخير.  
السيد الرئيس،

إلى غير ذلك وهناك أيضا برنامج مهم جدا تقوم به وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في هذا المجال.  
3) برنامج قطاعي لترميم المنشآت التجارية الموجودة وقد قمنا بمجموعة من العمليات في البرنامج الماضي مست قرابة 40 منشأة تجارية استكملت أو سيتم استكمالها إن شاء الله في الأشهر القليلة المقبلة.

وأخيرا تولي - كما قلت - البلديات ببناء الأسواق المغطاة والأسواق الجوارية.

في إطار البرنامج الخماسي المقبل كذلك لسنة 2010 - 2014 فإن الحكومة بقطاعاتها المعنية - التجارة، الداخلية والجماعات المحلية، الفلاحة والصيد البحري - بدأت في عملية تأهيل وإنجاز هياكل تجارية جديدة نذكر منها:

(1) إنجاز 50 سوق جملة للخضر والفواكه منها 04 أسواق ذات منفعة وطنية، 25 سوقا ذات منفعة جهوية و 21 سوقا ذات منفعة محلية.

(2) إنشاء أسواق تجزئة يعني أسواق مغطاة وجوارية وأسواق أسبوعية وهياكل تجارية أخرى تخص أسواق المواشي والمسمكات والمذابح إلى غير ذلك.

فكل هذه الفضاءات كما تفضلتم في سؤالكم ستسمح بإضفاء المزيد من التنظيم في مجال الصحة، الرقابة، تحصيل الضرائب وفي مجال التصرفات الحضرية للمواطن، إلى غير ذلك.

أما بخصوص الرقابة فقد تم تجنيد كل الإمكانيات المتاحة لدى القطاع سواء كانت مادية أو بشرية للتكفل بها من خلال وضع برنامج مكثف يهدف إلى تعزيز التواجد الميداني لأعوان الرقابة باستمرار داخل الفضاءات التجارية للحد من الممارسات غير الشرعية ومحاربة كل أشكال الغش التجاري حيث وكما علمتم تم توظيف 1500 عون جديد خلال الخماسي السابق وكان معظمهم أعوان رقابة من أصحاب الشهادات الجامعية خلال الفترة ما بين 2004 - 2009 وتتمثل تدخلات أعوان المراقبة بالخصوص فيما يلي:

(1) مراقبة مدى مطابقة المواد والخدمات المعروضة

الذوق - لدى الفرد الجزائري من جراء تعامله مع وسط منظم ونظيف ومراقب وموجه وآمن... إلخ.  
تفضلوا، معالي الوزير، بقبول فائق تقديرنا وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد كمال بوناح والكلمة الآن للسيد وزير التجارة.

**السيد وزير التجارة:** شكرا للسيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور.

أشكر الأخ عضو المجلس السيد كمال بوناح على اهتمامه بما يجري في قطاع التجارة من خلال هذا السؤال الشفوي المتعلق بوضعية السوق الوطنية التي تعرف - صحيح - الكثير من النقائص نتيجة التراكمات الكثيرة السابقة والتي أفرزت - كما قال - مظاهر سلبية عددها في نص سؤاله.

أخي عضو مجلس الأمة المحترم، بيان مجلس الوزراء الأخير المنعقد يوم الثلاثاء 11 ماي 2010 تطرق لموضوع ضبط السوق وتعزيز الرقابة بإسهاب حيث أشار إلى بعض النقاط وبعض المواضيع منها:

وجوب تدارك هذا النقص بخصوص:

- أسواق الجملة للخضر والفواكه.

- الأسواق المغطاة والأسواق الجوارية.

- أسواق المواشي، المذابح والمسالخ وغرف التبريد والمسمكات إلى غير ذلك.

وأشار أيضا البيان إلى بعض كفاءات التكفل عبر الآليات التي نذكر منها:

(1) إنشاء مؤسسة عمومية لإنجاز وتسيير الأسواق ذات المنفعة الوطنية وهذا أمر مهم جدا وسنعمل إن شاء الله على إنشاء هذه المؤسسة الوطنية العمومية قبل نهاية هذه السنة والتي ستوضع في حافظتها الأسواق الوطنية والأسواق الجهوية على أن تتكفل الجماعات المحلية بالأسواق المحلية والجوارية.

(2) تكليف شركة مساهمات الدولة (SGP PRODA) أيضا بإنشاء بعض الفضاءات المنظمة لاسيما المذابح والمسالخ وغرف التبريد وصوامع التخزين



التجارية وتشكل أيضا عنصرا خطيرا على صحة وأمن المواطنين ومنافسة غير شرعية لنشاط التجار الشرعيين المنضبطين إضافة إلى الخسائر المالية لخزينة الدولة؛ في هذا السياق اتخذت وزارة التجارة بالتنسيق مع القطاعات والمصالح المعنية عدة إجراءات تنظيمية وقانونية على المدى القصير والمتوسط نذكر منها إجراءات:

(1) تنصيب اللجان الولائية وبعث نشاطها من جديد في مجال تأطير هذه الأسواق حيث تم إحصاء 435 سوقا غير شرعي على مستوى القطر الوطني ينشط فيها أكثر من 35 ألف تاجر.

(2) العمل على إدماج هذه الفئة من التجار تدريجيا في أسواق منظمة وذلك من خلال البرنامج الذي تكلمت عنه والمتعلق بإنشاء شبكة الأسواق الجديدة وإعادة تأهيل الأسواق القديمة بما يتيح ربما فضاءات إضافية وهكذا نستوعب إن شاء الله هذه الظاهرة السلبية والخطيرة أيضا في نفس الوقت ، أشكركم سيدي عضو المجلس والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير التجارة، أعود لأسأل السيد كمال بوناح هل يريد أخذ الكلمة للتعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

**السيد كمال بوناح:** شكرا سيدي الرئيس. تعقيبي على كل أشكر معالي الوزير لأن ما يثلج صدورنا هو عندما تكون الاستفاضة والشرح بهذا المستوى وبهذا الأسلوب خاصة وأن هذه الاهتمامات التي ننقلها من المواطن تترجم على مستوى الحكومة وعلى مستوى القيادة في بلادنا فربما أننا في نفس الطرح فالشرح بهذه الطريقة والكيفية والمنهجية أظن أننا غير مختلفين، وكلنا موافقون على ذلك لأن الجزائر انطلقت، وفخامة رئيس الجمهورية قرر القضاء على الأحياء القصديرية وعلى البناء الهش والنقل الفوضوي أظن أن التجارة كذلك لا بد أن تأخذ حصتها ولا بد أن تواكب تطور وتوجه البلاد وذلك بوضع استراتيجية على الأقل للقضاء على

للاستهلاك من خلال مراقبة نوعية السلع، حجز المواد المنتهية الصلاحية، فرض احترام قواعد النظافة، فرض احترام سلسلة التبريد، فرض احترام شروط بيع اللحوم الحمراء والبيضاء ومنع بيع المواد الغذائية خارج المحلات .

حيث أفضت تدخلات أعوان المراقبة الخاصة بالجودة وقمع الغش خلال سنة 2009 مثلا إلى تسجيل 658 ألف تدخل، إنه عدد لا بأس به نتج عنها معايينة ما يقارب 78 ألف مخالفة ومتابعة 74 ألف تاجر قضائيا مع حجز سلع بقيمة 278 مليون دينار وغلق قرابة 2571 محلا تجاريا، تلاحظون أن هناك جهدا مبذولا من طرفنا، وقد يكون غير كاف وسيتعزز بإذن الله من خلال الإمكانيات التي سنتعزز لاسيما البشرية بحيث أننا في الخماسي المقبل - إن شاء الله - وبالضبط ما بين سنة 2010 - 2014 سنوظف 7000 عون جديد يعني أنه لدى وزارة التجارة 2500 عون فقط وفي الخماسي المقبل سنوظف ضعفي العدد أي 7000 عون هذه السنة وسوف تتحسن هذه التدخلات التي ستعود بالفائدة على المواطن وعلى خزينة الدولة أيضا.

(2) مراقبة الممارسات التجارية ومحاربة الممارسات غير النزيهة وقد أسفرت نتائج الرقابة في ذات المجال خلال سنة 2009 على النتائج التالية:

- بالنسبة لحيازة السجل التجاري: 7157 مخالفة،  
- بالنسبة للمخالفات المتعلقة بإشهار الأسعار: 36 ألف مخالفة،

- بالنسبة للمخالفات المتعلقة بامتلاك الفواتير فقد تكلمت على هذه المسألة: 10648 مخالفة،

- بالنسبة للمخالفات المتعلقة بامتلاك المخزونات غير الشرعية للمضاربة: 25 مخالفة،

- بالنسبة لمخالفة محاربة ظاهرة تغيير النشاط التجاري: أكثر من 2622 مخالفة.

غير أن التجارة الموازية التي أشرتم إليها في سؤالكم أي الممارسة غير الشرعية على مستوى الساحات العمومية والأرصفة ومحيطات الأسواق بشكل فوضوي تبقى مع الأسف خارج نطاق المراقبة كما أنها تشكل فعلا عائقا لتهديب الأنشطة

بعض المظاهر التي تسيء للمظهر العام وربما تقلل من إمكانيات الجزائر والمجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية.

مرة أخرى شكرا معالي الوزير وإن شاء الله سيحظى هذا البرنامج وكذا الاستراتيجية بالتجسيد عن قريب في الميدان، شكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد كمال بوناح، المقتنع بما جاء في رد السيد الوزير، نشكر الجميع وننتقل إلى السؤال الموالي والمتعلق بقطاع الموارد المائية والكلمة للسيد عبد الله بن التومي.

**السيد عبد الله بن التومي:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، أصحاب المعالي، السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السيدات والسادة الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، والذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتقدم بالسؤال التالي نصه إلى السيد معالي وزير الموارد المائية:

معالي الوزير، لقد عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة الكثير من المتدخلين سواء الأجنب أو المحليين في قطاع المياه وقطاع التطهير بصفة عامة وبالنظر لأهمية الماء في بلادنا، وبالنظر لأهمية الماء للبشرية والكائنات الحية على هذا الكوكب وبالنظر للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للماء وبما أنه سوف يكون من أكبر التحديات المستقبلية للبشرية فإنني أسأل معاليكم ما يلي:

ما هو حجم المتدخلين والفاعلين في قطاع المياه ببلادنا وما هو تقييمكم لمستوى الأداء والخدمات

المنوطة به؟

فضلا على ذلك فإنه في إطار فضاء العولمة والعصرنة الذي يميزه التعاون والتبادلات والشراكة فإن الجزائر كذلك قد راهنت على مبدأ الشراكة من أجل التحسين والترشيد. وعليه، ما هو تقييم معاليكم لهذه المؤسسات العاملة في إطار الشراكة ببلادنا؟ وما هي الإجراءات والخطوات المتخذة من أجل تحسين تسيير وإدارة اقتصاد الماء؟

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الله بن التومي، الكلمة الآن للسيد وزير الموارد المائية.

**السيد وزير الموارد المائية:** شكرا سيدي الرئيس المحترم.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

بودي أن أرد على السؤال الذي تفضل به الأخ العضو والذي طرح جملة من التساؤلات المتعلقة بدور أداء المتعاملين الاقتصاديين في قطاع الموارد المائية ومدى تقدم الشركة بالإضافة إلى ما يتم اتخاذه من إجراءات في مجال اقتصاد الماء.

إن التطور الكبير الذي عرفه قطاع الموارد المائية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة من حيث الإمكانيات المادية التي سخرتها الدولة في هذا المجال ومن عدد المشاريع التنموية التي تم ويتم إنجازها جعل عدد ونوعية المتعاملين الاقتصاديين الفاعلين في مجال الموارد المائية يتطور بصفة آلية وملحوظة في الميدان.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن علاقة قطاع الموارد المائية بمختلف تفرعاته الإدارية والاقتصادية بهؤلاء المتعاملين علاقة تجارية تعاقدية تحكمها قوانين وتنظيمات الدولة الجزائرية في مجال الصفقات العمومية والمنافسة، غير أنه وموازة مع الأهداف الاستراتيجية للسياسة



أخيرا، وبخصوص اقتصاد الموارد المائية، بودي أن أؤكد أن العنصر الأساسي في هذا المجال أن الجزائر فقيرة من حيث القدرات المائية وذلك حسب معايير البنك الدولي.

إن جهود الدولة الجزائرية خلال السنوات الماضية جعلت الحق في الماء حقيقة ملموسة لكل مواطن عبر التراب الوطني فقد وصلنا اليوم إلى نسبة ربط الشبكة العمومية للماء تقريبا 96% بمعنى أن الحصة اليومية لكل فرد تبلغ ما يقرب 160 لترا لكل مواطن يوميا، لكن الحفاظ على هذا الوضع مسؤولية الجميع من خلال الانخراط في مسعى وطني عادل ومتضامن للاقتصاد المائي، ويمكن تلخيص ما يقوم به قطاع الموارد المائية في ميدان الحفاظ واقتصاد الموارد المائية فيما يلي:

(1) إطلاق حملة وطنية للتوعية والتحسيس تستهدف أساسا أطفال المدارس والمستثمرين الفلاحين وأصحاب الوحدات الصناعية.

(2) الرفع من القدرة الوطنية لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استعمالها مباشرة في المجال الفلاحي والصناعي.

(3) الاستثمار في تقنية الري الحديث الأكثر اقتصادا للماء.

(4) وأخيرا الحماية القانونية والتقنية للموارد المائية السطحية والباطنية.

أتمنى أنني قد أجبت على سؤالكم وشكرا وبارك الله فيكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير الموارد المائية. أعيد الكلمة للسيد عبد الله بن التومي للتعقيب.

**السيد عبد الله بن التومي:** شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، معالي الوزير،

من الواضح إذن أن الماء ثروة طبيعية دقيقة يمكن أن تتسبب على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي بمشاكل من جهة وبإمكانيات للتعاون والشراكة من جهة أخرى؛ ومن الواضح أيضا أن

الوطنية للمياه المتمثلة في رفع مؤشرات الحشد والربط بشبكة الخدمة العمومية؛ حقق قطاع الموارد المائية عددا من المكاسب غير المباشرة من تنفيذ برنامج التنمية وعلى رأسها نقل الخبرة والتجربة من الشركات الأجنبية إلى المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة.

فالامتيازات التي يمنحها التنظيم الوطني للصفقات العمومية للشركات الجزائرية جعل العديد من المتعاملين الأجانب يدخلون في شراكة مع المؤسسات الوطنية للظفر بمشاريع وعقود في مجال الموارد المائية ونسجل اليوم الأثر الإيجابي لذلك التعاون، فقد وصل عدد الشركات الوطنية الحاصلة على التأهيل الوطني في مجال أشغال الري إلى ما يفوق 120 مؤسسة مؤهلة وهو يشكل دعما كبيرا للأداء الاقتصادي الوطني.

أما فيما يخص الخدمة العمومية للماء الشروب والتطهير، فأنتم على علم سيدي العضو أنه بين سنتي 2005-2007 تم توظيف تسيير الخدمة العمومية للماء الشروب والتطهير في بعض المدن ومنها الجزائر العاصمة، وهران، عنابة وقسنطينة إلى شركات مساهمة أسند تسييرها إلى متعاملين ذوي سمعة عالمية على أساس عقود بأهداف محددة أهمها نقل الخبرة قبل كل شيء؛ ومنذ تلك الفترة لوحظ في الميدان تحسن في مؤشرات تقنية وتجارية في مردود الخدمة العمومية خاصة بالعاصمة أين عمم توزيع الماء الشروب على 96% من سكان الجزائر الكبرى بصفة مستمرة وتقدم مردود الشبكات بشكل مقبول ويبقى القطاع مع ذلك حريصا في ميدان الموارد البشرية على قدرة مؤسساتنا على الحفاظ على الكوادر التي تكونت مع هذه الشركات الأجنبية.

خلاصة، يمكننا القول ونحن في منتصف التجربة إن نتائج مسعى التسيير المفوض للخدمة العمومية للماء والتطهير مقبول نسبيا ولكننا نلح كثيرا على التكوين ونقل الخبرة لأن التأطير الوطني سيتوجب عليه حتما التكفل بتسيير هذه المرافق العامة بنفس المعايير الدولية وذلك هو هدفنا الأكبر.

نصه:

لا أحد ينكر الجهود الكبيرة التي بذلت مؤخرا في قطاع الري، وخاصة التزويد بالماء الشروب، وذلك من خلال إنشاء السدود وإن المشاريع التي هي في طور الإنجاز لخير دليل على ذلك، إذ تعد مشاريع القرن في بلادنا، (مشروع عين صالح، تمراسات ومشروع التحويلات الكبرى لولاية سطيف، سد تاشودة وسد الموان).

هذان السدان سيلبيان احتياجات سكان 26 بلدية من ولاية سطيف وكذلك سقي حوالي 40 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، من بلديات وسط وشمال الولاية، إلا أن سكان البلديات الجنوبية للولاية يبقون في حاجة ماسة لهذه المادة الضرورية للحياة وتبقى آمالهم معلقة على «سد سوبلة» الذي تشترك فيه ولاية سطيف مع ولاية المسيلة.

سؤالي معالي الوزير:

أين وصلت الدراسات حول هذا السد، ومتى تنطلق أشغال الإنجاز به؟  
تقبلوا مني، فائق التقدير والاحترام.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد كريم عباوي، الكلمة للسيد وزير الموارد المائية.

**السيد وزير الموارد المائية:** شكرا مرة أخرى السيد الرئيس الفاضل، شكرا للأخوات الفضليات والسادة الأفاضل، بودي أن أرد على السؤال الذي تفضل به الأخ العضو المتضمن وضعية سد سوبلة بولاية المسيلة.

يقع مشروع سد سوبلة على الواد الذي يحمل نفس الاسم - وهذا شيء واضح - في بلدية مقرة بولاية مسيلة وعلى بعد 60 كلم عن مقر عاصمة الولاية بين ولايتي سطيف ومسيلة، تمت دراسة المشروع التمهيدي المفصل لهذا المشروع في مارس 2009 وأفضت هذه الدراسة إلى إقامة سد علوه 67 مترا وسيوجه لتدعيم توزيع الماء الصالح للشرب في المجموعات السكانية التالية:

مقرة، عين خضرة، بلعاب، دهاهنة، برهوم، أولاد

توفيرها وتسييرها وحمايتها أصبح أكثر من ضرورة لأن هذا المورد كما وصف لا يستغنى عنه من أجل الحياة لكنه قد وصف بأنه أصبح سلاحا بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني، نتمنى أن ثقافة وإدارة التعامل مع الماء تغطي على لغتنا وأنماط حياتنا ومعيشتنا وعلى سلوكياتنا وتصرفاتنا. أشكر مرة أخرى معالي الوزير على عناصر الرد التي تفضل بها وأشكره على إجابته الوافية وأشكره على الجهود المبذولة في قطاع الموارد المائية التي عرفت قفزة مهمة في السنوات الأخيرة وتعززت ببرامج ضخمة ومهمة واستراتيجية في السنوات المقبلة شكرا والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الله بن التومي؛ يبدو أن الاقتناع حاصل، كما نشكر السيد الوزير وننتقل إلى السؤال الموالي ونبقى دائما في قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد كريم عباوي نيابة عن زميله السيد لكحل العمري.

**السيد كريم عباوي (نيابة عن السيد لكحل العمري):** شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،  
السيد وزير الموارد المائية،  
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،  
السيدة والسادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،  
أسرة الإعلام،  
السادة الحضور،  
السلام عليكم ورحمة الله.  
السيد الوزير،

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

ونيابة عن زميلي السيد لكحل العمري يشرفني أن أطرح على سيادتكم الموقرة سؤالا شفويا هذا

دراج، وذلك بالإضافة إلى تدعيم الري بالمساحات المسقية للحضنة وبعد موافقة الحكومة صدر في 15 أكتوبر 2009 المرسوم التنفيذي رقم 09-334 الذي يعلن مشروع إنجاز سد سوبلة ببلدية مقرة، عملية ذات منفعة عامة، ومن جهة أخرى أسفرت المناقصة التي أعلنت عنها الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات الكبرى إلى اختيار المؤسسة الكبرى «كوسيدار» للقيام بأشغال إنجاز هذا السد بغلاف مالي يقدر بـ 6 ملايين دينار جزائري وفي آجال حددت بـ 40 شهرا وذلك لأنه يستدعي عددا كبيرا من الأشغال المرافقة وعلى رأسها تحويل الطريق الوطني، ومن المنتظر إن شاء الله الانطلاق في الأشغال سوف يكون خلال الأشهر القليلة المقبلة لأن الصفقة حاليا هي على مستوى اللجنة الوطنية للصفقات وهكذا نكون عند حسن ظن المواطنين لهذه المنطقة وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد كريم عباوي هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك السيد كريم.

**السيد كريم عباوي:** شكرا السيد الرئيس. بودي أن أشكر السيد الوزير على هذه المعلومات الإضافية التي ستلج صدور سكان الولايات وخاصة سكان ولاية المناطق الجنوبية من ولاية سطيف الذين يعلقون آمالا كبيرة على هذا السد، مرة أخرى أشكر السيد الوزير على كل مجهوداته المبذولة وعلى كل طاقمه في هذا القطاع وشكرا.

**السيد الرئيس:** السيد الوزير، يبدو أنك كنت موفقا لهذا لم تأت تعقيبات تضطرك لأخذ الكلمة مجددا، شكرا للسيد الوزير وشكرا للسيد عضو مجلس الأمة، ننقل الآن إلى قطاع التربية الوطنية والكلمة للسيد مسعود فمامة.

**السيد مسعود فمامة:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السلام عليكم جميعا.  
لابد أن ننقل إلى الموضوع الذي يشرفنا والموجه للسيد معالي وزير التربية الوطنية. السيد الوزير نشكر الدولة على كل الجهود المبذولة بولايتنا، ولاية تمنراست وهي تقوم بكل ما يلزم المواطن ولكن سيدي الوزير مرت 5 سنوات علينا لاحظنا خلالها سوء التسيير في مجال التربية بتمنراست وتقدمنا بعدة شكاوي - السيد الوزير - لمرات عديدة لأننا قد وضعنا والدليل على ذلك ما جاء في الندوة الصحفية التي أدارها السيد الأمين العام للوزارة وفيها اعتبر أن آخر ولاية هي «تمنراست»، لماذا جعلتمونا نعاني سيادة الوزير ويعاني أبنائنا في مرحلة مضت مدتها خمس سنوات؟ بحيث يزداد فيها الطفل ويلتحق بالمدرسة اليوم، هو يدرس لكنه يعاني، نلاحظ سوءا في التسيير أو بالأحرى انعدامه، إن فقد الجسم الرأس فإن الرجلين لا يستطيعان فعل شيء فالعقل غائب، سيدي الوزير إذا كانت مسألة تهميش أبنائنا مقصودة دعونا ندرسهم بالخارج - الله غالب - أبنائنا هم مستقبلنا فإذا لم نحظ نحن بالدراسة لأننا قد مررنا بمرحلة صعبة، فإننا اليوم كذلك لا نستطيع أن نفعل شيئا بحكم أن أبنائنا لا يدرسون!

إننا نأمل أن يحملوا هم مشعلنا.

سيدي الوزير، يقتصر تدخلنا على أربع نقاط يمكنني أن أحصرها في نقطة واحدة وهي مسألة «سوء التسيير». يذهب المعلمون إلى البلديات ولا يصلون لأن مدة انتظارهم يمكنها أن تمتد إلى أكثر من ثلاثة أشهر لماذا؟ علما أن الدولة قد وفرت كل المتطلبات حتى السيارات التي تكاد تكون خاصة ببعض الأشخاص فقط ولا تستعمل من أجل الهدف التي وجدت من أجله لماذا سيدي الوزير؟ لقد وضعنا سيدي الوزير إن مدة خمس سنوات مرحلة كبيرة وفاتورتها أكبر أتمنى أن تولوا اهتماما بنا قليلا، عليكم أن تجدوا حلا لهذا بمعنى أننا نطلب أن يُنصب الرجل المناسب في المكان المناسب، لا نريد رجلا ليس باستطاعته أن يحمل 01 كلغ

ونحمله قنطارا إنه عار وعيب!

سيدي الوزير معروف ومعلوم لدى الجميع أنك رجل ميدان والحمد لله عملك مشهود له منذ سنوات لكن أقول لك إن مسألة التسيير بولاية تمناست منعدمة أي لا وجود له بالرغم من وضعنا وإرسالنا لعدة تقارير، فإن المنتخبين يشتكون وأولياء التلاميذ كذلك والكل يشتكي، هذا هو الحال، لقد راسلناكم سيدي الوزير لكي تجدوا لنا حلا وتنفذونا من هذه المعاناة التي نعيشها ونطلب أن تتم تنحية المدير ونجعل مسألة التسيير في يد كاتب واحد فقط متمكن من تسييرنا.

تدخلي - سيدي الوزير - يذكركم بأننا قد عشنا مرحلة صعبة ولأن فاتورة خمس سنوات هي المعاناة، معاناة الجذب من جهة ومعاناة التسيير من جهة أخرى.

هذه هي توصيتي سيدي الوزير وأتمنى أن تسمحوا لي لأنني لا أحسن اللغة العربية وفي بعض الأحيان أخلط الأمور (...حديث باللهجة الترفيقية...). لماذا؟ مصالح الدولة ضائعة ومهملة لماذا؟ الحمد لله فالدولة اليوم توفر كل الإمكانيات ولا يمكننا أن نحتج فالجامعة التي كنا نحلم بها هاهي موجودة الآن وكل المتطلبات متوفرة ولكن المشكل المطروح دائما هو مشكل التسيير فقط، نحن نشتكى من مسألة التسيير ولا يوجد لدينا مشكل آخر إلا التسيير فقط، أجلب لي الشخص المسير الكفاء لولايتي والقادر على تولي زمام أموره، هذه هي سيدي الوزير، واسمح لي سيادة الوزير إذا خرجت عن الموضوع لأنه - الله غالب - نحن باعتبارنا أميين لم ندرس ولم نتعلم فعندما نقوم بجهد لقراءة اللغة العربية نخلط أحيانا لأننا لم نفهمها، أطلب منكم كلكم أن تسمحوا لي، وكذا السيد الرئيس على هذه الارتباكات لكن لا عليه، نحن نؤدي مهمة الوساطة لأنها مصلحة تعود على الشعب فالشعب حينما انتخبنا ليس بهدف المصادقة فقط لكن يجب أن نبلغ ونهتم بانشغالهم، هذه هي مداخلة سيدي الوزير وشكرا وبارك الله فيكم والسلام عليكم والله يصبركم علينا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مسعود قمامة، في الحقيقة كان لديك سؤال واحد، فواحد موجه للسيد الوزير وآخر موجه لسكان ولاية تمناست فالمهم أن لكل منهما أن يفهم ويحاول أن يجيب عن الجانب المخصص له، الكلمة لكم السيد وزير التربية الوطنية.

**السيد وزير التربية الوطنية:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل.

السيد العضو الفاضل مسعود قمامة، شكرا جزيلا على سؤالكم فقد سبق لي وأن استقبلتكم شخصيا في مكنتي وأعلم بالعلاقات غير الموضوعية والسيئة الموجودة الآن على مستوى مديرية التربية بولاية تمناست ولكن السيد مسعود ولكي نحسن الأوضاع بولاية تمناست يجب أن نقيم الأمور بصفة موضوعية ومن أجل تقييمها إسمحوا لي أن أعود إلى الأرقام التي تحصلنا عليها في السنوات الماضية وكذلك ما وصلت إليه هذه الولاية من نجاحات في الأعوام الماضية.

بالنسبة إلى ما تفضلتم به من تصريح والذي يؤكد أن تمناست تحتل المرتبة الأخيرة سأعطيكم بعض التوضيحات ولكن كونوا على يقين أنني لن أترككم لوحدهم في حل المشاكل المتعلقة بالتربية والتي أعتبرها صعبة وتتطلب البعض من الوقت.

فيما يخص ولاية تمناست سيدي العضو المحترم، السيد مسعود قمامة قمت شخصيا بدراسة ميدانية للنتائج المدرسية المحققة منذ سنة 2000 وبهذه النتائج أستخلص القول أولا وقبل كل شيء بأنها إيجابية نسبيا بما كانت عليه هذه الولاية وما أصبحت فيه الآن، ففيما يخص الفعالية الداخلية فإن هذه الأرقام مأخوذة من النمط المقرر في منظمة اليونسكو لتسيير المؤسسات التربوية لأن تسيير قطاع التربية إخواني ليس بالتسيير السياسي لكنه تسيير بيذاغوجي لأنه بإمكاننا جعل السياسة سوداء أو بيضاء في أية دقيقة، لكن كل أمر يخص



الاستراتيجية الوزارية لتنمية قطاع التربية الوطنية الرامية إلى تحسين مستوى التأهيل لدى كل أطراف الجماعة التربوية.

أما بالنسبة لأساتذة اللغة الفرنسية التي تكلمتم باستفاضة عليها في سؤالكم فلقد تقلص العجز بشكل كبير، يجب أن تعلموا إخواني بأن اللغة الفرنسية قبل مرحلة الإصلاح لم تكن إجبارية كلغة أولى وعندما باشرنا الإصلاح أصبحت اللغة الفرنسية إجبارية وكلغة أولى وكانت نسبة التأطير 50% على المستوى الوطني لقد وصلنا الآن إلى 99.7% ولم تبق إلا 0.3% لتغطية حاجياتنا على المستوى الوطني، إخواني لقد مضت 20 سنة إنها مدة طويلة ونحن في سبات ولكن عندما بدأنا في تأطير المؤهلين بالنسبة للغات الأجنبية أردنا أن نحل المشكلة بين عشية وضحاها، هذا أمر مستحيل لأن عملية التأطير تتطلب وقتا ولكي يتخرج أستاذ من الجامعة عليه أن يدرس 4 سنوات على الأقل ولذلك فما هو الحل؟ الحل هو أولا أن رئيس الجمهورية قد أصدر تعليمات للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي انطلاقا من مطالب وزارة التربية الوطنية وفتحنا فروعاً للغات الأجنبية في كل الجامعات، والحمد لله يا إخواني سوف نلمس فائضا على مدى ثلاث سنوات، لكي نحل مشكل 0.3% والذي يمس خاصة البعض من الولايات ومن بينها ولاية تمنراست فما هو الحل الآن؟ لقد وزعنا 4000 سكن والسيد وزير السكن مشكور على ذلك انطلاقا من تعليمات فخامة السيد رئيس الجمهورية، أي 4000 سكن للأساتذة القاطنين بوطننا والمتواجدين بكثرة في بعض الولايات خاصة في العاصمة وتيزي وزو وتلمسان ووهران فنوجههم إلى جنوب البلاد وندعمهم بالسكنات وبالوظائف، هذا ما في وسعنا أن نقوم به لحل هذا المشكل ظرفيا لكن كن على يقين السيد العضو أن هذا المشكل سوف يحل نهائيا.

المشكل الآخر الذي تطرقت إليه السيد العضو والمتعلق بمسألة التسيير والذي نصادفه ونواجهه على مستوى الوطن وحينما نتكلم عنه في قطاع

قطاع التربية يسير بصفة موضوعية عن طريق كما يقول الفرنسيون (Les indicateurs) أبدأ بالفعالية الداخلية:

من سنة 2000 إلى غاية 2008 فيما يخص إعادة السنة، انخفضت في جميع الأطوار، ففي التعليم الابتدائي انخفضت نسبة إعادة السنة من 17% إلى 12% سنة 2008.

وفيما يخص التعليم المتوسط انخفضت نسبة إعادة السنة من 27% إلى 18%.

وفي التعليم الثانوي انخفضت نسبة إعادة السنة من 36% إلى 24% سنة 2008.

إنخفاض التسرب المدرسي من 12% إلى 7%.

أما نسبة النجاح فقد تحسنت مقارنة بما كانت عليه سابقا في التعليم الابتدائي ونسبة القبول إلى السنة الأولى متوسط هي الآن 96.1% بعدما كانت 67% سنة 2000.

وفي التعليم المتوسط بلغت نسبة القبول إخواني سنة 2009 ما يقرب 60% وفي التعليم الثانوي بلغت ما بين 39% و 50% من سنة 2000 إلى سنة 2008.

إخواني، خلال السنوات الثلاث الأخيرة مقارنة بسنة 2000 فإن نسبة النجاح قد تحسنت في البكالوريا ووصلت إلى 18.3%.

الآن نوعية التأطير، نجد تطورا وتحسنا ملحوظين من خلال نوعية التأطير التربوي، قياسا بما كانت عليه سنة 2000 حيث كانت نسبة المعلمين المتحصلين على شهادة الليسانس في التعليم الابتدائي 0.4% يعني أنهم لم يكونوا متحصلين على الشهادة الأساسية التي أصبحت الآن مفروضة للتعليم في الطور الابتدائي منذ سنة 2000 إذ انطلقت من 0.4% ووصلت الآن إلى 15%.

فيما يخص التعليم المتوسط كانت نسبة المتحصلين على الشهادات الجامعية 0% سنة 2000 ووصلت إلى 18.3% سنة 2008.

ثالثا إخواني، بلغ معدل الفوج في القسم بالنسبة للتعليم الابتدائي 25 تلميذا في القسم و 23 تلميذا في القسم المتوسط و 14 تلميذا في القسم الثانوي وهو أحسن معدل على مستوى الوطن، وهذا في ظل



حاليا 70% ماهي نسبة استفادة ولاية تمنراست؟ إنها 100% ماهي نسبة الاستفادة سنة 2000؟ هي 8% إذن انتقلت من 8% إلى 100% أي أن الإمكانيات المادية الضخمة الممنوحة للولاية هي في المستوى، الآن أنا على علم بعلاقتكم السيئة بينكم وبين السيد مدير التربية بالولاية، طبعاً نحن في نهاية السنة فإننا نتخذ القرارات فيما يخص هذا البند بالذات ولكن سيدي العضو أقول لكم صراحة ومع احترامي الكبير لأهاليها وسكانها في ولاية تمنراست إن رجلاً واحداً لا يغير الأمور، والمدرسة تبنى دائماً من طرف سكانها وأولياء التلاميذ والعائلات.

أعطيتكم مثلاً آخر، كنت أتفحص في الأنترنت في الأيام الأخيرة الماضية حول المدارس المتطورة المتواجدة بالخارج كانوا يدرجون كيفية مساعدة الأولياء للتلاميذ، وفي فرنسا على سبيل المثال 98% من الأولياء يساعدون أبناءهم لتحضير دروس الغد، ما هو مستوى الجزائر؟ إنه 15% أردت أن أقول للسيد العضو إن يدا واحدة لا تصفق وإني أعلم علم اليقين بأن الأم هي المدرسة الأولى ولذلك أطلب منكم سيدي العضو المحترم أن تكونوا على يقين وأنا أؤكد لكم أن دولتكم ستكون واقفة إلى جانبكم، ووزارتكم ستقف إلى جانبكم لكن مدوالنا يد المساعدة من الأولياء، وأهاليها وزملائنا في ولاية تمنراست المحترمة وأعدكم بأن النتائج سوف تتحسن إذا سرنا واليد تسند اليد والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد الوزير والكلمة مجدداً للسيد مسعود قمامة إن هو أراد أخذ الكلمة.

**السيد مسعود قمامة:** شكراً للسيد الوزير على هذا التوضيح، شكراً جزيل الشكر، ومن حق السيد الوزير أن يدافع عن قطاعه ولكنني لست مقتنعاً، لست مقتنعاً والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** القناعة غير متوفرة، هل بإمكان السيد الوزير أن يعطي مزيداً من المعلومات أم يفضل

التربية يصبح ملحوظاً أكثر لأن عدد التلاميذ قد بلغ ثمانية ملايين وعدد الأساتذة وصل إلى 600 ألف أستاذ أي ما يقابل 40% من عمال الوظيف العمومي. إخواني هذا كله يشكل عائقاً في الميدان فأنا أتابع شخصياً مساره ولاية بولاية ولذلك فقد أصبحنا - وأنا لا أعتبره عيباً - في إطار الإصلاح نقول إن الولاية الأولى قد تحصلت على نتائج جيدة أما الأخيرة فقد تحصلت على نتائج غير مرضية، ونعمل كلنا جاهدين من أجل تحسين كل هذه النتائج بصفة موضوعية كما قلته آنفاً، ولذلك عندما نتكلم عن ولاية تمنراست فإن المشكل المطروح لديهم هو كالتالي: النتائج التربوية قد تحسنت منذ ثماني سنوات مقارنة بما كانت عليه لكنها تبقى دائماً غير مرضية وسيئة بالنظر لنتائج المستوى الوطني وبالتالي هي نتائج لا تساير طموحات أهاليها بتمنراست، أعطيتكم مثلاً: في هذه السنة أعطى وصرح السيد الأمين العام لوزارة التربية بنتائج الامتحانات فإن الولاية الأولى - فيما يخص شهادة التعليم المتوسط وأتكلّم فقط عن النتائج لا عن الانتقال - هي ولاية سيدي بلعباس فقد بلغت نسبة النجاح بها 88% أما الولاية الأخيرة مع كل احترامي لأهاليها ومواطنيها في ولاية تمنراست وهذا ليس عيباً فعندما نقول إن النتائج المحصل عليها غير مرضية بأية ولاية لنحفز من خلال هذا الكلام للعمل على تحسينها بإمكانياتنا وقدراتنا، وأنا قد قلت بأننا لن ندع ولاية تمنراست وحدها فإن النتائج المحصل عليها وصلت نسبتها 31% مقارنة بـ 88% نسبة النجاح بولاية بلعباس فهي 03 مرات مضاعفة، وهذا الأمر لا يرضيني شخصياً ولكن موضوعياً ما أقوله هنا يا إخواني فإن الإمكانيات المادية المعطاة إلى ولاية تمنراست في المستوى المطلوب وأكثر من المعدل الوطني.

أعطيتكم أرقاماً عن الخماسي فقط وأقول بأن 14 تلميذاً بقسم الثانوي أي ما يقابله 30 تلميذاً في القسم بالعاصمة في الثانوية دائماً وأضيف لكم معلومات أخرى، لقد تكلمت عن مسألة الإطعام سيدي العضو المحترم، فقد بلغ المعدل الوطني

في 08 مارس 1999، الذي يحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني معالي الوزير أن أقدم لكم سؤالاً شفويًا الآتي نصه:

لقد أنفقت الدولة الكثير لإنجاز المشاريع الكبرى ولاسيما مشروع القرن وهو الطريق السريع شرق-غرب، الذي يعتبر من أهم الإنجازات التي حَفَفَتْ إلى حدّ كبير من معاناة السائقين، وساهمت في تسهيل عملية التبادل التجاري، وبالتالي تحقيق التطور الاقتصادي.

لكن الشيء الملاحظ معالي الوزير أن مستعملي هذا الطريق يعانون من عدم وجود أي مرافق للخدمات، مما يؤدي إلى التقليل من الأهمية الكبيرة التي يحظى بها هذا الطريق السريع.

وعليه، معالي الوزير، ما هي الأسباب التي حالت دون تحقيق إنجاز هذه المرافق بالموازاة مع إنجاز الطريق السريع؟

وما هي الآجال المحددة لاستكمال إنجازها؟  
تقبلوا مني فائق الاحترام وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد إبراهيم بوتخيل والكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية.

**السيد وزير الأشغال العمومية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي الفاضل رئيس هذا المجلس الموقر، مجلس الأمة،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل أعضاء هذا المجلس الموقر،

زملائي الوزراء،

السيدات والسادة الحضور،  
السلام عليكم.

أشكر شكرا جزيلا الأخ عضو المجلس على هذا السؤال الوجيه والهام والذي من خلاله يتيح لنا الفرصة لإعطاء بعض المعلومات وبعض التوضيحات عن الموضوع ولو أنني قد سبق لي ومن خلال

استقبال السيد عضو مجلس الأمة في مكتبه ويمكنّه من كل المعلومات التي يحتاجها سواء معه أو مع مساعديه؟ الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد الوزير:** إسمحوا لي سيدي الرئيس، أنا شخص موضوعي بطبيعتي ولا أغير الأمور هكذا، أبواب الوزارة مفتوحة للسيد العضو ولكنني لا أحل مشاكل الأشخاص؛ أحل مشاكل المواطنين أو شعبنا بمن فيهم أهالينا لكنني لا أحل مشاكل الأشخاص فيما بينهم فأحل المشاكل بصفة موضوعية في إطار الدولة ومن أجل تحسين الأمور لكن اسمح لي فأنا لا أستطيع أن أحرر فلسطين لوحدي وبارك الله فيك.

**السيد الرئيس:** شكرا، إذن أعطى السيد الوزير موقفه من الموضوع السيد مسعود تحدث عن عدم قناعته وأنا أرى أنه من المفيد أن يستمر الحوار بين الطرفين لإيجاد الصيغة التوفيقية أو الصيغة التي تحافظ على مصلحة القطاع وعلى معالجة المشاكل التي قد تواجه القطاع في أماكن معينة من الوطن. ننتقل الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد إبراهيم بوتخيل.

**السيد إبراهيم بوتخيل:** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء،

أسرة الإعلام،

زميلاتي، زملائي.

قبل أن ألقى سؤالاً شفويًا على السيد معالي وزير الأشغال العمومية أود أن أبلغ تحيات ولاية سيدي بلعباس إلى معالي السيد وزير التربية وأقول إننا فخورون لاحتلالنا المرتبة الأولى في ميدان التربية.

معالي الوزير،

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ

إلى نهاية سنة 2009 تمت الدراسات أي ما يسمى بدراسة المرافق التي تخص الخدمات يعني استغلال هذا المرفق الحيوي والتاريخي ودراسة ما يسمى بعملية الدفع وعملية صيانتها، ولقد انتهت الدراسات به نهاية 2009 وأفضت إلى ما يلي:

- 1 - ضرورة إنجاز 70 محولا،
- 2 - ضرورة إنجاز 55 محطة دفع،
- 3 - ضرورة إنجاز 22 محطة صيانة ووقاية وأمن،
- 4 - كذلك ضرورة إنجاز 42 محطة خدمات، ليس محطات بنزين فإن محطة الخدمات أوسع،
- 5 - ضرورة إنجاز 76 محطة للراحة فهي تختلف عن محطة الخدمات.

هذه هي حصيلة الدراسات بطبيعة الحال ولما أفضت الدراسات إلى هذه النتائج باشرنا كل الإجراءات على كل المستويات لأننا ومع تسليم هذه المقاطع نحاول أن نكيف استغلال هذا الطريق وبطبيعة الحال تم في هذا الإطار التنسيق الهام والحيوي والذي نحن ننوه به ونفتخر به اليوم هو التنسيق المحكم مع القطاعات المعنية على رأسهم وزارة الدفاع الوطني، التي أمنت الرواق ومن خلال كل تلك الجهودات وصلنا إلى النتائج الجيدة، وزارة الداخلية والجماعات المحلية ومن خلالها كل السيدة والسادة الولاة على كل العمليات المرافقة لإنجاز الطريق وكذلك كل القطاعات الأخرى منها وزارة الموارد المائية، وزارة الطاقة والمناجم، وزارة الاتصال وكل الوزارات المعنية وفي هذا المنبر أوجه تحية خاصة لقيادة الدرك الوطني وإلى المديرية العامة للحماية المدنية لمرافقتنا في هذا المشروع.

قلت تم بعد ذلك بطبيعة الحال من خلال الجزائرية للطرق السريعة وبالتنسيق مع القطاعات المعنية وخاصة مع قيادة الدرك الوطني والحماية المدنية والقطاعات الأخرى ما يسمى بتشكيل فوج عمل يعمل من أجل الوصول لإنجاز كل هذه المرافق ووصلت الأمور كالتالي:

- قرار من الحكومة يقضي بإسناد كل محطات الخدمات يعني 42 محطة خدمات إلى الشركة العمومية

سؤال شفوي تقدم به أحد نواب المجلس الشعبي الوطني أن قدمت توضيحات وكذلك من خلال زيارتي الميدانية إلى كل الحاضرين لكن نشكر الأخ العضو الفاضل على هذا السؤال الحيوي والوجيه.

إن طول الطريق السيار شرق-غرب الإجمالي 1720 كلم من الحدود الجزائرية التونسية إلى الحدود الجزائرية المغربية، به أكثر من ثلاثة آلاف منشأة فنية أي به 200 جسر عملاق وبه كذلك 16 نفقا، ورواق هذا الطريق أي 1720 كلم؛ 85% منه تقع في مناطق تعد جيولوجيا وفي الجانب التقني صعبة جدا، 15% هي من متوسطة إلى سهلة واليوم والحمد لله رب العالمين نصل إلى تسليم حوالي 90% من المشروع قبل الآجال المحددة في الإنجاز والأخ الفاضل من ولاية سيدي بلعباس التي أحياها وأهنئها وقد كنا مع بعض أثناء زيارتي للولاية بغرض تدشين أو فتح شطر سيدي بلعباس وبعد أيام قليلة سنفتح شطرا يصل حتى إلى ولاية تلمسان ونفتح أبعد من ذلك لتصل إلى قسنطينة في الأيام القليلة القريبة إن شاء الله، فبشرى إلى الشرق وإلى الغرب ومن خلالهما إلى كل التراب الوطني وإن يقول سبحانه: «... لئن شكرتم لأزيدنكم...» الحمد لله رب العالمين قلت هذا المشروع الضخم في البداية بالتحديد قبل 2006 وللتاريخ فإن هذا المشروع كان مخططا على أنه مجرد طريق سريع وفق المعايير والمقاييس المحلية والوطنية وفي سنة 2006 اتخذ قرار إنجاز هذا الطريق السيار وفقا للمعايير الدولية وينجز في إطار ما يسمى بالمرافق والخدمات المختلفة وكذلك بالدفع أي اتخذ القرار في سنة 2006، فبطبيعة الحال وبعدما اتخذ القرار في 2006، تم أمران هامان:

- الأمر الأول: تم إنشاء ما يسمى بالجزائرية للطرق السريعة لكي تقوم بتسيير هذا المرفق؛
- الأمر الثاني: تم كذلك إجراء مناقصات وطنية ودولية من أجل دراسة ما يسمى بالمرافق وعمليات الدفع عبر هذا الطريق، وأرست المناقصات الوطنية والدولية على مكتب دراسات دولي ترافقه مكاتب دراسات وطنية في سنة 2007، ومن بداية هذه السنة

على مستوى اللجنة الوطنية للصفقات العمومية حتى يتم إنجازها في أقرب الآجال، أما انشغالكم نحن نتحمل مسؤوليته ونتكفل به، إننا في الميدان ونتابعه خطوة بخطوة واليوم ننوه مرة أخرى بكل المتعاملين معنا وعلى رأسهم الجيش الوطني الشعبي ووزارة الداخلية والجماعات المحلية وكذلك قيادة الدرك الوطني والحماية المدنية، ووزارة الموارد المائية، ووزارة الطاقة والمناجم وكل هؤلاء يعملون في فريق وطني يقدم خدمة جلية للوطن من أجل الإسراع في إنجاز هاته المحطات من خلال نفضال، أضف إلى ذلك، الحمد لله نفضال اليوم اقتنت كل التجهيزات وأتت بكل التجهيزات الخاصة بهاته المحطات والحمد لله رب العالمين ما بقي إلا اللمسات الأخيرة للإنجاز، أضف إلى كل هذا ولكي نخفف عن المواطن أكدنا على مستوى المحولات اليوم على التدعيم بإشارات المرور التوجيهية، من خلال محولات ترشد مستعملي الطريق السيارة إلى اقتناء البنزين من محطات البنزين الموجودة في الطرقات المحاذية للطريق السيارة، والمسافة تكون ما بين كيلو متر إلى حوالي 4 كيلومترات يستطيع الشخص على مستوى المحول أن يخرج على مسافة كيلو متر أو كيلو متر ونصف لاقتناء الأمور التي يحتاجها ثم يعود إلى الطريق السيارة، أضف إلى ذلك لا ننسى أنه من أراد أن يسلك الطريق نحو الشرق أو الغرب هناك الطريق الوطني رقم 04، من العاصمة إلى الغرب الجزائري لمن أراد استعماله فهو مهياً، هذا إن لم يرد أن يعبر الطريق السيارة، كذلك فيما يخص الشرق الجزائري هناك الطريق الوطني رقم 05 من العاصمة إلى قسنطينة إلى عنابة موجود كذلك، فالذي يريد أن يعبر الطريق السيارة أو الطريق الوطني ليس هناك مشكل المهم أن هذا الملف متكفل به وبالنظر إلى الإجراءات فإننا متقدمون على الآجال المحددة، أقصد إجراءات الخدمات وبالتالي بطبيعة الحال إن شاء الله سنطلب أولاً من المواطنين مستعملي الطريق أن يتكيفوا إيجابياً مع هذا الوضع وإلا ماذا نفعل بعد كل هاته الإجراءات؟ وعلى المواطن أن

نفضال، بالنظر مرتاح والحمد لله رب العالمين. وقد باشرت نفضال بكل الأعمال والإجراءات العامة جدا في الميدان، فقد تم كذلك تحديد ما يسمى بالمساحات التي يجب أن نحررها من العوائق ونحررها كذلك في إطار تعويض الملكية تم إحصاء 1000 هكتار التي سوف تتربع عليه هذه الخدمات وتم اتخاذ الإجراءات المتعلقة بمسألة تعويض الملكية، إجراءات إيصال الماء والكهرباء إلى تلك الفضاءات فقد تمت اليوم على مستوى 850 هكتارا من مجموع 1000 هكتار، فالحمد لله رب العالمين لقد توصلنا إلى كل الإجراءات المعمول بها، كذلك تم القيام بما يسمى بالدراسات الهندسية وأعطينا لهذه المحطات البعد الوطني، الثقافي والبعد المتأصل حتى فيما يخص الهندسة المعمارية وفي كل المحطات، أضف إلى ذلك تم القيام بما يسمى بدراسات جيو تقنية فيما يخص الأرضية وتم كذلك تهيئة المساحات (Les VRD, les travaux de VRD de ces aires) إذن تمت كل هذه العمليات، إضافة إلى كل هذا حددنا من 42 - في إطار التنسيق بقيادة الوزير الأول - 14 موقعا أو محطة قلنا لا بد أن نعطي لها الأولوية (من 42 ، 14 نقطة) نحن نركز عليها اليوم يعني العمل كي تنجز كأولوية إن شاء الله وستنجز في القريب العاجل، من 14 نقطة هذه التي أعطيناها الأولوية، أضفنا أمورا أخرى مع نفضال ومن خلالها سوف تقوم بتزويد مؤقت من خلال استعمال 05 محطات متنقلة، توظفها نفضال على ضفتي الطريق إن شاء الله للتخفيف من عبء الخدمات التي قلتها لي.

كذلك تم تحديد - مع قيادة الدرك الوطني والحماية المدنية - 16 نقطة يعني فضاء نقطة من خلال تجهيزها بالبناء الجاهز المؤقت من أجل تحصين وتأمين رواق الطريق السيارة شرق - غرب، إذن وبالموازاة خارج 42 محطة الخدمات المتكفل بها والإجراءات جارية والحمد لله رب العالمين، زيادة على كل هذا أضفنا إلى كل المحطات الأخرى للخدمات يعني الصيانة، محطات الدفع، محطات الراحة، المحطات الخاصة بالمحولات، دفاتر الشروط



الخدمات ويبقى يطرح نفسه، بالنسبة لسؤالي كان من الممكن أن تبرمج هذه المناقصات بالموازاة مع الطريق السريع، لأن الشطر الأكبر والمشروع الأكبر والأخطر إنجازا والأكبر تكلفة هو الطريق السريع نفسه، الخدمات تبقى شيئا ثانويا مقارنة بالإنجاز العظيم الذي قامت به الدولة ألا وهو الطريق السريع، يعني كان بودنا أن تكون بالموازاة وبالتالي لا نضيع أكثر الوقت بالنسبة للمستعملين الموجودين الآن في الطريق السريع إذ في بعض الأحيان يكونون في حرج أثناء سفرهم، أطلب من معالي الوزير إن كان ممكنا بالنسبة للشطر الثاني لم يحدد معالي الوزير مدة إنجاز محطات الراحة هذه، فإن كان ممكنا فقط تحديدها بالضبط، وهناك نقطة أخرى إذا كان ممكنا هل يوجد في دفتر الشروط مناطق الراحة؟ يعني إذا كان يمكن التفكير في وضع بعض الأجنحة للصناعات التقليدية كنا نراها من قبل؛ في الطرق القديمة كانت فيه صناعات تقليدية مثل الألبسة التقليدية، صناعة الفخار، كلها كانت موجودة على حافة الطرق القديمة فهل بالإمكان أن تدرج أيضا في مناطق الراحة أو في هذه المحطات؟ شكرا معالي الوزير ونقول مرة أخرى إنه لا داعي للترويج لهذا المشروع لأن المشروع يفرض نفسه وكل الجزائريين كبيرا وصغيرا يرون هذا المشروع وهذه الإنجازات فهي تتحدث عن نفسها أكثر مما يتحدث عنها معالي الوزير أو أي شخص آخر، شكرا معالي الوزير.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد إبراهيم، الكلمة مجددا للسيد وزير الأشغال العمومية.

**السيد الوزير:** شكرا للأخ العضو، ذكرت في البداية استحالة أن نقوم بإنجاز الطريق والمرافق مع بعض لماذا؟ لأنه قبل 2006 لم يكن الطريق مبرمجا وفق المعايير الدولية ولم تبرمج محطات الخدمات أو محطات الدفع من قبل.

في سنة 2006 جاء القرار، أليس كذلك؟ وفي 2006 لا نستطيع أن ننجز محطات الخدمات قبل أن

يتكيف مع الوضع وذلك بأخذ احتياطاته، سيارة ديازال من العاصمة إلى تلمسان لا يحتاج إلى ملء البنزين لكن هناك بعض الحاجيات الأخرى التي هي ممكنة يستطيع أن يخرج إلى مدينة محاذية أو يخرج إلى محطة تبعد بكيلومتر فقط من محول محطة قريبة ويزود بالحاجيات، إذن الملف متكفل به ويلقى عناية خاصة ومرافقة خاصة من فخامة رئيس الجمهورية شخصيا، ومن الوزير الأول شخصيا وكذا من الحكومة وكل الطاقم الوزاري الذي يعمل في إطار مشترك ومن خلال اللجنة الوزارية المشتركة التي تعمل إن شاء الله حتى نسرع من وتيرة إنجاز الطريق واليوم لا بد أن نذكر الأخ الفاضل من ولاية سيدي بلعباس أن البارحة في ولاية سيدي بلعباس كانت الرحلة تدوم 10 ساعات حتى وصلوا إلى سيدي بلعباس واليوم، والحمد لله، في 03 ساعات تصل إلى سيدي بلعباس بالراحة والهناء والحمد لله رب العالمين، كنتم فقط حين تمرون على مدينة سيدي لخضر أو على خميس مليانة تقضون ساعة نظرا للاكتظاظ المتمركز في مدخل المدينة، الآن الحمد لله رب العالمين ربي فرج علينا؛ فعلا لا بد أن نحسن، لا بد أن نقف، لا بد أن نعمل لكن بعون وإرادة الجميع، نشكر الأخ العضو الفاضل على هذا السؤال الوجيه، نحن واقفون ونحن قائلون وسننجز كل هذا بربي إن شاء الله قبل الآجال المحددة وبارك الله فيكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير الأشغال العمومية، أعود فأسأل السيد إبراهيم بوتخيل هل يريد أخذ الكلمة مجددا؟ الكلمة لك.

**السيد إبراهيم بوتخيل:** شكرا للسيد الرئيس، للتذكير فقط معالي الوزير، أن السؤال هذا كان مبرمجا قبل مجيئكم لتدشين الشطر 77 كلم الموجود في سيدي بلعباس وبالتالي أيضا أبعث من هنا باسم ولاية سيدي بلعباس كل الشكر والعرفان على الجهود التي تقومون بها، لكن يبقى دائما المشكل مطروحا بالنسبة لمحطات



تتم الدراسات، علماً أن الدراسات انطلقت في 2007 لدراسة المرافق وانتهت في أواخر 2009 هذا هو الوقت، لكي تقوم بهذه المحطات (أعطيت لك عددا كبيرا من المحطات لأنه لابد من تهيئة 1000 هكتار) ليس بالأمر الهين؛ وتهيئة 1000 هكتار وفق المقاييس والمعايير الدولية احتاجت للدراسة اللازمة، صف إلى ذلك أن تسجيل هذه العملية تم في قانون المالية لسنة 2010.

الآن شطر سؤالك الثاني: مدة الإنجاز حوالي 24 شهرا لبناء محطات الخدمات فقط، لماذا أعطينا 14 أولوية؟ أي سوف نبنينا في أقرب الآجال كأولوية فنسرع فيها وننتظر بالتدريج تسليم ما تبقى في أواخر 24 شهرا. الآجال محددة بالدراسات، المساحات محددة والناس قائلون، قلت لو نحسب موضوعا الإجراءات فنحن متقدمون على الآجال، فقط لابد من مستعملي الطريق والمواطنين بطبيعة الحال أن يتكيفوا ويفهموا الوضع: مثلا شخص ذاهب إلى وهران لا بد أن يملأ البنزين هنا حتى لا يتعطل في الطريق، هذا أمر طبيعي وموضوعي فيما يخص محطة الخدمات، قلنا يمكن للإنسان من كل محول أن يخرج إلى أي مدينة محاذية أو محطة تبعد من 3 كلم إلى 4 كلم، يخرج ويتزود ليس هناك مشكل، وعليه إذن فالمشروع نحن ساهرون عليه وقائلون عليه، وإن شاء الله يوفقنا الله حتى يتم هذا وفق المقاييس الدولية وفي الآجال المحددة بإذن الله، شكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، نبقي دائما في قطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد عبد القادر بلعور نيابة عن زميله السيد محمد فخار.

**السيد عبد القادر بلعور (نيابة عن السيد محمد فخار):** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي زملائي أعضاء المجلس المحترم،

أسرة الإعلام،

أيها الحضور،

سلام الله عليكم ورحمة الله.

سؤالي الشفوي موجه إلى معالي وزير الأشغال العمومية المحترم نيابة عن زميلي محمد فخار، ونصه كالتالي:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي:

يعلم الجميع ما حدث من كوارث بشرية ومادية أثناء فيضانات وادي ميزاب في الفاتح أكتوبر 2008 وكان من بين الأسباب لهذا الفيضان هو غزارة مياه الأودية والشعاب التي تصب في وادي ميزاب مع ضيق مجراه بسبب التوسع العمراني على حساب حدود مجراه وكذا ضيق وقدم بعض القصور مثل قصر «أداود» الذي بني منذ حوالي خمسين سنة على شكل أقواس وهو يتوسط مدينة غرداية وأصبح حاجزا حقيقيا لسيلان الوادي خاصة عند انسدادها بالأحجار وجذوع النخيل وغيرها مما تجره المياه معها، وعلى أساس هذه الوضعية الصعبة معالي الوزير:

أ - لماذا لم تضع وزارتك ضمن أولوياتها تجديد بناء هذا الجسر ليكون أوسع وأطول وأعلى مما هو عليه الآن ليتناسب مع توسع مجرى وادي ميزاب التي تقوم بإنجازه وزارة الموارد المائية؟

ب - يحتوي سهل وادي ميزاب على أربع بلديات منها مقر ولاية غرداية ويسكنها حوالي 120 ألف نسمة وهو يشهد يوميا ازدهارا لا نظير له واختناقا كبيرا، فهل - معالي الوزير - لوزارتكم برنامج خاص ومستعجل لإنشاء وفتح طرق جديدة خاصة على جانبي مجرى الوادي والذي أصبح مهيا لذلك بعد إجراء عملية التوسعة؟ وشكرا.

تقبلوا معالي الوزير فائق التقدير والاحترام.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر بلعور

والكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية.

**السيد وزير الأشغال العمومية:** شكرا للأخ الفاضل السيد عبد القادر الذي ينوب عن الأخ الفاضل السيد محمد فخار على هذا السؤال الهام والحيوي والذي يخص منطقة غالية علينا، منطقة من ترابنا الوطني وهي ولاية غرداية؛ ففيما يخصها - كما تعلمون الأخ العضو الفاضل - كنت أيام السبت والأحد والإثنين في زيارة تفقدية إلى ولاية غرداية وأعطيت ميدانيا الأجوبة على كل هاته الانشغالات والاهتمامات التي طرحتموها، هذا أولاً. ثانياً، لقد حظيت ولاية غرداية في الماضي في إطار البرامج المختلفة لفخامة رئيس الجمهورية 2005-2009 ببرامج لا مثيل له في السابق في قطاع الأشغال العمومية وفي عدة قطاعات، من خلال هذه البرامج وهنا أقدم رسالة تنويه وتحية وتقدير إلى كل الذين ساهموا خلال الفيضانات السابقة بمجهودات ضخمة من أجل أن تنعم اليوم والحمد لله الولاية بكثير مما كان يضرها أو يسوؤها والحمد لله رب العالمين.

ولاية غرداية في برنامج فخامة رئيس الجمهورية 2010-2014 لقطاع الأشغال العمومية تحصلت على غلاف مالي يفوق 14 مليار دج يعني 1400 مليار سنتيم، هذا الغلاف المالي يمس عدة جوانب من شبكة الطرقات على مستوى ولاية غرداية، والتي يبلغ طولها الإجمالي 1176 كلم على مستوى كل ولاية غرداية.

شبكة الطرقات هذه تخص خاصة ثلاث طرق وطنية وهي الطريق الوطني رقم 01 الذي يربط ما بين ولاية غرداية وولاية الأغواط وكذلك يربط ولاية غرداية بولاية تمنراست، كذلك الطريق الوطني رقم 49 الذي يربط غرداية مع ورقلة مروراً من غرداية لزلفانة نحو ورقلة والطريق الوطني رقم 51 الذي يربط المنية بولاية غرداية نحو تيميمون بولاية أدرار، إذن كل الطرقات الوطنية الثلاثة هاته مأخوذة بعين الاعتبار وليس هناك متر باق من غير أن يمسه الدعم أو الصيانة اللازمة به، وكذلك التكفل

بالطرق الولائية هناك الطريق الولائي رقم 33 من بريان نحو الفرارة نحو ولاية الجلفة أو الطريق الولائي رقم 106 الذي يعني منطقة متليلي وهنا تلاحظون أن برنامج فخامة رئيس الجمهورية على مستوى ولاية غرداية على غرار ولايات الوطن فهو برنامج عادل، برنامج منصف، برنامج متوازن وموزع على كل التراب الوطني وهاته تعليمات فخامة رئيس الجمهورية التي تقضي بضرورة أن تمس التنمية كل شبر من هذا الوطن والحمد لله رب العالمين؛ قلت إن هذا الغلاف المالي الذي يمس كل شبكة الطرقات هاته على مستوى ولاية غرداية، كذلك أعطى الأولوية التي كانت مطلباً لربط المنية بغرداية من أجل استكمال شق الطريق من المنية نحو ورقلة، أضف إلى كل هذا ضمن هذا البرنامج، تم إضافة ست دور صيانة جديدة حتى يصبح عندنا اليوم 15 دار صيانة على مستوى ولاية غرداية حتى تتكفل بصيانة شبكة الطرقات عبر الولاية، كذلك تم تسجيل ما لا يقل عن 1000 كلم من إشارات المرور الأفقية، وهذا لإعطاء عناية خاصة، ناهيك عن البدء في ازدواجية عدة طرق منها الطريق السريع بريان - غرداية ومن بريان نحو حاسي الرمل ونحو ولاية الأغواط ضف إلى ذلك كذلك من غرداية لبريان ومن بريان إلى شمال الوطن أو جنوب الوطن. فيما يخص الآن السؤال، وبالتحديد الشطر الأول يخص ضرورة إنجاز أو إعادة إنجاز أو إعادة تهيئة جسر ما يسمى «أداود» في منطقة «أداود» دائماً في سهل ميزاب، هذا الجسر كما تعلمون نحن نعمل في إطار التنسيق مع القطاعات الأخرى؛ في البداية أعطيت الأولوية بضرورة حماية ضفتي الوادي وبالتالي تم اليوم من خلال وزارة الموارد المائية الانطلاق في عمليات حماية الوادي بجدران الخرسانة المسلحة حتى نحمي الوادي وفي إطار رواق الوادي هذا يأتي جسر «أداود» والذي أبشر الأخ الفاضل أن هذا الجسر سيتم إنجازاه من جديد لأنه مبرمج لدى قطاع الأشغال العمومية وأعطيت التعليمات لمديرية الأشغال العمومية بغرداية بمباشرة الإنجاز ريثما تنتهي الدراسات التفصيلية

شكرا لكم معالي الوزير على هذه الإيضاحات وإن كان حقا علي أن أثنى هذه الجهودات والمنجزات على أرض الواقع التي هي ترجمة لهذا السؤال من خلال معاينتكم ميدانيا خلال زيارتكم لولاية غرداية بحر هذا الأسبوع وما تم اتخاذه من قرارات لتحديث قطاع الأشغال العمومية رغم شساعة إقليم ولاية غرداية وطول شبكة الطرق الوطنية حوالي 800 كلم؛ نبقى دائما نطالب بالإسراع في انطلاق أشغال الطرق المزدوجة وإنجاز ممرات ومسالك لربط ضفة المدينة التي يقسمها الوادي إلى شطرين.

بهذه المناسبة نشكر مصالح مديريتكم على مستوى الولاية على الجهودات التي قامت بها خلال هذه الفيضانات وتدخلها السريع لفتح المسالك والممرات وترميم الطرقات لنجدة منكوبي فيضانات 2008 وشكرا معالي الوزير، شكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر، أسأل السيد الوزير هل لديه ما يضيف؟ الكلمة لكم.

**السيد الوزير:** شكرا، فقط حتى أكمل اهتمام الأخ الفاضل، أضفنا كذلك في البرنامج تسجيل 4 جسور وممرين على مستوى منطقة العاطف وبالتالي سنفك نهائيا كل إشكال الازدحام على مستوى سهل بني ميزاب أضف إلى ذلك الطريق الاجتنابي والطريق الاجتنابي لبريان الذي هو طريق سريع وطريق اجتنابي سيبدأ فيه في الأيام القليلة القريبة لأن المناقصة تمت والملف موجود على مستوى الهيئة الوطنية للصفقات العمومية وكذلك الطريق السريع، إن شاء الله كل هذا سينطلق في الآجال القريبة المحددة بإذن الله وبارك الله فيك وبارك من خالك في كل سكان ولايتنا الغالية غرداية وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى قطاع الثقافة والكلمة للسيد عبد القادر بن سالم.

**السيد عبد القادر بن سالم:** بسم الله الرحمن

الخاصة بالدراسات الجيوتقنية وهي الآن على مستواها وبمجرد الانتهاء سيتم بناء أسس الجسر ثم الجسر بكامله، إذن جسر «أداود» متكفل به وليس فيه إشكال بالنسبة للشطر الأول.

بالنسبة للشطر الثاني الأخ الفاضل طرح سؤالاً فقال لا بد أن تتم تهيئة كل سهل وادي ميزاب حتى نعطي حيوية وحركية سهلة لحركة المرور، يعني على مستوى سهل وادي ميزاب وفي هذا الإطار بطبيعة الحال كما تعلمون أن كل القطاعات تنتظر اللمسات الأخيرة التي تنص على إنجاز الدراسات التي تقوم بها الوكالة الفضائية الجزائرية (AZAL) التي تقوم بدراسة المناطق المغمورة بالمياه يعني لما ننتهي من اللمسات الأخيرة - الحمد لله - هي تشرف على الانتهاء منها. وهناك عدة قطاعات معنية لأن الأمر يخص التهيئة العمرانية، أي يخص وزارة السكن، وزارة الموارد المائية، وزارة الأشغال العمومية ويخص الجماعات المحلية... إلخ ويخص 04 بلديات موجود فيها سهل وادي ميزاب إذن فيه عمل وأنا أعطيت تعليمات من خلال زيارتي الأخيرة إلى ولاية غرداية وإن شاء الله لما تنتهي مباشرة ستكون هناك عملية ما يسمى بتعويض الملكية لأن سهل وادي ميزاب فيه بعض المباني المعرضة مستقبلا للفيضانات، لا بد كذلك أن تعوض ملكيتها أو نجد لها حلا آخر، ثم كذلك لما يفسح الفضاء على ضفتي الوادي بطبيعة الحال عندها تستطيع كل القطاعات أن تقوم بواجبها وبالتالي فإن قطاع الأشغال العمومية متكفل بهذا الشطر الثاني من السؤال من خلال برمجة التهيئة اللازمة ريثما ننتهي من الدراسات الفضائية للمناطق المغمورة وكذلك إن شاء الله من عمليات تعويض الملكية والشكر لكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير الأشغال العمومية، أعود فأسأل السيد عبد القادر بلعور هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

**السيد عبد القادر بلعور:** شكرا سيدي الرئيس،

جديدة تسمح للقارئ من الوصول إلى هذه المؤلفات، كتوزيعها مثلا على بعض المكتبات الولائية الخاصة، أو إقامة معارض لها أربع مرات سنويا على الأقل، بدل أن تبقى مؤرشفة وتضيع من خلالها جهود الدولة التي ما تخلفت في تشجيع الكتاب في الفترة الأخيرة، شكرا على حسن الإصغاء.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر والكلمة الآن للسيدة وزيرة الثقافة.

**السيدة وزيرة الثقافة:** شكرا للسيد الرئيس. بسم الله بديت وعلى النبي صليت وعلى لالا فاطمة الزهراء ناديت وعلى سيدي عبد الرحمن الثعالبي اتكيت.

سيدي الرئيس، سيداتي سادتي، أعضاء مجلس الأمة، أيها الحضور الكريم.

حظي موضوع ترقية الكتاب والمطالعة العمومية خلال السنوات الأخيرة بأهمية مميزة وذلك بدعم شخصي من فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وتعليماته القيّمة وبدعمه السخي، كيف لا وهو الذي أقر مشروع إنجاز مكتبة في كل بلدية على الأقل، وأقر إنشاء مركز وطني للكتاب بمرسوم رئاسي وهو الذي أرجع إلى وزارة الثقافة مسؤولية التنظيم والإشراف على المعرض الدولي للكتاب وغيرها من المشاريع الهيكلية الأخرى على غرار إنجاز مكتبة وطنية جديدة ومكتبة عربية أمريكية جنوبية في ظل هذه التوجيهات وهذا الاهتمام اسمح لي أخي أيمكنني التكلم؟ نحن في الجزائر والحمد لله عندنا الحرية، إذن في ظل هذه التوجيهات وهذا الاهتمام لا يعقل أن نتصور أي تقصير من طرف السلطات العمومية وفي مقدمتها وزارة الثقافة التي تقع على عاتقها مسؤولية تجسيد هذه التطلعات والأهداف، ولكن اسمحوالي في البداية وقبل إبراز أهم الإنجازات التي تحققت في هذا الحقل الهام وذلك بفضل توجيهات وتعليمات فخامة الرئيس وأنتم تعرفون أنه أكبر

الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يطيب لي أن أوجه لمعالي وزيرة الثقافة السؤال الآتي نصه:

السيدة الوزيرة،

لا يختلف اثنان من أن وزارتك قد بذلت جهودا معتبرة في ترقية الكتاب بعد أن أعطى السيد رئيس الجمهورية الضوء الأخضر لتفعيل الوسط الثقافي في مختلف الأصعدة.

وكان الكتاب هو الأثر المادي الذي يبقى صامدا على مر الأزمنة من أولويات هذه المبادرة، باعتباره الوسيط الذي يضمن تواصل الأجيال والثقافات.

إلا أن الكتاب، السيدة الوزيرة، يظل عديم الفعالية إذا بقي حبيس الأدراج، أو مخزنا في المكتبات دون أن يرى النور، بعيدا عن القراء والنقاد والمهتمين، ذلك أن الحركة الثقافية وتذوق الإبداع، إنما يأتي بعد تداول المنتج في حينه، باعتبار الكتابة لها علاقة بالآني أيضا.

السيدة الوزيرة، إن ما قامت به الوزارة مشكورة من طبع هذا الكم الهائل من الكتب لا يصل إلى القراء، وأن توزيع هذه المؤلفات على المكتبات الولائية لم يأت بنتيجة بحيث لا تزال أكثر المكتبات تخنق هذه الكتب في علب كرتونية، والغريب في الأمر أن حتى دور مطبوعات الوسيط التي أشرفت على طبع كتب في إطار توزيع المخطوط في البداية لا تعرض هذه العناوين.

وهذه إشكالية أو ربما مفارقة طرفاها طبع كتب بالآلاف، انعدامها وحرمان القراء من مطالعتها.

فهلا فكرت الوزارة في طريقة أخرى أو استراتيجية



وإن كان فعلا هناك بعض المكتبات تحتفظ ببعض الحصاص من الكتب التي وزعت عليها من طرف وزارة الثقافة في نهاية 2009 من البرنامج الجديد لدعم النشر انتظارا لوضعها في المكتبات التي أنشئت ولم تفتح بعد فهي حصص مخصصة لتجهيز مكتبات أخرى ستفتح قريبا وأشار إلى أن في الكم الهائل من المكتبات هناك المكتبات التابعة لوزارة الثقافة وهناك المكتبات التي لا تتبع وزارة الثقافة، فالتابعة لوزارة الثقافة عندها قوانين أساسية وغير ممكن أبدا أن الكتب تبقى في علب كرتونية وإذا أردتم أن نضرب مثلا على توزيع هذه الكتب لا سيما منها المنشورة في سنة 2007 ووزعت في سنتي 2008-2009 في ولاية بشار مثلا، أتكلم عن ولاية بشار لأن أخي العضو يمثل المنتخبين لولاية بشار، عدد الكتب الموزعة في ولاية بشار 17 ألف كتاب وزعت على المكتبات وقاعات المطالعة العمومية في 21 بلدية، أما فيما يخص البرنامج الجديد فسوف تستفيد ولاية بشار بحصة مضاعفة تقارب 30 ألف كتاب.

أما فيما يخص عدم وجود بعض العناوين المنشورة بدعم من الدولة في متناول القارئ على مستوى مكتبات البيع، القطاع الخاص، فإنه بالفعل هناك بعض دور النشر لم تساير ولم تعمل بدفتر الشروط الذي وضعته وزارة الثقافة للاستفادة من هذا الدعم والذي ينص ويؤكد في إحدى موادها على أن كل كتاب يستفيد من الدعم يجب أن يكون موجودا على مستوى مكتبات البيع بعدد نسخ لا تقل عن 500 نسخة بعدما تقتني منه وزارة الثقافة مباشرة من الناشر 2000 نسخة من كل عنوان لتضعها في المكتبات العمومية دعما للقراءة العمومية ولتجديد الرصيد المكتبي في المكتبات وفي المقابل هناك دور نشر لم تحترم هذا الشرط، لكن في المقابل -لكي نكون ناس عدل وإنصاف - هناك الكثير من دور النشر طبقت وعملت بدفتر الشروط الذي وضعته وزارة الثقافة للاستفادة من الدعم ووضعت الكثير من العناوين في متناول القارئ على مستوى مكتبات البيع، وهذه الدور سوف تشجع أكثر لأن

قارئ، ومن أكبر القراء مبدئيا يعني، يقرأ كثيرا ويعرف أهمية الكتاب وإن شاء الله سوف نقندي به جميعا، إذن بفضل توجيهات وتعليمات فخامة الرئيس، والعمل الدؤوب الذي تقوم به كل المصالح المعنية والمهنيين في هذا المجال اسمحو لي أن أجيب أخي العضو مباشرة الذي يقول بأن توزيع المؤلفات والكتب التي دعمت نشرها وإصدارها وزارة الثقافة على المكتبات الولائية لم يأت بنتيجة تذكر ولا تزال هذه الكتب مسجونة.

أخي إن المجهود الذي بذلته وزارة الثقافة في توزيع هذه الكتب على المكتبات وفضاءات المطالعة العمومية يمكن أن يساوي أو أكثر المجهودات والإمكانات التي سخرت في متابعة إصدار هذا الكم الهائل من الكتب التي لم تعرفها الجزائر من قبل والتي تجاوزت مليوني نسخة في سنتي 2007-2008 ومليون نسخة أخرى في السنتين الأخيرتين 2009-2010، لأن توزيع الكتاب كما تعلمون لا يشبه تماما توزيع مواد أخرى فهو يخضع لمعايير وشروط خاصة متعلقة بعدد السكان وطبيعة المنطقة وعدد فضاءات المطالعة ونوعية الكتاب وإلى عناية متميزة، فلقد تم توزيع كل الكتب التي صدرت بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007 على كل المكتبات الموجودة على المستوى الوطني حيث استفادت أكثر من 567 مكتبة وفضاء للمطالعة العمومية التابعة خاصة لقطاع وزارة الثقافة من دون إقصاء لباقي القطاعات القريبة الأخرى من هذه الكتب والمؤلفات ولقد أشرفت مصالح وزارة الثقافة في مديريات الثقافة في كل ولاية وفق توجيهات مركزية ودفتر شروط محدد بتوزيع عادل ومدروس لهذه الكتب على المكتبات وفضاءات المطالعة العمومية الموجودة فيها، وهذا - في رأيي - دور الدولة الذي يتركز أساسا في بناء المرافق وتجهيزها ليستفيد منها المواطن القارئ مجانا في إطار الخدمة العمومية، أما القول إن المكتبات لا تزال تخنق الكتب في علب كرتونية فاسمح لي يا أخي في قطاع الثقافة والمكتبات التابعة لقطاع الثقافة هذا لا أساس له من الصحة



مكتبة بمختلف الأنواع، أي أكثر من عدد بلدياتها الـ 64 ، وفي أقصى الجنوب، في ولاية أدرار مثلا التي لم تكن فيها كذلك أية مكتبة، أنشئت فيها 23 مكتبة إلى حد الآن، والحال ذاته في ولاية بلعباس التي وصلنا فيها إلى إنشاء 46 مكتبة بمختلف الأحجام وهي التي لم تكن فيها أية مكتبة، وولاية سوق أهراس وولاية ورقلة وكل ولايات الوطن وهذا كله بفضل التنسيق الجيد ومجهودات الدولة وحرصها البالغ في جعل المكتبة تؤدي دورها التثقيفي والتوعوي والتعليمي والإعلامي والترويجي الرائد داخل المجتمع فهي تأخذ موقعا متقدما في اهتمامات السلطات العمومية لما لها من مساهمة جد حيوية في بناء الشخصية العلمية المتوازنة داخل المجتمع وفي تطوير المواطن الصالح المتشبع بثقافته الوطنية والتمسك بانتمائه وأصالته والمتفتح على ثقافات العالم، هذه المكتبة العمومية التي نؤسس لها منذ سنوات سوف تقدم خدماتها مجانا لكل فئات المجتمع دون تمييز، وللتدليل عن إرادة الدولة في المضي قدما في هذا المجال الهام وهيكلته وتأطيره تم إصدار القانون الأساسي للمكتبات العمومية حيث صدر مرسوم رقم 07-275 المؤرخ في 18 سبتمبر 2007 المتضمن القانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية وإعداد وإصدار النصوص التطبيقية المرافقة له لتحسين سير هذا المرفق العمومي الهام أي النظام الداخلي للمكتبات وتصنيف المناصب لمكتبات المطالعة العمومية الذي سيسمح بإدارة المكتبات العمومية من طرف شباب متكون خريج الجامعات الجزائرية وفق التسيير الحديث والمعروفة خاصة من حيث التأطير البشري والميزانية السنوية التي سوف تمنح للمكتبات العمومية التابعة للدولة تحت وصاية وزارة الثقافة هذا بالإضافة إلى اقتناء 22 مكتبة متنقلة أعطيت لمديريات الثقافة لتوصل الكتب إلى أقصى نقطة في البلاد.

ثانيا: مجال دعم الكتاب والنشر وترقية الإبداع بدون إغفال الجهود التي بذلت في دعم المبدعين والكتاب وترقية الإبداع الأدبي منذ سنة 2002 في

هذه السياسة انطلقنا فيها في 2007 أي منذ 03 سنوات، كان من غير الممكن الحكم المسبق على دور النشر، الآن وزارة الثقافة عندها دفتر لقائمة دور النشر التي تحترم دفتر الشروط وقائمة دور النشر التي لا تحترمه، وبطبيعة الحال انطلاقا من هذه السنة دور النشر التي لا تحترم لن تستفيد من مساعدة الدولة، الأشياء ستكون واضحة، علما أن مكتبات البيع قليلة جدا على صعيد الوطن وعلى هذا الأساس فإن وزارة الثقافة قدمت اقتراحا لم يقبل بعد لكن نحن نتمنى مساندة السيدات والسادة النواب، نحن اقترحنا في برنامج 100 مقر في كل بلدية أن يخصص على الأقل مقر لبيع الكتب علما أن هذا لا يكفي، لأن مكتبة البيع ليست قضية مبنى فقط، بل قضية مهنية، يجب أن نكون مسير مكتبة البيع لأنه لا يمكنه أن يكون بائعا كباقي البائعين.

يجدر بنا المقام هنا كذلك ذكر بعض ما قامت به الدولة في هذا الحقل الثقافي والفكري الهام، أولا: مجال المكتبات والمطالعة العمومية: فبعد تشخيص للوضعية الذي قمنا به مع مطلع سنة 2004 الذي بين بأن الجزائر آنذاك لا تحتوي قبل الألفية الثانية إلا على القليل جدا من المكتبات العمومية المنتشرة في بعض الولايات القليلة والمنعدمة لأدنى الشروط اللازمة للمكتبات لتؤدي دورها المنوط بها، حيث بادرنا إلى إطلاق مشروع مكتبة في كل بلدية بالتعاون والتنسيق الكبير مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية التي تجاوزت معنا بكل تلقائية ومسؤولية وبدأنا في تجسيده بداية من عام 2005 وهو متواصل إلى حد الآن ضمن الخطة الوطنية للتنمية 2010-2014 ويعرف القطاع اليوم انتعاشا ملحوظا حيث تم إنشاء في إطار التنسيق والتعاون وضمن البرنامج التنموي المختلف للدولة والجماعات المحلية المئات من المكتبات على مستوى البلديات والدوائر ومقر الولايات حسب دفتر شروط أعدته وزارة الثقافة وفق المعايير الدولية المصادق عليها من طرف منظمة اليونسكو، فمثلا ولاية المدية التي لم تكن فيها أية مكتبة قبل سنة 2002 أصبحت تحوز على أكثر من 70

الجهود لتحقيق نتائج أفضل.

رجوعا إلى الجواب مرة أخرى على السؤال نأتي إلى مناقشة معضلة كبيرة تعترض عالم النشر والكتاب ليس فقط في بلادنا ولكن في مجمل البلدان العربية وعقدت من أجلها الكثير من المؤتمرات والندوات لدراستها وإيجاد الحلول الناجعة لها ألا وهي معضلة توزيع الكتاب، لكنني متأكدة أخي العضو أنك توافقني في إعطاء الأولوية لفضاءات المطالعة العمومية لأنها تعمل في إطار الخدمة العمومية المجانية للمواطن الجزائري.

إذن فيما يخص توزيع الكتاب، لعل من أكبر المشاكل التي تعيق مهن النشر هي مشكلة توزيع الكتاب التي تبقى من دون حلول ناجعة ونهائية رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال وذلك للأسباب التالية:

1 - نقص المعرفة بمهن النشر ومهنة توزيع الكتاب على الخصوص لأن النشر مهنة، والتوزيع مهنة.

2 - نقص وجود مؤسسات مختصة في توزيع الكتاب على طراز - مثلا - المؤسسات المختصة في توزيع الجرائد.

3 - إنعدام الدعم والتحفيزات لممارسة هذه المهن.

4 - نقص مكتبات البيع وضعف مهنية أصحابها.

5 - غلاء سعر الكتاب مقارنة بالقدرة الشرائية.

6 - شساعة مساحة بلادنا التي يصعب تغطيتها كلها، ربي يحفظ الجزائر.

ورغم ذلك فإن وزارة الثقافة تعمل على تدارك النقص في إيصال الكتاب إلى القارئ وجعله في متناول المواطن من خلال تشجيع إقامة معارض للكتاب في الولايات حيث بلغ عدد المعارض المنظمة في سنتي 2008-2009 أكثر من 70 معرضا للكتاب في مجمل ولايات الوطن خاصة الداخلية منها بالإضافة إلى المعرض الوطني وبالطبع الصالون الدولي للكتاب بالجزائر الذي عرف في طبعته الأخيرة طبعة 2009 رقما قياسيا في الزوار لا نظير له في العالم العربي ولا حتى في العالم،

إطار الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها فإن الانطلاقة الحقيقية والملموسة لهذه السياسة تمت بمناسبة التحضير لتظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007 وتأكدت إرادة الدولة في دعم هذا الحقل الثقافي والفكري الخاص والتميز أثناء وبعد الانتهاء من التظاهرة حيث استطعنا في 2007 نشر وإصدار أكثر - بالدعم لدور النشر - من 1121 عنوان بأكثر من مليونين ونصف المليون نسخة وهو مجهود جبار كما جاء في السؤال ما كان لتحقيقه لولا دعم الدولة وجهود أصحاب المهنة ومثابرة القائمين على هذا الشأن، هذا الكم الهائل من الكتب والمؤلفات الجزائرية التي تعتبر تراثا ثقافيا وفكريا وأدبيا وفنيا جزائريا محضا بأقلام جزائرية بحتة التي ركزت على الثقافة الجزائرية وعلى الخصوص في مجال الفكر والإبداع والتاريخ والدراسات وكتب الأطفال وغيرها بدأنا في توزيعه مع نهاية التظاهرة حيث استفادت كل ولايات الوطن من كميات معتبرة من هذه الكتب والمؤلفات بحسب عدد السكان وفضاءات المطالعة المتوفرة في كل ولاية كما استفاد من هذه الكتب مؤسسات تربوية وهيئات مدارس عليا وجامعات وجمعيات وطنية ومحلية ومساجد وباحثون وغيرهم ونظرا للنتائج الإيجابية لهذا المشروع فقد قرر فخامة السيد الرئيس الاستمرار في هذا الدعم للخمس سنوات المقبلة وعليه لم تنته سنة 2009 حتى تمكنا مرة أخرى من دعم مباشر لنشر وإصدار 1000 عنوان وعنوان آخر في إطار برنامج فخامة الرئيس لسنة 2008-2009 ونحن الآن في إنهاء عملية توزيع كل هذا الكم من الكتب على المكتبات وفضاءات المطالعة العمومية المتواجدة في الولايات وعلى المؤسسات والهيئات، وليعلم أخي العضو أن كل مديريات الثقافة وصلتها مراسلة تعلمهم أن الولايات التي لم تستلم كتبها - لأنه لا بد من شاحنات - آخر أجل هو 31 جويلية الذي لم يستلم الكتب نبعث الكتب إلى الولايات الناشطة التي أتت لأخذ كتبها؛ هذا باختصار ما قامت به وزارة الثقافة في هذا المجال وسنبقى نواصل

في نشر هذا الكم الهائل من الكتب التي أشرت إليها في المداخلة، إنما تحدثت أنا عن جزئية، هذه الجزئية هي تلك المعادلة التي تقول: طبع، توزيع ثم قراءة، وبالتالي هذه جزئية صغيرة وأنا ما طرحت هذا السؤال إلا بعد معاينة ودليل؛ ولعل الدليل هو من عندي أنا لأنني كان لي الشرف أن طبعت كتابين في وزارة الثقافة مشكورة فبعد تسلم 10 نسخ ما وجدت لكتابي أثرا؛ وبالتالي سؤالي هذا يأتي من باب التعاون، أن نتعاون جميعا، صحيح أن هناك المكتبات الولائية فيها كتب ولكن أنا أطرح طريقة التوزيع، يعني كيف نوزع؟ صحيح أن الكتب كثيرة - السيدة الوزيرة - والدولة لم تقصر ولكن نحن نبحث عن سياسة جديدة للانفتاح، هل الكتاب يفتح على الجامعة؟ هل يفتح على المؤسسات التربوية؟ وفي الحقيقة إشارتك الأخيرة تثبت أنني لم أتناقض مع نفسي عندما أشرت إلى مشكلة توزيع الكتاب، وبالتالي أعتقد أننا اتفقنا، طرحت في البداية مشكلة توزيع الكتاب وأنت في الأخير - السيدة الوزيرة - خلصت إلى أن هناك مشكلة في توزيع الكتاب وبالتالي اتفقنا، شكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر، أسأل السيدة الوزيرة هل لديها ما تضيفه؟ الكلمة لك.

**السيدة الوزيرة:** شكرا للسيد الرئيس. أنا أشكر السيد العضو وأشكره أيضا على الاعتراف بأن وزارة الثقافة دعمت حتى نشر كتابيه، وأنا سعيدة جدا أن أعضاء المجلس يكتبون... إلخ، لكن أؤكد على جهد الدولة لأن الجزائر تنتمي إلى قارة اسمها إفريقيا وتنتمي إلى عالم اسمه العالم العربي والإسلامي والبحر الأبيض المتوسط، يعني مهم جدا أن بناتنا وأبنائنا يعرفون أن الدولة الجزائرية قائمة بمجهود لا مثيل له سواء في إفريقيا أو في العالم العربي بسياسة المكتبات العمومية وإيصال الكتاب مجانا في إطار سياسة إرادية، عمومية للدولة هذا مهم جدا ومعناه أن الدولة الجزائرية عندها طريقة حضارية عالية جدا

ليس هذا افتخارا، رقم الزوار في الصالون الدولي لباريس في 2010، بلغ 280 ألف، رقم الزوار في الصالون الدولي للجزائر بلغ مليون ونصف المليون، الله يبارك، جيد.

إقامة مهرجان الأدب والشباب في دورته الثالثة 2010.

إقامة مهرجان الشريط الكارتوني (Les BD) في دورته الثالثة 2010.

تأسيس مهرجانات محلية حول الكتاب تسمى: قراءة في احتفال، تبتدئ هذه المهرجانات في هذا العام 2010 في ولايات الوسط: الجزائر، البلدية، بومرداس، تيزي وزو، المدية وتيازة نبدأ ثم سنقوم بحصيلة ونصح النقائص وفي 2011 إن شاء الله سنعممها في كل الوطن، والآن نعمل على دعم إنشاء مؤسسة في شكل تكتلات كبيرة لتجميع وتخزين وتوزيع الكتاب كما نعمل وذلك بدعم مباشر من السيد الوزير الأول على وضع ترسانة تحفيزية جبائية في قانون المالية القادم لمنظومة النشر والطبع وتوزيع الكتاب في داخل الوطن وخارجه، الهدف الأول هو تخفيض سعر الكتاب.

أخي العضو وأخواتي وإخواني الأعضاء يفهمون جيدا إذا طلبت منهم من الآن المساندة حين يأتي قانون المالية القادم، ساعدونا حتى لما تكون المقترحات الجبائية التي سنأتي بها لتدعيم نشر وطبع وتوزيع الكتاب وخاصة تخفيض سعر الكتاب، تكونوا بجانبنا ولا تطالبوا بحذفها أنتم وإخواننا في المجلس الشعبي الوطني، نعتمد على مساندتكم حتى تكونوا إلى جانبنا خدمة لسياسة الكتاب وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيدة الوزيرة، أعود فأسأل السيد عبد القادر بن سالم هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

**السيد عبد القادر بن سالم:** شكرا السيد الرئيس، شكرا للسيدة الوزيرة على هذه المعلومات الإضافية؛ في الحقيقة ما اختلفنا على جهود الدولة

في تناول التنمية في الجزائر.

– أخبر أخي العضو وإخواني وأخواتي الأعضاء أن وزارة الثقافة ستقوم باجتماع وطني مع مدراء الثقافة يوم 30 جوان، ما هو الموضوع؟ هو الاقتناء لأنه إلى جانب ما تقتني وزارة الثقافة عبر صندوق دعم الإبداع الذي توزعه مباشرة في المكتبات، مديريات الثقافة تقتني كتباً من السوق، منذ 6 أشهر ونحن ندرس دفتر الشروط الذي سييسر اقتناء الكتب، إذا أردنا أن نسمن أحداً فلنسمن الناشر الجزائري وإذا أردنا أن نغلق أحداً فلنغلق الطابع الجزائري والكتاب الجزائري وسنرى فيما بعد، وإذا أردنا أن نأتي من الخارج بطبيعة الحال لن نغلق على أدمغة أولادنا، هناك خارج وخارج وهناك شروط، مرحباً بكم إذا أردتم أن تشاركوا معنا وترون هذه الشروط، ما هو الهدف؟

دائماً الهدف الأسمى هو وضع الكتاب في متناول القارئ والقارئة الجزائرية، والهدف هو خدمة منظومة الكتاب وبعد هذا الاجتماع – علماً أننا نعمل منذ أكثر من 6 أشهر مع المهنيين حول معضلة التوزيع لأن الدولة لا تستطيع حلها لوحدها فالدولة تبذل مجهودها لكن لا بد من القطاع الخاص أن يقوم أيضاً بمجهوداته – سوف نعطي لكم التفاصيل إن شاء الله حين يتقرر موعد الملتقى، نرحب بكم وبكل الآراء حتى نحل معضلة التوزيع في الجزائر، شكراً.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيدة الوزيرة، نبقى دائماً في قطاع الثقافة والسؤال الشفوي الموالي يطرحه السيد حسين داود فليتفضل مشكوراً.

**السيد حسين داود:** شكراً للسيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا

العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح عليكم سيدتي معالي وزيرة الثقافة سؤالاً شفويًا والمتمثل فيما يلي:

سيدتي الرئيس،

إن التراث الأثري الجزائري يحمل في طياته وجوده الآني بذور ملامحنا في رحم الزمن، والتعامل معه في صيغته وفي تقسيماته الزمنية يحتم علينا الالتفاف والوقوف بوعي أمام ما آلت إليه حالة الآثار في الجزائر (العربية والإسلامية والأمازيغية)، فلا يمكن بأي حال من الأحوال ترك آثارنا نهبا لعوامل الزمن من جهة ومن جهة أخرى لكل طامع في الاستحواذ عليها أو تخريبها.

سيدتي الرئيس،

لقد أدرجت «اليونيسكو» العديد من الآثار المهمة في الجزائر ضمن دائرة اهتماماتها وإن كان الشيء الذي أعرفه عن هذه المنظمة أنها ليس من أولوياتها الآثار العربية والإسلامية والمحلية ومن بين هاته الآثار قلعة بني حماد التي أدرجت سنة 1980 في لائحة المواقع الأثرية العالمية المهمة ومن ذلك التاريخ والقلعة العريقة تحت الضوء محليا وعالميا، ولكن ما الذي فعلناه من أجل حمايتها؟ نحن – سيدتي الوزيرة – لا ننكر دور وزارة الثقافة في السنوات السابقة وما تقدمه حاليا من مجهودات جبارة ولكن لا بد من تدابير ميدانية حاسمة في هذا الموضوع تنأى بعيدا عن روتين الإجراءات الإدارية.

سيدتي الرئيس،

إن القلعة الحمادية ليست بناء إسمنتيا نبت في العراء، ولكنها تحمل في طيات وجودها هويتنا الثقافية وتاريخنا، إنها الآن بدون سور يحميها، تتعرض في كل يوم لعوامل بيئية وبشرية لا ترحم، في حين أن هناك آثارا كثيرة تحتاج إلى تدخل سريع لحمايتها من الضياع؛ ومن هذا المنطلق – سيدتي الوزيرة – ما هي الإجراءات المتخذة لحماية قلعة بني حماد بالمسيلة من التلف؟

تقبلوا معالي الوزيرة، فائق التقدير والاحترام وشكرا سيدتي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد حسين داود،



الكلمة الآن للسيدة وزيرة الثقافة.

**السيدة وزيرة الثقافة:** أشكر السيد حسين داود على سؤاله الهام والخاص بإحدى القلاع التراثية والتاريخية الهامة في الجزائر بل وحتى على المستوى العالمي باعتبارها موقعا مصنفا ضمن التراث الإنساني من طرف المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة «اليونيسكو». إن قلعة بني حماد هي عبارة عن حصن عسكري متين أنجز في مطلع القرن الحادي عشر وكان لها دور مميز في صنع تاريخ المنطقة وتاريخ المغرب العربي بصفة عامة ناهيك عن مميزات الهندسية والجمالية التي تدل على عبقرية الإنسان الجزائري في البناء والتعمير وفي وضع المنشآت الهيكلية التي تتناسب مع الأهداف الحيوية التي يتطلع إليها، ومن هذه الزاوية الهندسية والجمالية واعتبارا لخصوصياتها المميزة لا سيما فيما يتعلق بالتصميم تم إدراجها من طرف منظمة اليونيسكو سنة 1980 ضمن قائمة التراث العالمي تحت رقم 102، لكن ذلك بطلب من الدولة الجزائرية إذ إن «اليونيسكو» لا تصنف وحدها، الدولة الجزائرية هي التي طلبت وتعرفون الإجراءات صعبة جدا والدولة الجزائرية هي التي دفعت للخبراء الأجر المستحق الذين قدموا الملف ورافعوا عليه في «اليونيسكو»، وهكذا صنفتها «اليونيسكو»، مهم جدا أن يعرف أولادنا أن الدولة هي التي باشرت هذا الطلب وعملت على إدراجه لترد عليه فيما بعد «اليونيسكو» ويترتب عن هذا التصنيف إخضاع المعلم إلى جملة من المسؤوليات والشروط الدقيقة جدا والصارمة التي تخضع لها كل المعالم والمواقع التاريخية المسجلة ضمن التراث العالمي حيث لا يسمح القيام بأي عمل ميداني دون احترام تلك المواصفات والمعايير ودون موافقة خبراء منظمة اليونيسكو على أي عمل يتعلق بالمعلم ومن حق السيد حسين داود كما هو حق أي مواطن جزائري أن يتساءل عن سبب التأخير في التكفل بهذا المعلم بعد 30 سنة من تصنيفه ضمن قائمة التراث العالمي، وأود بهذه

المناسبة أن أفيدكم ببعض المعطيات بكل صراحة حتى نكون كلنا على دراية بحقيقة الموضوع وبخلفياته طوال 30 سنة، أخي العضو، لم تتعال الأصوات بخصوص وضعية هذا المعلم الإسلامي لا من الداخل ولا من الخارج في غضون هذه الـ 30 سنة، إسمحوالي نحذف منها 15 سنة في الداخل حيث كان الإرهاب، الشعب الجزائري كانت عنده مهمة واحدة هي البقاء في الوجود هو ودولته ومجتمعه، إذن لم تتعال الأصوات بخصوص وضعية هذا المعلم الإسلامي خلافا للمواقع الأثرية الأخرى المصنفة التي تحتوي على التراث الروماني، حاول ردم تيبازة ستلقى معارضة شديدة لأنها آثار الرومان، نفتخر بتيبازة هي فوق الرأس والعين وجزء من بلادنا ولكن ليست هناك أصوات تتعالى حول قلعة بني حماد! ولكن - الحمد لله - ليس الشعب الذي حطمها، سامحني أخي العضو أتيتم بكتاب تعرفونه قرأتموه، اسمه (Coloniser, exterminer) للكاتب (Olivier le Cours Grand Maison) أتيت به عن قصد وكاتبه أجنبي، لسنا نحن الذين كتبناه وفيه يحلل ويبين أن الاستعمار في الجزائر كان إبادة (Coloniser, exterminer) إستعمار يساوي إبادة. إن حلمي اليوم هو أن خبراء غير جزائريين - حتى لا يقولوا لنا نحن لسنا موضوعيين - من العالم يكتبون كتابا اسمه (Coloniser égal exterminer) (le patrimoine algérien) هؤلاء الذين ادعوا أنهم جاؤوا لتلقيننا الحضارة اليوم أنظروا ماذا فعلوا بالتراث؟ ثلثا القصبه هدمت وأقاموا فوقها المدينة الأوروبية؛ ومسجد قسنطينة الذي قسم إلى شطرين وجعلوا الطريق تتوسطه، في تلمسان نفس الشيء، فكل مدننا لقيت نفس المصير وهناك مدن انقرضت آثارها الإسلامية تماما، واندثرت أنا لا أذكر هذا للدعاء فقط، حينما نتكلم عن التاريخ نقول كل شيء ونقول الحقيقة كلها، إذن لم تتعال الأصوات منذ 30 سنة، أولا لأنها تراث إسلامي وليس رومانيا وكأن الهم الوحيد لهؤلاء ولأولئك هو حماية التراث الروماني فقط دون غيره وكأن التراث الجزائري لا يخص إلا فترة تاريخية معينة أي الفترة الرومانية



والعالمي، وعملا بأحكام القانون المتضمن التراث الثقافي تم خلال 2006 تسجيل - لدى مصالح وزارة المالية - مشروع إعداد دراسة بغرض وضع مخطط لحماية وتثمين موقع قلعة بني حماد بغلاف مالي قدره 10 ملايين دينار والذي وافق عليه المجلس الشعبي لولاية المسيلة سنة 2007 ويحدد هذا المخطط الذي يعد وفق المواصفات العالمية - وهو على وشك الانتهاء - ومعايير منظمة اليونسكو بخصوص المواقع المصنفة ضمن قائمة التراث العالمي طبيعة الأشغال التي ستتولاها الدولة سواء فيما يتعلق بالحفريات أو الترميم أو تهيئة الموقع أو تثمينه وستكون أول خطوة عملية هي القيام ببحوث أثرية على الموقع بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة وتم في هذا الصدد إبرام اتفاقية مع جامعة الجزائر لمباشرة هذه العملية من طرف أساتذة وطلبة معهد علم الآثار. أخي عضو المجلس واضح؟ الدراسة ستنتهي وقبل نهاية هذه السنة سوف تنطلق الحفريات تحت وصاية «الألكسو والإسكو» وعلى صعيد آخر يعكف الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية على وضع دراسة بغرض كيفية إدماج الموقع ضمن الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، طرحنا عليه سؤالاً واضحاً - هو بصدد إنهاء الدراسة - وقلنا له ماذا بإمكاننا فعله لهذا الموقع؟ أنجعله مهرجاناً وبنينا فندقاً قريباً منه؟ وتحظى هذه الدراسة بالأولوية في إطار برنامج عمل هذه المؤسسة التي تحتوي على مختصين كبار في التراث الثقافي وترميمه وارتأينا ألا يتم التكفل بهذا الموقع تكفلاً جزئياً بل أدرجناه في إطار عملية شاملة لا تخص ترميم المعلم فحسب بل العناية بالترميم والتهيئة وتثمين المعلم وما بجواره حتى نضمن له أفضل شروط الاستغلال والتوظيف العقلاني لفضاءاته والمسيلة ستشارك في «تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية» بمعرض ضخم سيجسد قلعة بني حماد وكل حضارة بني حماد، شكراً.

وكان لزاماً على الدولة الجزائرية أن تقف أمام هذه الحقائق وأن تحدث قطيعة أمام ذلك التوجه الخطير السائد والذي يمس بالهوية الوطنية والذاكرة الجماعية للأمة حيث أقرت سنة 1998 قانوناً جديداً للتراث الثقافي في وقت كان العديد يعتقد أن اهتمام الدولة بالثقافة في ظل التحديات التي كانت تواجهها البلاد آنذاك جراء الإرهاب هو من الكماليات ومن الأمور الثانوية وجاء صدور هذا القانون كصفعة لمن كان يسعى من أجل التشكيك في وحدة الأمة المنصهرة عبر التاريخ بعد تأكدهم من فشل المخطط الأول الذي أرادوه لإركاع الجزائر ولم يتأخر رد فعلهم لما سعوا بغرض سحب المواقع الجزائرية من قائمة التراث العالمي بعرضها كمواقع أثرية معرضة للخطر وكان ذلك للأسف بتواطؤ من أشخاص يحملون الجنسية الجزائرية، كان ذلك شأن تيبازة في سنة 2003؛ لم يتكلموا أبداً عن قلعة بني حماد بل نحن من أودعنا لديهم الملف. سيدي الرئيس، سيداتي سادتي، إنكم تشاطرونني الرأي إن قلت إن التراث الثقافي يشكل إحدى الرهانات الأساسية وإنه لا يمكن حصر الثقافة في النشاطات الفنية والأدبية فحسب، بل إن الثقافة تدل على مفهوم أكثر شمولية يمس بالهوية الوطنية ويعنى بالجوانب الإبداعية وله دور لا يستهان به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن هذه القناعة هي ما يستمد منها قانون حماية التراث الثقافي فلسفته وهو ما يتطلع إلى تجسيده من خلال ميكانزماته ونصوصه التنظيمية، لا أخفي عليكم شيئاً إن أخبرتكم أن الجزائر هي البلد الرائد الذي يسعى في إطار لجنة التراث العالمي إلى فرض مكانة التراث الإسلامي بالتنسيق مع المجموعة العربية الممثلة في هذه الهيئة وسعينا جاهدين من أجل ترسيخ مكانة مواقعنا الأثرية المصنفة بنزع كل الحجج من تحت أقدام الأطراف الخارجية المناورة ويأتي اهتمامنا بقلعة بني حماد في هذا السياق وهذه النظرة التي نريد كدولة ذات سيادة كاملة ليست ناقصة على تراثها وكدولة عازمة على إبقاء هذا التراث ضمن قائمة التراث الإنساني

مكتفة ومميزة في مجال الثقافة، كالجزائر عاصمة الثقافة العربية، والمهرجان الإفريقي. وسوف تعرف بلادنا كذلك سنة 2011 تظاهرة أخرى في غاية الأهمية باعتبار أن الجزائر سوف تكون عاصمة للثقافة الإسلامية والتي سوف تحتضنها جوهرة من جواهر المدن الجزائرية والمتمثلة في مدينة تلمسان.

وعليه سؤالي يكون كما يلي:

هل يمكن القول إن دائرتكم الوزارية ومدينة تلمسان في تمام الاستعداد للحدث الثقافي الهام المنتظر في السنة المقبلة إن شاء الله؟  
تقبلوا مني، معالي الوزيرة، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مسعود بودراجي والكلمة الآن للسيدة الوزيرة.

**السيدة وزيرة الثقافة:** أشكر السيد عبد الرحمن عياد زدام وكذا العضو الذي ناب عنه لأنه أتاح لي الفرصة لكي أتحدث من هذا المنبر وفي هذا المقام على التحضيرات الجارية لانطلاق فعاليات تلمسان عاصمة للثقافة الإسلامية لـ 2011 وليكون أعضاء مجلس الأمة أول من يقف على مدى الاستعدادات الجارية وعلى البرنامج المعد لهذا الغرض.

أود في البداية أن أذكر بالسياق الذي يندرج فيه تنظيم هذه التظاهرة الكبرى حيث إنها تشكل حلقة مترابطة مع حلقات أخرى رسم معالمها فخامة السيد رئيس الجمهورية والتي تهدف إلى استرجاع مكانة الجزائر الثقافية على الصعيدين الإقليمي والجهوي والعالمي مع التأكيد على الأبعاد الثقافية التي ننتمي إليها، فبعد تظاهرتي الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007 والمهرجان الثقافي الإفريقي الثاني سنة 2009 اللتين ارتأينا من خلالهما التأكيد على بعدنا العربي والإفريقي، تأتي تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011 لتستكمل البعد الآخر المشكل لهويتنا الوطنية ألا وهو البعد الإسلامي وانبثاقنا إلى ثقافة وحضارة إسلامية وإلى ما

**السيد الرئيس:** شكرا للسيدة الوزيرة، الكلمة مجددا للسيد حسين داود.

**السيد حسين داود:** شكرا سيدي الرئيس، أشكر السيدة الوزيرة على هذا الرد المقنع، فأثارنا هي تاريخنا وتاريخنا هو رمزنا وعزنا، وبالمناسبة أشكر السيدة الوزيرة على ما تقدمه في هذا الجانب بالذات وأشاطرها وندعمها في مواقفها النبيلة وما تدافعه عن أثارنا في منظمة اليونيسكو وعلى العمل من أجل الإبقاء على المواقع المصنفة حاليا ضمن التراث العالمي الأثري والعمل من أجل توسيعها إلى مواقع أثرية أخرى لا سيما التي لها علاقة بالتراث الإسلامي والعربي والمحلي، شكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد حسين داود، أظن أن السيدة الوزيرة ليس لديها ما تضيفه على ما قالته في ردها الأول؛ ونبقى دائما في قطاع الثقافة والكلمة للسيد مسعود بودراجي نيابة عن زميله السيد عبد الرحمن عياد زدام.

**السيد مسعود بودراجي (نيابة عن السيد عبد الرحمن عياد زدام):** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدة والسادة الوزراء المحترمين، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة الحضور، نيابة عن زميلي عبد الرحمن عياد زدام؛ طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا التالي نصه:  
لقد عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة نشاطات

بخصوص برنامج التظاهرة وأثر ذلك بإثراء البرنامج الأولي بجملة من الفعاليات التي تم إدراجها في البرنامج النهائي الذي اعتمده اللجنة الوطنية وفي سياق آخر شرعت السلطات المحلية لولاية تلمسان وهي مشكورة في تحضير وتهيئة وإنجاز المرافق الضرورية لاحتضان التظاهرة على غرار إنجاز فندق فاخر وتهيئة الفنادق الموجودة ووضع الترتيبات العملية لضمان راحة الوفود المشاركة وتوافد الجمهور المرتقب حضوره لتلك الفعاليات، ويجري العمل على قدم وساق لتكون تلك المرافق حاضرة بمناسبة انطلاق تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية.

أما فيما يخص التحضيرات التي تشرف عليها وزارة الثقافة بالتنسيق مع ولاية تلمسان فتتعلق بثلاثة جوانب متكاملة تخص:

- 1 - إنجاز وتهيئة مرافق ثقافية جديدة.
- 2 - ترميم وتهيئة المعالم والمرافق الأثرية.
- 3 - وأخيرا، تحضير الفعاليات الثقافية، انسجاما مع الخطوط العريضة لدفتر الشروط الذي اعتمده المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بخصوص تنظيم تظاهرة العواصم الثقافية الإسلامية.

إسمح لي سيدي الرئيس، السيدات والسادة الأعضاء أن أفتح قوسا، في كل البلدان وفي الجزائر أيضا، العواصم الثقافية ليست هدفا بحد ذاته وإنما هي مناسبة لكي نحقق إنجازات في المنطقة التي تفوز بوسام العاصمة الثقافية وبالنسبة لي وكوزيرة ثقافة أحبذ أن ننظم كل سنتين عاصمة للثقافة، إن شاء الله في 2013 قسنطينة عاصمة الثقافة العربية ثم بجاية ثم وهران لأن العواصم الثقافية هي مناسبة لإعطاء خاصة مشاريع ثقافية وغير ثقافية كالسياحة.

قدمه أجدادنا في بناء مجد هذه الحضارة، ولم يكن اختيار تلمسان اختيارا عفويا، بل يسند إلى ما تشمله هذه الولاية من إرث قوي حيث تحتوي هذه الولاية لوحدها على ما لا يقل عن 75% من التراث الإسلامي الموجود بالجزائر دون أن ننكر مكانة باقي المدن الجزائرية الأخرى في صنع هذا الماضي المجيد على غرار قسنطينة والجزائر العاصمة وبجاية وأدرار وتيميمون والنعام وغيرها.

إن الاحتفاء بتلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية إلى جانب مدن أخرى، نواكشوط في المنطقة العربية وكوناكري في القارة الإفريقية وجاكارتا في آسيا كعواصم ثقافية هو قرار للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية للدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة المنعقدة بطرابلس سنة 2007، فوفاء للالتزامات بإنجاح هذه الفعاليات شرعنا في وزارة الثقافة بالتحضير لهذه التظاهرة منذ سنة 2008 فور اختتام تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية وصدر مرسوم تنفيذي ينظم الإطار التنظيمي لهذه التظاهرة والمتشكل من لجنة وطنية يترأسها السيد الوزير الأول ولجنة تنفيذية برئاسة وزيرة الثقافة ولجنتين محليتين للمتابعة إحداهما مكلفة بالمرافق تحت إشراف السيد والي ولاية تلمسان وأخرى مكلفة بالنشاطات برئاسة المدير الولائي للثقافة إلى جانب لجنة متابعة وطنية مركزية تتشكل من ممثلي الهيئات والوزارات المعنية، وكانت وزارة الثقافة وولاية تلمسان قد شرعت في التحضيرات الأولية لهذه التظاهرة منذ سنتين أي قبل تنصيب اللجان المشار إليها وقبل تخصيص أول للاعتمادات المالية لهذه التظاهرة في إطار البرنامج العادي للتنمية الثقافية للبلاد بعد استخلاصها الجوانب الإيجابية والسلبية في تنظيم تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية والمهرجان الثقافي الإفريقي، وانتقلت وزارة الثقافة فور صدور النصوص المتضمنة تشكيل إطار تنظيمي إلى فتح حوار موسع مع مختلف الفاعلين في الحقل الثقافي الوطني لا سيما المحلي لتقديم وعرض مقترحاتهم

بسبب الصعوبة في وجود قطعة أرض والقطعة موجودة الآن والدراسة انتهت وانطلق الإنجاز بها منذ أسبوعين.

9- إنجاز مسرح الهواء الطلق.

10- تركت هذا العنصر في الأخير عمدا لأنه بالنسبة لي هو أهم مشروع ثقافيا وسياسيا بالنظر لكونه عبارة عن إعادة بناء للقصر الملكي على أنقاض الآثار المكتشفة لمنطقة «المشور»، كنا نتكلم عن قلعة بني حماد وعلى الإبادة الأثرية وإذا بنا نكتشف قصرا ملكيا بتلمسان هدمته فرنسا لتبني فوقه مستشفى لجيوشها، فقمنا بحفريات ووجدنا الفسيفساء الأصلية تحت أربعة أمتار من عمق التراب ووجدنا آثار الأسس والأعمدة وكما قلت لكم - الحمد لله - بأن العمل جار منذ فترة وحاليا فرغ المكتب المكلف بالدراسات من جميع الدراسات حيث انطلقت الأشغال منذ شهر وإن شاء الله لما تشرع تلمسان في احتضان عاصمة الثقافة الإسلامية ستحظى الجزائر مجددا بالقصر الملكي الذي يعود تاريخه إلى ما قبل 1830؛ هكذا هي فرنسا في تخريبها وتدميرها، نقول هذا ردا على إحدى الدول التي ادعت أن فرنسا جاءت لتلقننا الحضارة! إذن سيعاد بناء القصر وسيأخذ شكله القديم طبعا قبل تهديمه، كما سنواصل المساعي بغرض استرجاع قاعة سينما (Le luxe) أقول هذا حتى يساعدنا إخواننا الأعضاء من ولاية تلمسان بمعية المواطنين لكي يتم استرجاعها وتثبيتها وتكون جاهزة لسنة 2011، وللوقوف على مدى سير الأشغال واحترام آجال الإنجاز تم وضع آليات متابعة ميدانية لمواكبة جهود مكاتب الدراسات ومؤسسات الإنجاز، وغالبا ما تقوم وزيرة الثقافة، رئيسة اللجنة التنفيذية بزيارات تفقدية إلى المنطقة وأعلمكم أنني دوما هناك وإلى غاية نهاية 2010 سيتعود لساني على نطق حرف «الألف» بدلا من «القاف» حسب لهجة سكان المنطقة!

ثانيا، بخصوص تهيئة وترميم المعالم الأثرية والتاريخية: عملا بأحكام دفتر شروط العواصم الثقافية الإسلامية المتضمنة دعوة الدول المنظمة

المحددة رغم وجود بعض الصعوبات فيما يخص بعض المرافق كما سنوجزه في هذا العرض ويشمل البرنامج المرافق الثقافية للمشاريع التالية:

1- إنجاز مركب ثقافي ضخم، بمنطقة إمامة في تلمسان وهو المشروع الذي تكاد أشغال الإنجاز به تشرف على الانتهاء، لم يبق إلا الجانب المتصل بالتجهيزات والتي تم بخصوصها مباشرة الإجراءات المتعلقة بالافتتاح.

2- إنجاز مكتبة ولائية كبرى بالمقاييس الحديثة لمنظمة اليونيسكو بوسط المدينة والتي تسير أشغال الإنجاز بها بوتيرة متقدمة حيث تكون جاهزة في الموعد المحدد.

3- إنجاز مركز للدراسات الأندلسية بجوار المركب الثقافي وهو المشروع الذي انطلقت أشغال الإنجاز به رغم حاجته لاعتمادات مالية إضافية تسعى وزارة الثقافة للحصول عليها لدى الجهات المعنية.

4- تهيئة وتجهيز المقر السابق لبلدية تلمسان الكائن بوسط المدينة وتحويله إلى متحف فنون وتاريخ تلمسان وهو المشروع الذي يعرف وتيرة متقدمة جدا من الإنجاز.

5- توسيع المتحف الأثري القديم الذي كان صغيرا جدا، وترقيته إلى متحف الآثار الإسلامية وهو المشروع الذي يسجل تقدما معتبرا في وتيرة إنجازها.

6- فتح مركز للمخطوطات مختص بالحضارة والعلوم الإسلامية وأعمال المركز ستكون في المدينة القديمة التي صنف من طرف الدولة الجزائرية وإننا بصدده تحضير الملف لإرساله إلى منظمة اليونيسكو، إذن البناءات في حي سيدي بومدين بصدده الترميم الذي سينتهي خلال ثلاثة أشهر، ولم يبق سوى تجهيزات للمركز كالمخطوطات المختصة بالحضارة والعلوم الإسلامية.

7- تهيئة وتجهيز قاعة سينما (لكوليزي) وتحويلها إلى سينما ومسرح، انطلق بها الإنجاز وسيكون في الموعد إن شاء الله.

8- إنجاز رواقين للمعرض وهذا عرف تأخرا



- 1- بطبيعة الحال احتضان الأسابيع الثقافية لمختلف مناطق الوطن لإبراز مختلف مكونات الثقافة الوطنية وإسهاماتها في الثقافة الإسلامية وتكاملها.
- 2- تنظيم أو احتضان الأسابيع الثقافية للدول الإسلامية ولبعض الدول التي لها علاقات بشرية أو تاريخية أو أثرية مع الثقافة الإسلامية كإسبانيا، البرتغال، إيطاليا.
- 3- إصدار أو إعادة نشر ما لا يقل عن ألف عنوان وعنوان في إطار هذه التظاهرة.
- 4- تنظيم 8 مهرجانات ثقافية كبرى على غرار مهرجان السماع الصوفي ومهرجان الإنشاد ومهرجان السينما للدول الإسلامية.
- 5- إنجاز- على الأقل - 12 فيلما وثائقيا حول الشخصيات التاريخية وتاريخ منطقة تلمسان وحول إسهامات تلمسان والجزائر كاملة في الإشعاع الثقافي الإسلامي وفيلما طويلا مطولا حول ثلاثية محمد ديب.
- 6- تنظيم 12 ملتقى دوليا ذي صلة بالثقافة والحضارة الإسلامية لا سيما حول دور تلمسان في توصيل الرسالة الإسلامية إلى المغرب العربي وإفريقيا وخارج إفريقيا.
- 7- تنظيم معارض كبرى على غرار المعرض الكبير حول العصر الذهبي للعلوم في الدول الإسلامية ومعرض كبير حول الصحراء.
- 8- إنجاز 12 مسرحية مقتبسة من مؤلفات أكبر الروائيين وذات محتوى يتناسب مع التظاهرة.
- 9- تسجيل وتدوين التراث الثقافي غير المادي، أساسا الموسيقى وقصائد على غرار الموسيقى المحلية والنوادر والأشعار والمعارف التقليدية وإحياء الأعياد الدينية والمحلية على الطريقة التقليدية.
- 10- تنظيم عروض موسيقية وقوافل فنية متنقلة لفنانين جزائريين وعالميين.
- 11- تحديد وتهيئة وتنظيم مسارات للزيارات للمواقع التاريخية الأثرية بالنسبة للسياح الجزائريين والأجانب.
- 12- تنظيم حفلي الافتتاح الشعبي والرسمي

لتلك التظاهرات، قمنا بالعمل على ترميم وتهيئة المعالم والمواقع التاريخية والأثرية لا سيما الإسلامية منها وشرعت وزارة الثقافة - من خلال مختصين جزائريين في التراث - في تحقيق البرنامج المعد لهذا الغرض ويشمل هذا البرنامج الذي حظي بموافقة اللجنة الوطنية والذي انطلقت الأشغال به أكثر من 120 مشروعا منها ما هو قيد الدراسة ومنها ما هو قيد الإنجاز رغم العراقيل الكبيرة التي تتعرض إليها مكاتب الدراسات ومؤسسات الإنجاز بسبب تعنت بعض الملاك وأطلب مساعدة المواطنين حتى يوضحوا لإخواننا في تلمسان أن هدف الدولة هو الترميم وخير مثال على ذلك «باب زير»، لا بد من إعادة بنائه، حقيقة هو موجود على أرض ملكية خاصة لكن الدولة لن تأخذ ملكية الناس بل تقوم فقط بإعادة «باب زير» لأنه باب أثري مهم جدا في تاريخ تلمسان الإسلامية وبالتالي تاريخ الجزائر الإسلامية، دعونا نعيد بناء الباب فقط، علما أن هذه العملية ستزيد من قيمة تلك الأرض.

ونشير بالذكر إلى أنه بالموازاة مع هذا البرنامج تتولى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تحقيق جملة من المشاريع المتصلة بالتراث الثقافي التابعة لها وبخصوص النشاطات المزمع تنظيمها خلال هذه التظاهرة، بل قبل ذكر النشاطات أردت القول إن كل هذه الإنجازات قام بتأطيرها ثلاثون مكتبا للدراسات، 23 مكتبا مختصا في التراث و07 مكاتب للإنجازات الجديدة والمكلفون بالدراسات لثلاثين مكتبا كلهم شباب جزائريون أغلبيتهم من تلمسان وضواحيها، لكن هناك مكاتب دراسات أخرى من العاصمة وسطيف، لماذا هذا الكم؟ لأننا لا بد أن ننهي في الوقت المحدد، هؤلاء يحتاجون إلى تشجيع الدولة وكلنا بمن فيهم أعضاء مجلس الأمة. يحتوي البرنامج المعد للتظاهرة - الذي أعد بعد تشاور مع المجتمع المدني والجامعة والفاعلين في الحقل الثقافي في تلمسان - جملة من النشاطات الهادفة والتي ستنظم على مدار سنة كاملة في كل مناطق ولاية تلمسان وتسع ولايات مجاورة. تتمثل الخطوط العريضة فيما يلي:

والاختتام.

وأخيراً، احتضان أشغال مؤتمر وزراء الثقافة للدول الإسلامية.

وتم بهذا الخصوص مباشرة التحضيرات حيث تم اختيار المشاركين بعد صدور الإعلانات المتصلة بذلك وتكليفهم بإعداد الأعمال الفنية والأدبية والفكرية وتشكيل اللجان العلمية والعملية بخصوص تنظيم الملتقيات ولجان التحكيم فيما يخص الأعمال السينمائية والمسرحية والأدبية.

وبالموازاة مع العمل الفني والأدبي تم وضع الترتيبات الضرورية لمواكبة التظاهرة في شطرها الإعلامي وفي جانبها اللوجستيكي على المستويين المركزي والمحلي وسنخرج مباشرة بعد شهر رمضان إن شاء الله بالبرنامج المدقق في وثائق ورقية وإلكترونية، وأغتتم الفرصة لأنوه بالمجهودات الجبارة المبذولة من طرف الجميع؛ كل الوزارات المعنية، الولاية وحتى الإذاعة الوطنية والتلفزيون الوطني حيث سيكونان إلى جانبنا لتحقيق هذا المشروع الكبير، كما أعلم أخي العضو أن اللجنة التنفيذية تجتمع أسبوعياً تحت رئاسة السيدة وزيرة الثقافة والسيد الوزير الأول رئيس اللجنة الوطنية يتابع أسبوعياً مدى التقدم وفي كل مرة يساعدنا على رفع الصعوبات التي تواجهنا، وأغتتم هذه الفرصة لأرفع نداء إلى كل الجمعيات وكذا المنتخبين المحليين أو الوطنيين لولاية تلمسان والولايات المجاورة لكي يعتبروا هذه التظاهرة مسندة إليهم وأن يجعلوها من مهامهم وما الدولة إلا عنصر مساهم، لأن تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية ليس مشروعاً يخص تلمسان فقط إنما هو مشروع وطني ودولي يجب أن نعمل جميعاً على تسويق صورة جميلة جداً للتاريخ الجزائري والثقافة الجزائرية وكذا للشعب الجزائري وشكراً!

**السيد الرئيس:** شكراً للسيدة الوزيرة، أسأل السيد مسعود بودراجي هل يريد أخذ الكلمة للتعقيب؟

**السيد مسعود بو دراجي:** سيدي الرئيس،

نيابة عن زميلي عبد الرحمن عياد زدام، أشكر معالي السيدة الوزيرة على التوضيحات المستفيضة القيمة التي قدمتها، كما نشكرها على الجهود الجبارة التي تبذلها من أجل إنجاح التظاهرة العالمية المرتقبة في جوهرة الغرب الجزائري وهي مدينة تلمسان التي اختيرت عاصمة الثقافة الإسلامية، ومن هذا المنبر نجدد الشكر لمعالي السيدة الوزيرة على زيارتها الأخيرة ولا سيما الدعم المادي والمعنوي الذي قدمته للولاية حتى تكون في الموعد وفي مستوى التظاهرة وشكراً.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد مسعود، هل لديك إضافة السيدة الوزيرة؟

**السيدة الوزيرة:** أريد فقط القول للأخ العضو، هذا من واجبي وما قمت به يندرج ضمن واجباتي وأتمنى أن تنتقل التظاهرة إلى قسنطينة وبجاية وأدرار لأن هذه المناسبات ليست هدفاً بحد ذاته كما نتمنى أن تنال سطيف شرف الاحتفاء بالتظاهرة لأن هذه الولاية تبارك الله!

**السيد مسعود بودراجي:** أثار الرومان في سطيف...

**السيدة الوزيرة:** عفواً، ماذا تقول؟ الرومان في سطيف؟ - ليس الرومان فحسب - إن أول إنسان في إفريقيا كان في سطيف في «عين حنش» نعم وفي معسكر بـ «تيغنيف» ولكن قبل التأريخ كان في «عين حنش» في سطيف، وهذه العواصم الثقافية هي مناسبات لكي نحقق إنجازات في المدينة أو المنطقة وشكراً سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيدة الوزيرة، نقاسمك نفس الشعور وندعم جهودك لكي تحظى كل مدينة بالعبارة والرعاية والاهتمام لإبراز الجوانب المخفية أو المتأمر عليها في عدم ذكرها، وإبرازها للتعريف بمساهمة الإنسان الجزائري في الإبداع وإثراء الحضارة البشرية، شكراً لك، والكلمة للسيد لزهارى بوزيد

وقطاع العلاقات مع البرلمان.

**السيد لزهاري بوزيد:** شكرا سيادة الرئيس.  
السيد رئيس مجلس الأمة،  
السيدة والسادة الوزراء،  
السيد وزير العلاقات مع البرلمان، ممثل الحكومة،  
زميلاتي، زملائي المحترمون،  
الحضور الكريم.  
سيادة الرئيس،

لا يخفى على أحد أن الأسئلة الشفوية أصبحت الآن في الدول التي تأخذ بها هي وسيلة للمراقبة والرقابة الأكثر استعمالا في بريطانيا حيث يطرح أكثر من 50000 سؤال شفوي سنويا وفي فرنسا أقل طبعا، الأسئلة الشفوية بالنسبة للحكومة هي فرصة لمعرفة نبض الشارع لأن ممثلي الشعب ينقلون انشغالات الناس ويريدون معرفة المعلومات وفي بعض الأحيان يريدون الضغط على الحكومة للقيام بأعمال وإجراءات محددة.

نحن أدخلنا في تجربتنا الدستورية مجال الأسئلة الشفوية مع دستور 1989 وعمليا بدأنا في ممارسة هذا الحق ابتداء من 1997 وأظن - بعد 13 سنة - أنه قد حان الوقت لنقوم بحوصلة حول هذا الموضوع المهم.

السؤال الأول: رقميا أين وصل تطور طرح الأسئلة الشفوية منذ 13 سنة هذه، علما أن المجلس الشعبي الوطني دخل التجربة في الشطر الثاني من 1997 ومجلس الأمة في 1998؟

السؤال الثاني: ما هو معدل المدة التي تستغرقها إجابة السادة الوزراء على الأسئلة خصوصا وأن الدستور لا يحدد مدة محددة كما فعل مع الأسئلة الكتابية؟

السؤال الثالث والأخير: ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها من أجل تسريع وتيرة الإجابة على الأسئلة الشفوية خصوصا تلك التي تحمل طلبات استعجالية، تتطلب من الحكومة أن يتم الإجابة عنها بكل سرعة وإلا تصبح لا فائدة من خلالها؟

شكرا لكم سيادة الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد لزهاري بوزيد والكلمة الآن للسيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**السيد وزير العلاقات مع البرلمان:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المبجل،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين،  
زملائي الوزراء،  
السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد المحترم لزهاري بوزيد، أود في البداية أن أشكركم جزيل الشكر على السؤال الوجيه الذي تفضلتم بطرحه حول آلية هامة من آليات الرقابة البرلمانية ألا وهي السؤال الشفوي، حيث تضمن انشغالكم طلب توضيحات حول ثلاثة عناصر تتعلق ب:

1 - تقديم لمحة حول تطور طرح الأسئلة الشفوية من طرف أعضاء البرلمان بغرفتيه منذ بداية التعددية البرلمانية سنة 1997.

2 - تحديد متوسط المدة التي تستغرقها إجابة أعضاء الحكومة على هذه الأسئلة.

3 - التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها لتسريع وتيرة الإجابة عن الأسئلة الشفوية، خصوصا تلك التي تحمل طابعا استعجاليا.

وحول هذه المسائل أذكر بأن الدستور كرس في مادته 134 السؤالين الشفوي والكتابي كآليتين للرقابة البرلمانية.

وقد أثبتت الممارسة نجاعة وفعالية هاتين الآليتين من خلال اللجوء المكثف لأعضاء البرلمان إلى استعمالهما باعتبارهما تتيحان الاتصال المباشر بين أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان وتساهمان بقسط وافر في معالجة كثير من انشغالات المواطنين والمسائل الحيوية المرتبطة بالمصلحة العامة لقضايا الأمة.

إضافة إلى ذلك فإن أحكام المادة 70 من القانون العضوي تنص على أنه لا يمكن لعضو البرلمان أن يطرح أكثر من سؤال في كل جلسة، ومن جهة أخرى هناك أسباب موضوعية أخرى تتصل بإجراءات الرد على الأسئلة الشفوية كأن يطرح عضو البرلمان سؤاله في آخر الدورة مما يؤدي إلى تأجيل برمجة الرد عليه إلى الدورة الموالية أو يطرحه في نهاية الفترة التشريعية فتنتهي عهده ويسقط سؤاله تلقائياً.

كما قد يضطر بعض أعضاء الحكومة إلى الاعتذار أحيانا عن حضور جلسات الرد على الأسئلة الشفوية لأسباب طارئة، كأن يشارك الوزير المعني في زيارة رئاسية، أو في جلسة أو في استقبال رئاسي أو يقوم بمهمة رسمية خارج الوطن أو يتنقل في مهمة عاجلة وملحة داخل الوطن، ويحدث أحيانا في بعض الحالات أن يعتذر عضو البرلمان صاحب السؤال عن حضور جلسة الرد عن سؤاله بسبب قيامه بمهام خارج الوطن أو بسبب عذر طارئ.

ورغم هذه المقتضيات والعوامل إلا أنها لم تؤثر على سير وتطور استعمال آلية السؤال الشفوي من طرف أعضاء البرلمان منذ الفترة التشريعية الرابعة إلى يومنا هذا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

إنه من الأهمية بمكان موافاتكم ببعض الأرقام لاستقراءها واستنطاقها لتقييم مدى هذا التطور المسجل خلال الفترات التشريعية الرابعة والخامسة والسادسة إذ تم تسجيل الحصيلة الآتية:

1) الفترة التشريعية الرابعة (1997-2002): 1997 بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني و1998 بالنسبة لمجلس الأمة وهي بداية البرلمان التعددي.

أ - على مستوى المجلس الشعبي الوطني: عدد الأسئلة المطروحة 476 سؤالاً، تمت الإجابة عن 403 منها، أي بنسبة 84.66% خلال 41 جلسة.

ب - على مستوى مجلس الأمة: عدد الأسئلة المطروحة 31 سؤالاً، تمت الإجابة عن 20 منها، أي بنسبة 64.51% خلال 11 جلسة، مع الإشارة إلى أن مجلس الأمة

وحرصاً من الحكومة على الوفاء بهذا الالتزام الدستوري فإنها تسهر دوماً على الاضطلاع بواجباتها وتولي عناية بالغة لمتابعة أشغال البرلمان بشكل عام وحضور جلسات الرد عن الأسئلة الشفوية بشكل خاص.

وفي هذا الصدد فإن السيد الوزير الأول ما فتئ يسدي توجيهاته للسيدات والسادة أعضاء الحكومة للتأكيد على ضرورة أداء هذا الواجب والحرص على الاستجابة لهذا الالتزام وإعطاء الأولوية لهذا النشاط ضمن العمل الحكومي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرين، قد يكون من المفيد التذكير بالإطار القانوني والضوابط التي تحكم آلية السؤال الشفوي انطلاقاً من المادة 70 من القانون العضوي الناظم للعلاقات بين الحكومة والبرلمان التي تنص على أنه تخصص خلال الدورات العادية جلسة كل خمسة عشر يوماً للأسئلة الشفوية المطروحة على أعضاء الحكومة، وبالفعل فقد جرى العمل في هذا المجال منذ بداية التعددية البرلمانية انطلاقاً من الفترة التشريعية الرابعة 1997-2002 على أن تبث وقائع جلسات الأسئلة الشفوية في التلفزيون على المباشر، كما استقر العمل على أن تعقد جلسات الأسئلة الشفوية صبيحة يوم كل خميس بالتناوب بين الغرفتين.

وبموجب اتفاقية مبرمة بين غرفتي البرلمان والمؤسسة الوطنية للتلفزيون تم تخصيص حيز زمني لتغطية وقائع جلسات الرد على الأسئلة الشفوية صبيحة يوم الخميس من كل أسبوع ابتداء من الساعة العاشرة إلى الساعة الواحدة إلا خمس دقائق زوالاً وقد أثبتت الممارسة أن هذا الحجم الزمني لا يسمح إلا بطرح والرد عن عدد محدود من الأسئلة الشفوية يتراوح بين 10 إلى 11 أو 12 سؤالاً على الأكثر.

إن الدستور لم يحدد آجالاً للإجابة عن السؤال الشفوي عكس ما هو عليه الحال بالنسبة للسؤال الكتابي الذي حددت فترة الإجابة عنه بثلاثين يوماً طبقاً للمادة 134.



كما سجلت نسبة ارتفاع بـ 256.81% خلال سبع دورات من الفترة التشريعية السادسة مقارنة بالفترة التشريعية الخامسة.

وهكذا فإنه إذا أخذنا بعين الاعتبار الفترة التشريعية الرابعة كفترة مرجعية نجد أن التطور الحاصل في استعمال هذه الآلية انطلاقاً من بداية البرلمان التعددي على مستوى مجلس الأمة، تطورت لتبلغ ما يزيد على تسعة أضعاف، كما بلغت نسبة تطور الإجابة على الأسئلة الشفوية في مجلس الأمة في نفس هذه الفترة ما يزيد عن اثني عشر ضعفاً.

إن متوسط عدد الجلسات المنعقدة في الغرفتين خلال الفترتين الرابعة والخامسة للرد على الأسئلة الشفوية تقدر بحوالي أربع جلسات في كل دورة بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني وحوالي جلستين في كل دورة بالنسبة لمجلس الأمة.

إن الجلسات في هاتين الفترتين التشريعتين لم تكن لتنعقد بانتظام كل أسبوع وعكس الفترتين السابقتين الرابعة والخامسة نسجل كثافة وانتظام عقد جلسات الرد على الأسئلة الشفوية في الفترة التشريعية الجارية، ذلك أن متوسط عدد جلسات الرد المنعقدة خلال الدورات السبع من هذه الفترة قد بلغ حوالي خمس جلسات في كل دورة بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني وحوالي ثلاث جلسات بالنسبة لمجلس الأمة، علماً بأن هذا الأخير شهد عملية التجديد الجزئي لأعضائه في جانفي 2010 وتعلمون ماذا يترتب عن عملية التجديد من تأخر.

إن هذا الانتظام في عقد جلسات الرد أسبوعياً بالتناوب بين الغرفتين يبرز كذلك ويعكس مدى التزام واستعداد أعضاء الحكومة المستمر من خلال حضورهم كل أسبوع أشغال هذه الجلسات وتفرغهم للرد على انشغالات السيدات والسادة أعضاء البرلمان وهو ما يترجم الاحترام الذي يولونه للهيئة التشريعية والدور الرقابي الهام الذي تضطلع به.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أعتمد هذه السانحة إن سمحتم ونحن بصدد

آنذاك، كان يبرمج أحياناً الإجابة عن الأسئلة الشفوية خلال الجلسات العامة المخصصة لمناقشة مشاريع القوانين أو أشغال أخرى.

(2) الفترة التشريعية الخامسة (2002-2007):

أ - على مستوى المجلس الشعبي الوطني: عدد الأسئلة المطروحة 530 سؤالاً، تمت الإجابة عن 426 منها، أي بنسبة 80.37% خلال 36 جلسة.

ب - على مستوى مجلس الأمة: عدد الأسئلة المطروحة 88 سؤالاً، تمت الإجابة عن 57 منها، أي بنسبة 64.77% خلال 12 جلسة.

(3) الفترة التشريعية السادسة (2007-2010):

وفيها سبع دورات وإلى غاية 2012 ستصل إلى عشر دورات.

أ - على مستوى المجلس الشعبي الوطني: عدد الأسئلة المطروحة 423 سؤالاً، تمت الإجابة عن 296 منها، أي بنسبة 69.97% خلال 30 جلسة (علماً أن الفترة التشريعية لا زالت لم تنته والدورة لازالت جارية).

ب - على مستوى مجلس الأمة: عدد الأسئلة المطروحة 220 سؤالاً، تمت الإجابة عن 192 منها، أي بنسبة 87.27% خلال 23 جلسة بما في ذلك جلسة اليوم (علماً أن الدورة لاتزال مفتوحة).

ويستخلص من استقراء معطيات حصيلة الأسئلة الشفوية خلال الفترات التشريعية الثلاث الأخيرة ما يلي:

تسجيل تطور معتبر في لجوء السيدات والسادة أعضاء البرلمان إلى استعمال آلية السؤال الشفوي بنسب تصاعدية وقد رصدنا هذا الاطّراد كما يلي:

بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني: سجل ارتفاع في الفترة التشريعية الخامسة مقارنة بالفترة التشريعية الرابعة بنسبة 11.34% وخلال سبع دورات من الفترة التشريعية السادسة، سجل ارتفاع بنسبة 13.96% مقارنة بالفترة التشريعية الخامسة.

على مستوى مجلس الأمة: فقد سجل ارتفاع في طرح الأسئلة الشفوية في الفترة التشريعية الخامسة بنسبة 183.87% مقارنة بالفترة التشريعية الرابعة.

الشعب والإجابة عنها في آجالها الدستورية.  
السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أما عن الشق المتعلق بمتوسط المدة الزمنية التي تستغرقها إجابة أعضاء الحكومة عن الأسئلة الشفوية التي يطرحها السيدات السادة أعضاء البرلمان، إسمحو لي أن أوضح بأنه لا يمكن إعطاء إجابة تعكس حقيقة الأمر في هذا الصدد، وتستغرق الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1997 إلى الآن، غير ممكن! ذلك لأن الفترات التشريعية الرابعة والخامسة والسادسة يختلف سياقها كما تتباين أوضاعها وخصوصيتها حسب الظروف والملابسات المحيطة بكل فترة، فبالنسبة للفترتين التشريعتين الرابعة والخامسة لم تكن جلسات الأسئلة الشفوية تلتئم بانتظام كل أسبوع - كما أسلفت القول - عكس ما هو عليه الحال بالنسبة للفترة التشريعية السادسة التي أصبحت فيها جلسات الرد على الأسئلة الشفوية تنعقد بالتناوب بين الغرفتين كل أسبوع، وعليه فإن متوسط المدة الزمنية يختلف من فترة تشريعية إلى أخرى وأن المعدل الذي يعكس الحقيقة هو ذلك المؤسس على المعطيات الرقمية للجلسات المنعقدة في دورات الفترة التشريعية السادسة هذه.

إن متوسط المدة الزمنية التي كانت تستغرقها الإجابة في الفترة التشريعية الخامسة يقدر بحوالي خمسة أشهر وعشرة أيام أو خمسة عشر يوماً، لكنه تقلص خلال الفترة التشريعية الحالية ليصبح متوسط المدة بالمجلس الشعبي الوطني ثلاثة أشهر وستة عشر يوماً.

أما بالنسبة لمجلس الأمة فقد تقلص إلى شهرين وخمسة وعشرين يوماً، أنا أتكلم عن المعدل وهناك أسئلة يجاب عنها في خمسة عشر يوماً.

أما فيما يتعلق بالتدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها لتسريع وتيرة الإجابة عن الأسئلة الشفوية لاسيما تلك التي تحمل طابعاً استعجالياً كما ورد في سؤال السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أود أن أذكر في هذا الشأن أن مفهوم الأسئلة الشفوية ذات الطابع الاستعجالي غير وارد في الدستور ولا في

الحديث عن أهم آلية للرقابة البرلمانية، إفادتكم بالحصيلة المتعلقة بالأسئلة الكتابية خلال الفترات التشريعية الثلاث على مستوى الغرفتين، ولو أن سؤالكم السيد الفاضل لم يرد فيه هذا الجانب وهي الآلية التي لا تقل أهمية عن الأسئلة الشفوية، كونها ترمي وتخدم نفس الأغراض والأهداف المرجوة من آلية الأسئلة الشفوية.

(1) الفترة التشريعية الرابعة (1997-2002):

أ - على مستوى المجلس الشعبي الوطني: عدد الأسئلة الكتابية المطروحة 678 سؤالاً، تمت الإجابة عن 621 منها، أي بنسبة 91.59%.

ب - على مستوى مجلس الأمة: عدد الأسئلة الكتابية المطروحة 22 سؤالاً، تمت الإجابة عن 17 منها، أي بنسبة 77.27%.

(2) الفترة التشريعية الخامسة (2002 - 2007):

أ - على مستوى المجلس الشعبي الوطني: عدد الأسئلة المطروحة 400 سؤالاً، تمت الإجابة عن 372 منها، أي بنسبة 93%.

ب - على مستوى مجلس الأمة: عدد الأسئلة المطروحة 34 سؤالاً، تمت الإجابة عن 29 منها، أي بنسبة 85.29%.

(3) الفترة التشريعية السادسة (2007 - 2010): تم

تسجيل خلال السنوات 2007 إلى غاية 2010 أي في أقل من سبع دورات الحصيلة الآتية:

أ - على مستوى المجلس الشعبي الوطني: عدد الأسئلة المطروحة 526 سؤالاً، تمت الإجابة عن 481 منها، أي بنسبة 91.44%.

ب - على مستوى مجلس الأمة: عدد الأسئلة المطروحة 74 سؤالاً، تمت الإجابة عن 68 منها أي بنسبة 91.89% علماً أن الدورة لاتزال جارية.

وهكذا تلاحظون معي، حضرات السيدات والسادة التحسن الملحوظ والتطور المطرد والارتفاع المعتبر في عدد الأسئلة الكتابية الموجهة من طرف السيدات والسادة أعضاء البرلمان، كما تلمسون بوضوح من خلال النسب المئوية المرتبطة بالرد على هذه الأسئلة مدى جدية الحكومة وعنايتها البالغة في الحرص على التكفل بالأسئلة التي يطرحها ممثلو

عنه بوضوح بمناسبة عرضه لمخطط عمل الحكومة أمام البرلمان في شهر ماي 2009، مؤكدا استعداداته الدائم والطاقتين الوزاري للتعاون مع السيدات والسادة أعضاء البرلمان.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

مما لا شك فيه أنكم تشاطرونني الرأي وتقاسمونني الرؤية بأن المسعى الكفيل بضمان تحسين هذه الآلية الهامة يكمن في تعزيز التعاون والتشاور وتكثيف الجهود من الحكومة والبرلمان معا قصد التكفل الأفضل بالرد على أكبر عدد ممكن من الأسئلة الشفوية التي تطرح وفي الآجال المعقولة، إلا أنه ومهما يكن حجم الجهد المبذول في هذا الإطار فإنه يظل باستمرار رهينة التغطية التلفزيونية لهذه الجلسات، ذلك أن الحجم الزمني المخصص غير كاف ولا يتيح إلا برمجة عدد محدود من الأسئلة الشفوية، ومن جهتنا نجدد استعدادنا التام للمساهمة في تذليل الصعوبات وتفعيل التنسيق بين الحكومة والبرلمان من أجل تحقيق الأهداف المرجوة خدمة للمصلحة العامة التي نحرص جميعا ونسعى كلنا إلى تحقيقها.

وأخيرا، أجدد لكم السيد لزهاري بوزيد المحترم تشكراتي الحارة واهتمامكم البالغ بتطوير العلاقة بين الحكومة والبرلمان وترقيتها، شكرا جزيلاً لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، أسأل

السيد لزهاري هل لديه ما يقوله في الموضوع؟

**السيد لزهاري بوزيد:** شكرا سيادة الرئيس،

نعم لدي ما أضيفه، أشكر بدوري سيادة الوزير على إجابته الجدية والتي حملت الكثير من الأرقام المهمة والتي تبرز في النهاية أن تجربتها الديمقراطية وأعني المراقبة تسير بوتائر إيجابية، لكن اسمحوا لي سيادة الرئيس فإن الإجابة جعلتني أعلق على نقطتين أساسيتين بخصوص انتظام الجلسات وحضور السادة الوزراء.

أي نص قانوني آخر وأن برمجة الأسئلة الشفوية تعود إلى مكتبي الغرفتين بالتشاور مع الحكومة ممثلة في وزارة العلاقات مع البرلمان، وعلى أي حال فإن الحكومة تسعى دوما وتسهر على دعم الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة الإجابة عن الأسئلة الشفوية وتشجيع تكثيف جلسات الرد عليها، ذلك أن الأمر يهمها هي بدورها كهيئة تنفيذية مسؤولة على تسيير وإدارة شؤون البلاد والتكفل بانشغالات المواطنين، بل تعتبر الجلسات المخصصة للرد على الأسئلة الشفوية منبرا مفضلا يتيح لها فرصة شرح السياسات العمومية في شتى القطاعات وإعلام المواطنين بكل التدابير والإجراءات التي تتخذها لمواجهة مختلف الإشكالات المطروحة بغية إزالة العراقيل وتذليل الصعوبات التي تعترض المواطنين يوميا وإطلاعهم على مختلف المشاريع التنموية الجاري إنجازها عبر جهات الوطن وهي المشاريع الكفيلة بتحسين إطارهم المعيشي وتطوير ظروف حياتهم اليومية من جهة ومن جهة أخرى فإن الحكومة تعتبر هذه الجلسات فضاء ملائما لإنعاش الحياة السياسية في البلاد وتنشيطها وتكريس الممارسة الديمقراطية وترقيتها.

وبخصوص التدابير العملية التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن ينبغي التنويه بأهمها لاسيما تعليمة السيد رئيس الحكومة رقم 08 المؤرخة في 13 سبتمبر 2005، الموجهة إلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة القاضية بدعوتهم إلى ضرورة ضبط رزنامة أعمالهم بما يضمن تفرغهم كل يوم خميس من كل أسبوع للرد على الأسئلة الشفوية المبرمجة.

رسالة السيد الوزير الأول المؤرخة في 06 ماي 2009، والموجهة إلى السيدين رئيسي مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني يؤكد بموجبها استعداده الشخصي واستعداد أعضاء الحكومة للتعاون مع أعضاء البرلمان بغرفتيه في كنف الاحترام والثقة المتبادلين والإصغاء دوما لهم قصد موافاتهم بالتوضيحات والمعلومات التي قد يرغبون فيها والتكفل بانشغالاتهم.

كما جدد السيد الوزير الأول هذا الالتزام وعبر

من اختصاصه بل من اختصاص زميله، هذا ما يحدث في الدول المتطورة والديمقراطيات المتطورة، نحن لا نخلق أشياء جديدة فالشمس موجودة ولناخذ بهذه التجارب، ألتمس من السيد الوزير ألا تكون لدينا حالات من هذا القبيل والاعتذار بعدم الاختصاص خصوصا أن عضو البرلمان قد يقع أحيانا في مشاكل حقيقية مثلا مسألة الحدائق العمومية تجعل عضو المجلس في حيرة من أمره أيرسل السؤال إلى وزير الداخلية أم وزير البيئة أم وزير الفلاحة؟ هي مجموعة من القطاعات يمكن أن تمس، فلا بد من الرجوع إلى دراسة النصوص والمنشورات والمراسيم وبالتالي يجب إيجاد حل لهذه القضية كأن يحول الوزير غير المختص السؤال إلى الوزير المعني بالأمر، شكرا لكم سيادة الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد لزهاري بوزيد، أحيل الكلمة مجددا إلى السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**السيد الوزير:** والله الموضوع حساس وجد مهم وإن سمحتم سنأخذ فيه بعض الوقت.

سيدي الرئيس، الإجابة التي استمتم إليها جاءت بأرقام ولاحظتم التطور والاطراد والارتفاع المتزايد سواء في الإجابات أو في لجوء السيدات والسادة أعضاء البرلمان إلى استعمال هذه الآلية الهامة.

أشرت أيضا من خلال جوابي إلى أن الحكومة حريصة على الحضور مثلما يحرص على ذلك السادة والسيدات الأعضاء لأنها فرصة للنقل المباشر حتى تشرح سياستها العمومية وتبلغ رسائلها للمواطنين وتطلعهم بكل المستجدات، الآن نأتي إلى مسألة حضور الوزراء، هناك تعليمتان، تعليمة أمضاها السيد رئيس الحكومة سنة 2005، ورسالة موجهة إلى السيدين رئيسي الغرفتين وهناك التزام بمناسبة عرض مخطط عمل الحكومة والأرقام المقدمة إذا ما قورنت بعدد الأسئلة نجد نسبا مرتفعة من الإجابات.

ذكر السيد الوزير بأن الوزراء لا يحضرون لثلاثة أسباب:

- السبب الأول، هو المشاركة في نشاطات رئاسية؛
- السبب الثاني هو التواجد في الخارج؛
- والسبب الثالث، قال، نظرا لأمر استعجالية.

بطبيعة الحال بالنسبة للسببين الأول والثاني، أنا أوافق عليهما لأن الأولوية للنشاطات الرئاسية وتمثيل الجزائر في الخارج، لكن بالنسبة للنقطة الثالثة نفتح فيها مناقشة، السيد الوزير ذكرتم السبب المتمثل في الأمور الاستعجالية، نحن مواطنون ونشاهد التلفزيون يوميا ونشاهد الأحداث وانتقال السادة الوزراء لكن في بعض الأحيان لا نجد، وليس كل الأحيان، ما هو فعلا استعجالي، على سبيل المثال عملية تدشين ولا أعني أن هذه الأمور غير مهمة ولكن يمكن تأجيلها فلماذا تصادف برمجتها يوم الإجابة على الأسئلة المطروحة مما يؤجل أحيانا جلسات بأكملها؟ وفي بعض الأحيان يحضر النائب أو عضو البرلمان إلى القاعة وفي آخر المطاف يقال له لن يأتي الوزير للإجابة على سؤالك! هذه الأمور موجودة لكن بالنسبة لنا كأعضاء مجلس أمة وأظن نفس الشيء بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، ففي حالة غياب العضو صاحب السؤال يتم تلافيه دائما بالإجابة من طرف زميله وهذه كذلك موجودة لكن بالنسبة للوزراء، لماذا لا يسلك هذا المنهج في الإجابة كأن يكلف وزير العلاقات مع البرلمان بالإجابة كما شاهدناه الآن بكل سرعة؟ النقطة الثانية عن الأسئلة الشفوية، في الحقيقة لم أتعرض إليها لكن بما أنكم تعرضتم إليها فأنا بدوري أطرح حولها سؤالا يثير نقطة مهمة جدا.

في بعض الحالات وهي حالات نادرة - لكنها موجودة - فإن السيد الوزير لا يجيب بسبب عدم الاختصاص وهذا كلام لا يقبل في الديمقراطيات المتطورة لأن الحكومة تحكمها فكرة التضامن الحكومي، فعندما يرى وزير أن هذا الأمر لا يقع في اختصاصه، ليست حجة أن يجيب عضو البرلمان بعدم الاختصاص ولكن يحول السؤال إلى زميله المختص وينبه النائب أو عضو المجلس أنه ليس



المعني نفسه خاصة أن الضغط ليس كبيرا هنا والوقت متاح حتى يناقش كل ملف مطروح من جميع أوجهه وبالتالي فإن وزير العلاقات مع البرلمان لا يرى أي إشكال مطروح هنا لكن لو نستعملها كوسيلة فأنا شخصيا حريص كل الحرص لضمان فعالية استعمال هذه الأداة وبالتالي لا أنوب لأن حضور الوزير ضروري فهو صاحب الشأن ويعرف الملف جيدا وهذا هو الفارق بيني وبينه، مثلا السيد عمار تو، وزير النقل أو السيد نور الدين موسى، وزير السكن بحضورهما تطرح الإشكاليات فيتخذان قرارا وبالتالي يطمئن صاحب السؤال لقرارهما، لكن عندما أحضر مكانه وأجيبك بدلا منه - علما أن القرار ليس بيدي - وبالتالي لعل السيد موسى يغضب لقراراتي واسمحوا لي على هذا التعبير.

هكذا تكون الفعالية أما مسألة عدم الاختصاص التي طرحها الأستاذ المحترم في الحقيقة أولا سبق لي أن أعطيتكم أرقاماً وأجبتكم وأظن أنه حينما تفضلتم بتوجيه سؤال كتابي لي في هذا الموضوع وقلت إن الرقم حول عدم الإجابة بسبب عدم الاختصاص ليس بالضخم وهناك زميل وجه لي سؤالاً كتابياً وأجبت به بالأرقام وهي تنفي وجود عدد كبير في عدم الاختصاص إنما سجلت حالات صغيرة، المفروض أن عضو المجلس ليس المطلوب منه أن يكون مختصاً في القانون، تعرف ذلك جيداً؟ باعتبار أن صلاحيات عضو الحكومة محددة في مرسوم كل حسب اختصاصه فلما تكون الصلاحيات متداخلة يوجه السؤال إلى الوزير الأول وأنا مستعد أن تمر الأسئلة علي، لكن حينما أجد السؤال موجهاً إلى السيد عمار تو، وهو ليس من اختصاصه فمن باب احترام سيادة النائب أو عضو المجلس - لأن عضو البرلمان سيد ورأى أن يوجه السؤال إلى السيد وزير السكن - لا يمكنني أن أمارس عليه الرقابة.

أعرف أن السيد موسى ليس مختصاً ولكن في نفس الوقت لست من يقف مانعاً، وأفرض عليه تحويل السؤال، أفضل أن يذهب السؤال كما هو إلى أن يجيب عنه الوزير حتى لا تحسب علي صفة

أعطيك الآن العرف العالمي السيد بوزيد؛ إن عضو الحكومة يمكنه أن يعفى ويعذر من حضور جلسة البرلمان في حالتين وهما: حضور نشاط رئاسي مهما كان نوعه أو مهمة خارج الوطن.

أما داخل الوطن - وهذه من التوجيهات - فهذا برلمان وهذه حكومة فقد أكد رئيس الحكومة الوزير الأول مرارا، مرات عديدة أن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان لكن تحدث أحيانا حالات ملحة على سبيل المثال ضرب زلزال - الله يحفظنا ويستتر شعبنا - في منطقة من المناطق، أياًتي الوزير من أجل السؤال الشفوي أم يتفقد بني ولما؟ فيما يخص امتحانات البكالوريا، أحيانا نحن كمكتب في وزارة العلاقات مع البرلمان لا تكون بيننا فكرة فيبرمج السيد أبو بكر بن بوزيد لامتحانات البكالوريا ولا نتفطن لذلك، فهل يحضر للسؤال الشفوي ويترك البكالوريا؟ ربما يكون هذا تقصيرا منا لكنه لا يمكن أن يحضر في هذه الظروف، إذن الحالات الملحة تفرض نفسها حسب معطيات المصلحة العامة، هناك زميل لن أذكر اسمه وجه سؤالاً لأحد الوزراء، هذا الأخير ألغى التزامه وفي النهاية اعتذر عضو المجلس عن الحضور لعذر جدي، وهذه حدثت مرارا وأحيانا هناك من يريد مرافقة الوزير لأنه سيزور الولاية التي يمثلها.

وهناك من يذهب إلى موسكو في مهمة دبلوماسية برلمانية، وأحيانا يكون مريضا.

السيد الوزير يفضل أن يحضر بنفسه ليجيب بدلا أن ينوبه أحد.

ثانيا، أنتم تلاحظون أنني كوزير للعلاقات مع البرلمان موجود دائما معكم ومستعد لأنوب عن كل الوزراء، لكن الجدية الصحيحة في الملفات التقنية والتي تكون أحيانا متشابهة لابد أن يحضر الوزير المعني، ففي تعقيب كهذا لا يكون إلا من طرف الوزير المختص، لأن الوزير قد يمكنني من الإجابة ولكن لما تطرح إشكالات جدية لا يمكنني بالنيابة الإمام بالإجابة من جميع جوانبها وهنا نرجع لفعالية استعمال هذه الآلية الدستورية الهامة حيث تصبح بدون جدوى وبالتالي لابد من حضور الوزير

الرقابة.

لكن مع ذلك أنا مستعد للتعاون معكم عندما لا يكون من اختصاص الوزير المرسل إليه وهذا طبقا للصلاحيات المحددة في المرسوم الفلاني للوزير إذ لا تتنافى مع صلاحياتنا. الآن تحدث أحيانا قضايا شائكة متداخلة ما بين وزراء البيئة وتهيئة الإقليم والداخلية والعمران وفي هذا الشأن يفضل أن توجه مباشرة إلى السيد الوزير الأول لأن مصالح السيد الوزير الأول تحيلها مباشرة على كل القطاعات وكل قطاع يجيب فيما يخصه ويقدم جوابا ويعبر عن استعداده سواء يحضر بنفسه أم ينوب عنه وزير العلاقات مع البرلمان.

السيد الرئيس، مرة أخرى أشكر السيد لزهاري بوزيد وأشكركم أنتم شخصيا على أنكم برمجتم هذا السؤال لتوضيح بعض الأمور التي تبقى ملتبسة وأريد أن أقول كلمة أخيرة للسيد بوزيد، بيني وبينك - المشكل في البث التلفزيوني السيد الرئيس، أوضح لكي لا أفهم غلطا حتى من طرف التلفزيون لأنه مؤسسة عمومية، هذه الأخيرة بثها لا يقتصر على جميع النشاطات البرلمانية وإلا أصبحت في هذه الحالة قناة برلمانية، نعم هناك اتفاقية للتغطية ولكن أن تحتكر من طرف البرلمان صباحا ومساء فسيؤدي هذا بالمؤسسة إلى فقدان دورها، لو كانت لدينا تغطية تلفزيونية مضمونة أقول بالتعبير الشعبي نقيم لكل الأسئلة «توية» وهكذا خلال يومين تتم جميع الأسئلة، لماذا يحدد البث المباشر للجلسة عبر التلفزيون من الساعة العاشرة إلى حدود الساعة الواحدة إلا خمس دقائق؟ كان بالإمكان أن تستمر من العاشرة إلى غاية الرابعة وانتهى الأمر لكن عائق التلفزيون الذي بدوره له مبرراته الموضوعية طرح هذا المشكل مادامت المدة محددة اليوم إلى غاية الواحدة حيث يتوقف البث المباشر بحجة موعد نشرة الأخبار، أقول للأسف هذا هو المتاح إلى حين نشأة القناة البرلمانية التي لعلها تساهم في فك المشكل، ليست لدي المعلومات الكافية حولها لكن ما هو متاح حاليا - في تقديري وأظنكم توافقونني - هو مستعمل

بكيفية رشيدة لا أقول مائة بالمائة فالكمال لله ولكن بنسبة معتبرة، شكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** أشكر السيد لزهاري بوزيد، أشكر السيد الوزير على الردود الإضافية، في كلامكم وكلامه أشياء كثيرة يمكن أن تقال، أفضل أخذ الكلمة في نهاية الجلسة، أما الآن فننتقل إلى السؤال الشفوي الموالي المتعلق بقطاع السكن يطرحه السيد الحاج العايب، تفضل.

**السيد الحاج العايب:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،  
السيد الرئيس،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي،  
أيها الجمع الكريم،  
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.  
عملا بأحكام الدستور والقانون العضوي الناظم للعلاقات بين البرلمان والحكومة،  
أتشرف بطرح السؤال التالي على السيد وزير السكن والعمران حول دواوين التسيير العقاري الذي يخص عدد الوحدات السكنية المملوكة من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري المؤجرة للمواطنين على المستوى الوطني.

- ما هو متوسط عمر تلك الوحدات السكنية؟  
- ما هي قيمة الإيجار العليا والدنيا لتلك السكنات؟  
- وأخيرا ما هي نسبة تحصيل الدواوين لقيمة الإيجار على المستوى الوطني؟ وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الحاج العايب والكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران.

**السيد وزير السكن والعمران:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.  
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،  
السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون،

1-63725 وحدة سكنية تم وضعها حيز الاستغلال قبل 1981 أي بنسبة 8.5% من الحظيرة الإجمالية المسيرة من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري.

2 - 152490 وحدة سكنية تم وضعها حيز الاستغلال ما بين سنتي 1981 و 1990 أي بنسبة 20.4% من الحظيرة الإجمالية للسكنات المسيرة من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري.

3 - 128905 وحدة سكنية تم وضعها حيز الاستغلال بين سنتي 1990 و 1998 أي نسبة 17.2% من الحظيرة الإجمالية المسيرة من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري.

وأخيرا 403987 وحدة سكنية تم وضعها حيز الاستغلال ابتداء من أول جانفي 1998 إلى غاية الآن أي بنسبة 53.9% من الحظيرة الإجمالية.

بالنسبة لقيمة أعلى وأدنى إيجار مطبق على هذه السكنات وهو موضوع السؤال الثالث، أشير في هذا الشأن إلى أن مستويات الإيجار المطبقة على السكنات العمومية الإيجارية تحتسب على أساس ثلاث قيم إيجارية مرجعية.

القيمة الأولى: تبلغ 8.26 دينارا للمتر المربع وتخص السكنات التي تم وضعها حيز الاستغلال قبل سنة 1981 فمن عنده مائة متر مربع (100م<sup>2</sup>) فيما يخص هذا السكن يقدر بـ 826 دينارا بدون الرسم عن القيمة المضافة طبعا.

القيمة الثانية: تقدر بـ 9.65 دينارا للمتر المربع وتخص السكنات التي تم وضعها حيز الاستغلال ما بين سنتي 1981-1998 وتعني هذه القيمة حظيرة إجمالية لـ 345.220 وحدة سكنية.

القيمة الثالثة التي تقدر بـ 25 دينارا للمتر المربع وتخص السكنات التي تم وضعها حيز الاستغلال ابتداء من تاريخ 01 جانفي 1998 تمثل نسبة 53.09% وهي النسبة التي قدمتها منذ حين.

بالإضافة إلى ذلك أشير أيضا إلى أن هذه القيم التي يتم تعديلها بواسطة معاملات حسب المناطق - وهذه معقدة نوعا ما - تتراوح ما بين 0.60 إلى 1.15 حسب المناطق التي تتواجد فيها المساكن، على سبيل المثال: إذا كان المسكن يوجد في حي

زملائي في الحكومة، أسرة الإعلام، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد عضو المجلس المحترم الحاج العايب على سؤاله الشفوي الذي يطرح من خلاله جملة من الأسئلة تخص السكن العمومي الإيجاري المسير من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري على مستوى الولايات.

وبما أن هذه الأسئلة محددة فإن ردي عليها سيكون أيضا وجيزا ودقيقا.

لكن قبل تقديمي لعناصر الإجابة بودي أن أوضح أن السكن العمومي الإيجاري في الواقع هو ليس ملكا لدواوين الترقية والتسيير العقاري بل ملكا للدولة بحكم أنه ممول كليا من طرف الخزينة العمومية وأن دواوين الترقية والتسيير العقاري تمارس فقط مهام إدارة وتسيير حظيرة السكنات العمومية الإيجارية لحساب الدولة، طبقا للصلحيات المخولة لها من طرف هذه الأخيرة أي من طرف الدولة وبموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91-147، المؤرخ في 12 ماي 1991، المعدل والمتمم والمتضمن تغيير الطبيعة القانونية للقوانين الأساسية لدواوين الترقية والتسيير العقاري وتحديد كفاءات تنظيمها وعملها.

أما بعد وفيما يخص السؤال الأول حول عدد السكنات العمومية الإيجارية التي تديرها وتسييرها دواوين الترقية والتسيير العقاري، فإن العدد يبلغ إلى غاية 31 مارس 2010 - وهو الإحصاء الأخير الذي بحوزتنا - 749107 وحدة سكنية، لا أتكلم في هذا الإطار عن المحلات التجارية وأذكر أن الحظيرة الوطنية بلغت إلى غاية 2009: 07 ملايين وحدة سكنية يعني نسبة 10% ومن هنا تطرح إشكالية ترميم الحظيرة الوطنية حيث إن 10% فقط تتكفل بها دواوين الترقية والتسيير العقاري.

بالنسبة لمعدل عمر هذه السكنات الذي هو موضوع السؤال الثاني، إن الحظيرة المذكورة تتشكل من:

وإلا ستضطر المصالح المشرفة على إدارة هذه الممتلكات وقد اضطرت في السنوات الأخيرة إلى اللجوء إلى الطرق القانونية (العدالة) في حالة ما إذا بلغت النزاعات المتعلقة بعدم تسديد مبالغ الإيجار مستوى لا يمكن تحمله.

أشكر مجددا السيد العضو الفاضل، الحاج العايب على سؤاله كما أشكر الحضور الكريم على كرم الإصغاء.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** أشكر السيد الوزير، أسأل السيد الحاج العايب هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

**السيد الحاج العايب:** على كل السيد الوزير مشكور على هذه المعلومات وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الحاج العايب، ننقل الآن إلى قطاع النقل، والكلمة للسيد جمال قيقان.

**السيد جمال قيقان:** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أظن أن سؤال الشفوي الموجه إلى معالي وزير النقل هو ختامي وأتمنى أن يكون ختامه مسكا إن شاء الله.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور ولاسيما المادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أتقدم بالسؤال الآتي نصه:

إن الدولة تولي اهتماما كبيرا لقطاع الأشغال العمومية خاصة الطرق منها، حيث تخصص لها غلafa ماليا هائلا لكن هذه الأخيرة أي الطرقات

راق يطبق عليه 1.15 على القيمة المرجعية وإذا كان يوجد في حي أقل رقيا يطبق عليه 0.60.

على هذا الأساس فإن مبالغ الإيجار الشهرية تتراوح حاليا على سبيل المثال بالنسبة لشقة ذات ثلاث غرف ما بين 298 دينارا كحد أدنى و1725 دينارا كحد أقصى أي حوالي (من 300 دج إلى 1725 دج)، للإشارة فإن هذه المبالغ لم تدمج فيها الضريبة على القيمة المضافة (T.V.A) كما سبق وأن قلت وكذا الأعباء الإيجارية بمبالغ زهيدة، بطبيعة الحال فإن هذه المبالغ لا تمثل مبالغ الإيجار الحقيقية، كما لم يطرأ عليها أي تغيير بحيث إن القيم الإيجارية المرجعية لم تسجل أي تغيير منذ سنة 1998، وبذلك يمكن القول بأن إيجار السكن العمومي هو حاليا مدعم بصفة معتبرة من طرف الدولة بالرغم من أن كلفة الإيجار تضاعفت وتضاعفت منذ ذلك الحين.

أما فيما يخص نسبة تحصيل دواوين الترقية والتسيير العقاري بقيمة الإيجار على المستوى الوطني موضوع السؤال الأخير الذي تفضل بطرحه السيد العضو الفاضل، أشير إلى أنه خلال سنة 2009 بلغ مبلغ تحصيل الإيجار الإجمالي 9.8 مليار دينار بينما بلغ مبلغ الإيجار غير المحصل عليه 17.5 مليار دينار، ويمثل هذا المبلغ الحسابات الدائنة المتراكمة خلال عدة سنوات وهو تقريبا نفس المبلغ الذي سجل في نهاية سنة 2008، بالنظر إلى ذلك يمكن القول بأن نسبة تحصيل الإيجار الإجمالي لسنة 2009 بلغت 36% وهي بطبيعة الحال نسبة ضئيلة جدا تتطلب مزيدا من الجهود طبعاً من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري، كما تتطلب من قاطني هذه السكنات التحلي بمزيد من روح المسؤولية والوعي تجاه واجبهم لتسديد إيجارهم والأعباء الإيجارية الخاصة بسكناتهم كون أنه لا يمكن لهذه الوضعية أن تستمر ودواوين الترقية والتسيير العقاري لا يمكنها أبدا القيام بالصيانة المطلوبة لهذه الممتلكات العقارية الهامة دون تحصلها على الموارد المالية الضرورية والتي تتمثل بطبيعة الحال في الإيجار والأعباء الإيجارية. مهما يكن من الأمر فإننا نتمنى كلنا أن يحصل ذلك



حوالي ثلاث مرات ما هو موجود في بلد موجود غرب الجزائر، وأربع مرات في بلد موجود شرق الجزائر، بالنسبة لتركيبية هذه الحظيرة أذكر الأهم لأن السؤال مرتبط بنوع من هذه المركبات، فيه ما يسمى بالسيارات النفعية، التي تمثل حوالي 47% من مجموع حظيرة الجزائر لكن الشاحنات لا تمثل إلا حوالي ثمانية في المائة أي 7.94% من مجموع المركبات في الجزائر، وأغتنم الفرصة لأذكر - لأنني أحاول التسلسل في الجواب - أنه في سنة 2009 بالنسبة للأرواح كان عدد القتلى أربعة آلاف وستمئة وسبعة (4607) قتلى من جراء مختلف الحوادث.

القانون الجديد الذي صادق عليه البرلمان في السنة الماضية كان له الفضل ربما، وهذه الإحصائيات الأولى بالنسبة لهذه السنة ابتداء من تاريخ تطبيقه، لأن التطبيق دخل في بداية فيفري الماضي، صدر في الصيف الماضي ولكن التطبيق بدأ في شهر فيفري الماضي وهذا للسبب الآتي وهو أن كل المصالح المعنية: الدرك والشرطة ووزارة النقل اتفقت على توحيد طريقة تطبيقه وصدر بذلك الشأن دليل أسميناه دليل تطبيق هذا القانون حتى لا يكون فيه اختلافات بين مصالح وأخرى، لهذا دخل التطبيق عمليا في فيفري الماضي.

وتقييمنا من بداية السنة (جانفي حتى أواخر ماي) هو أن النتائج كانت هامة جدا بالنسبة للحوادث، حيث تراجعت بنسبة 29.89% أي تقريبا 30% وندرج في هذا شهر جانفي رغم أن في جانفي لم يكن القانون مطبقا، معنى هذا إذا حذفنا شهر جانفي فالنسبة سترتفع، وسنعرف ذلك في الشهور المقبلة إن شاء الله، أما بالنسبة للقتلى فقد تراجع العدد بنسبة 19.74% أو بعدد القتلى البالغ 323 قتيلا، أقل من نفس الفترة للسنة الماضية، وإذا سحبنا هذه النسب وهذا العدد على شهور السنة إذا حافظنا طبعا على التطبيق الحالي للقانون فإننا نتوقع أن يصل عدد القتلى إلى أقل من السنة الماضية أي إلى حوالي ألف قتيل مقارنة بالسنة الماضية بمعنى أننا نكون قد استطعنا - من خلال - تطبيق

لا تُعمر كثيرا في بلادنا فتصبح غير صالحة للسير خلال فترة وجيزة من انتهاء الأشغال بها، ويرجع المواطنون هذا إلى عدم إتقان العمل من طرف المؤسسات المنجزة لكن في نظري ليس هذا هو السبب الرئيسي لتدهورها، فهناك سبب آخر لا يقل أهمية ويتمثل في الشاحنات ذات الحجم الكبير التي تقوم بنقل البضائع والآليات ومواد البناء فوق طاقة حمولتها القانونية، هذه الحمولة الزائدة تؤدي إلى إتلاف الطرقات في وقت قصير جدا لا يتعدى الأشهر في بعض الأحيان.

سؤالي المطروح سيادة الوزير:

هل من طرق رديعية أو قوانين صارمة تطبق على أصحاب هذه الشاحنات التي لا تحترم قانون الحمولة المرخص به قانونا؟ وذلك لضمان سلامة شبكة الطرقات والتقليل من المصاريف والأعباء التي تنفقها الدولة سنويا على هذا القطاع الحساس. تقبلوا مني في الأخير، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد قيقان، والكلمة الآن للسيد وزير النقل.

**السيد وزير النقل:** بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا للسيد الرئيس.

بدأ السيد عضو مجلس الأمة بتحديد أسباب أو عاملين من عوامل اهتراء الطرق، فالأول ربما يكون السيد وزير الأشغال العمومية أكثر اختصاصا مني في تحديد تأثيره على الطرق.

والثاني: سأحاول الإجابة عنه حتى وإن كنا نحتاج إلى فصل في القضية، فما هي نسبة الآثار التي تتركها الحمولات؟ وما هي كذلك النسب التي تتسبب فيها ربما العيوب إذا كانت هناك عيوب في إنجاز الطرقات؟ لكن المناسبة هامة جدا أن نذكر بعض المعلومات حول حظيرة الجزائر فيما يتعلق بكل المركبات.

في نهاية سنة 2009، كان للجزائر 5.919.726 مركبة في كل أنواع السيارات، أعيد (5919 726) ما يمثل

تطبيق القانون رغم بعض التجاوزات التي قد يذكرها البعض وقد يرتكبها البعض لكن يجب بالمناسبة أن نحبي رجال الدرك الوطني وأن نحبي رجال الشرطة لأنهم هم القائمون على تطبيق القانون في مختلف الطرقات ونحبي أيضا رجال العدالة لأنهم هم أيضا المكلفون بمعالجة أو دراسة كل القضايا التي تطرح عليهم وأذكر فقط في السنة الماضية في الجلسة التي خصصها فخامة الرئيس للنقل في شهر رمضان أنه توجه إلى رجال الدرك الوطني ورجال الأمن وإلى العدالة ليطبق القانون بالصرامة الضرورية وأظن بأن هذه التوجيهات لقيت صداها والدليل هي الأرقام التي ذكرتها قبل حين.

إذن أتمنى أن أكون قد أجبت على السؤال الهام بالنسبة للسيد عضو مجلس الأمة، أتمنى فقط أن يستمر التحسيس لأن الردع قائم والتحسيس قائم أيضا على مختلف الأصعدة بمختلف الوسائل وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية والمكتوبة وكذلك من قبل الكثير من الجمعيات التي تنشط في هذا الميدان، فالكل مشكور، أدعو الجميع وأتمنى أن يستمروا في عمليات التحسيس التي يقومون بها، أنا متيقن بأن النتائج ستكون أحسن في صالح الجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، أعود وأسأل السيد جمال قيقان هل لديه ما يضيفه أو يعلق به على رد السيد الوزير؟

**السيد جمال قيقان:** إذن نشكر السيد الوزير على هذه التوضيحات، أتمنى فقط كما قال السيد الوزير أن تطبق هذه القوانين بحذافيرها حتى نحافظ على شبكة طرقتنا التي ننفق عليها سنويا غلafa ماليا هائلا، وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد جمال، أرى أن السيد الوزير ليس لديه ما يضيفه. في نهاية هذه الجلسة والتي كانت هامة سواء

هذا القانون الذي صادقتم عليه – وتوفير أو الحفاظ على ألف روح مقارنة بالسنة الماضية، وهذا ما يمثل في رأيي كسبا كبيرا جدا بالنسبة لهذا الجانب لأن الروح هي أسبق من كل الاعتبارات الأخرى التي قد تكون موضوعية لكن أمام أرواح الناس فالروح هي الأسبق وأنا سعيد على أننا نصل في هذا التطبيق إلى هذه النتائج، فقط أذكر في بلد متطور كفرنسا هم أيضا هذه السنة قد رفعوا هدف إيقاف عدد القتلى ليصل إلى حوالي ألف قتيل وأظن أنهم أيضا يتوجهون في هذا الاتجاه حتى وإن كانت الأسباب تختلف.

الآن إهتراء الطرق كما ذكرت بالنسبة للشاحنات على أساس تجاوز الحمولة القانونية، أذكر فقط السيد عضو مجلس الأمة أن القانون الجزائري يوضح ما هي العقوبات المترتبة عن عدم احترام هذه الحمولة، كان ذلك في قانون 2001، الذي عدل بالقانون الجديد فالمواد مازالت قائمة لأنه عدل، (المادتان 61 و62) من قانون سنة 2001، أما قانون السنة الماضية فتحديد العقوبات على من لا يحترم الحمولة منصوص عليها في المواد 130 و131 و132 و133 هذه المواد مجتمعة بقيت ولم تعدل في قانون 2001 إضافة إلى المواد الجديدة في القانون الجديد (6 مواد) تمكنا من تسليط العقوبات على المخالفين في هذا الشأن حتى وإن كانت الأمور ربما في المراقبة الميدانية تحتاج إلى كثير من الوسائل عندنا وعند غيرنا، لأن في طريق بعيد أو مواطن بعيدة مراقبة الحمولة تحتاج إلى توفر ميزان في عين المكان، لكن هذه القوانين فيها من هم قائمون بالمراقبة بموجب المواد التي ذكرتها وهي تحدد الدرك الوطني وأعوان الشرطة – أعوان الأمن – وتحدد أيضا مفتشي الأشغال العمومية ومفتشي الغابات ومفتشي النقل، كل هؤلاء الأعوان هم المكلفون بالمراقبة بموجب المواد التي ذكرتها.

ذكرت ما توصلنا إليه في تطبيق القانون ومراقبة الشاحنات تدخل ضمن تطبيق هذا القانون وأملنا أن نصل إلى النتائج التي ذكرتها وأحسن منها، بشرط أننا نستمر في الصرامة الحالية التي تتبع

لقد اخترنا التعددية، واخترنا الممارسة الديمقراطية، يجب أن نقبل بتبعاتها، قلت هذا الكلام لكي أمهد لقول آخر: لقد مرَّ على تأسيس مجلس الأمة 12 سنة، ومرَّ على التعددية السياسية في البرلمان 14 سنة، لأن عمر المجلس الشعبي الوطني 14 سنة. وضعنا قوانين على عجل (الذين كانوا في الحكومة يومها يعرفون الظروف والصعوبة التي وضعنا خلالها النظام الداخلي والقانون العضوي وقانون عضو البرلمان).

بين تلك الفترة وهذه، أمور كثيرة حصلت على الساحة الوطنية السياسية وكذلك على الساحة البرلمانية، هاجس الخوف ذهب (وأتمنى إن شاء الله أن يكون ذلك للأبد) الثقة في مؤسسات الدولة زادت وكبرت (والحمد لله)، فالقوانين التي وضعناها، كانت على المقاس يومها، ونقولها بكل وضوح، لأن الأزمة والظروف التي مررنا بها فرضت علينا هذا الخيار.

الآن الأمور تغيرت (والحمد لله) الوضع الأمني جيد، وكذا الوضع السياسي، فهناك حكومة مدعومة بأغلبية مريحة، والنقاش الموجود في الساحة الوطنية يعطينا إمكانية لتسليط الضوء على ما هو جارٍ وطنياً، ومناسبة طرح الأسئلة الشفوية هي إطار جد مناسب لتعزيز وتوسيع وتعميق مثل هذا النقاش.

يجب ألا يعتبر أعضاء الحكومة (عندما يطرح عليهم سؤال) أن ذلك نوع من الإتهاب لا، بالعكس، فإن البرلمان منبر يعطي "Jury" الحكومة إمكانية لكي يوضح ما هو جارٍ في قطاعه ويرد على الافتراءات التي قد توجه ضد قطاعه.

نحن نفهم الأمور بهذا الشكل وبهذا المعنى، نفهم بأن مجيء الوزير لمجلس الأمة هو حق قانوني لكل من الوزير وللبرلمان وليس إقلاقاً أو إتهاباً لهذا الممثل أو ذلك. نحن واعون في البرلمان بأننا لدينا مسؤولية وطنية، وأننا دعمنا الحكومة وسنستمر في دعمها، ولكن في المقابل المواطن يعبر لعضو البرلمان عن انشغالاته. إذن هذه أمور معروفة وتعتبر من المسلمات.

من حيث عدد الأسئلة التي طرحت أم أهمية الأجوبة التي أتى بها السيدة والسادة أعضاء الحكومة، بودي أن أركز بشكل خاص على رد السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

وفي هذا أقول - بحكم التجربة - إن العلاقة مع الحكومة أصبحت محصورة في تلك العلاقة القائمة ما بين وزير العلاقات مع البرلمان، سواء فيما يخص علاقته بالبرلمان أو فيما يخص علاقته بالحكومة، وهو في كلتا الحالتين متهم؛ إما أنه يتهم بأنه يدافع عن البرلمان عندما يكون مع الحكومة أو يتهم من طرف البرلمان لأنه يقوم بعمل أرثوذكسي في الدفاع الأعمى عن الحكومة والحقيقة هي غير ذلك، لاهاته ولا تلك.

مهمة وزير العلاقات مع البرلمان، هو أن يسهل العلاقة بين الهيئتين ويجعل العمل التنسيقي بينهما ناجحاً، ولكننا أيضاً نقدر الظروف، لأن ظروف أعضاء الحكومة ليست سهلة، ذلك أن أعضاء الحكومة، لسبب أو لآخر، يكونون في بعض الأحيان مضطرين لاتخاذ مواقف لا تتماشى بالضرورة مع قناعاتهم، وليس بنيتي أن أسترسل كثيراً في التفاصيل، فهذه مسلمة.

المسلمة الثانية، هو أننا تجربة برلمانية ديمقراطية ناشئة، فالبرلمان هو منبر لإسماع الرأي والاستماع للرأي الآخر، ونحن نرتاح كثيراً عندما نسمع وجهة النظر الأولى ووجهة النظر الثانية، لأنها تبين وتعكس إمكانية عضو الحكومة أو البرلماني لينقل وجهة نظره، من خلال الشاشة الصغيرة، لكي يعرف المواطن ما هو موجود في هذا القطاع أو ذاك، هذا من جهة. من جهة ثانية، فإن المناقشة التي نسمع فيها الرأي والرأي الآخر هي ظاهرة صحية في أي عمل ديمقراطي.

إن استغلال المنبر هو في الحقيقة فرصة تعطى للحكومة قبل أن تعطى لعضو البرلمان. ولهذا فعندما يسأل الوزير، فإن ذلك يعد عملاً جيداً طالما أنه يعطيه إمكانية لتسليط الضوء على ما هو جارٍ في قطاعه، وليس موقفاً ضد شخص الوزير، أو ضد الهيكل الذي ينتمي إليه، هذه هي قواعد اللعبة.

الشكر للسيد الوزير الذي قدم لنا معلومات جد ضافية، معلومات كثيرة، غزيرة، وذكرنا بمواقف الحكومة في العديد من القضايا خاصة تلك التي تتعلق بالعمل البرلماني، على الصعيد النظري كلام دقيق يحتاج إلى نقاش، وبالطبع (ليس في هذه القاعة) لكي نقول إن هذا الكلام صحيح وذاك غير صحيح، هذا طبق وهذا لم يطبق.

نحن، نشكركما لأنكما أعطيتما لنا الإمكانية، لندلي بدلونا وندعو إلى ضرورة اللقاء لكي نفتح النقاش فيما بيننا، ونستدرك التقصير الحاصل من هذه الجهة أو تلك لكي نصل إلى الحلول التي يجب أن تتخذ لتحسين الأداء.

ما قلته السيد الوزير، وما قاله السيد عضو المجلس كله صحيح، لكن هناك أشياء كثيرة صحيحة أيضا لم تقل، وليس مكان طرحها هنا، وإنما بالنقاش الهادئ وفي إطار الكلام المسؤول، نلتقي ونجرد ما هو موجود وإيجابي فنثمنه، وما هو ناقص يجب أن نصحه بما يخدم برلماننا ويخدم بلدنا، لأن هذا المنبر المجسد في الأسئلة الشفوية والدور الرقابي، هو ظاهرة صحية تعطي مصداقية لمؤسسات الجمهورية، فلنعمل جميعا على الحفاظ على هذا المكسب ولنعمقه بعيدا عن القراءات الشخصية والفهم الذي ربما تنقصه الدقة. بارك الله فيكم وشكرا؛ رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة الثانية  
والدقيقة الثلاثين زوالا**



## ملحق

## أسئلة كتابية

## جواب السيد الوزير:

إجابة عن سؤالكم الكتابي، المتعلق بمشروع إنجاز مقر محكمة بدائرة قصر الحيران، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الرد التالية:

يتعين التوضيح في البداية أن محكمة قصر الحيران لا وجود لها قانونا وذلك بموجب النصوص الحالية المتمثلة أساسا في الأمر رقم 97-11 المؤرخ في 19 مارس 1997 المتضمن التقسيم القضائي، والمرسوم التنفيذي رقم 98-63 المؤرخ في 16 فبراير 1998 الذي يحدد اختصاص المجالس القضائية وكيفية تطبيق الأمر رقم 97-11 السالف الذكر، إذ إنه بموجب ذلك فإن مجلس الأغواط يضم محكمتين فقط هما الأغواط وآفلو.

إلا أنه وفي انتظار إنشاء هذه المحكمة قانونا عندما تتوفر شروط ذلك، فقد استفادت دائرة قصر الحيران التابعة لولاية الأغواط من عملية استثمارية لإنجاز محكمة ضمن البرنامج القطاعي اللامركزي المسير من طرف والي ولاية الأغواط وهذا في إطار برنامج تطوير مناطق الجنوب لعام 2006، بغلاف مالي قدره 250 مليون دينار.

وقد انطلقت الأشغال بهذا المشروع في شهر يناير 2008، مع تحديد أجل 17 شهرا للانتهاء منها، وبعد بلوغ نسبة تقدم الأشغال 05% على مستوى حفر الأساسات، توقفت الأشغال بصفة مؤقتة لحل بعض المسائل التقنية الميدانية (تغيير مسار الخط الكهربائي العابر للأرضية وإعادة النظر في بعض الجوانب الوظيفية للدراسة المعتمدة في الإنجاز).

وقد تم التكفل حاليا بجميع الإجراءات والتدابير وأعيد تثبيت الورشة ابتداء من منتصف شهر جوان 2010، وهي في مرحلة الانطلاق الفعلي على أن تشتغل كفرع عوضا عن محكمة نظرا لكونها غير محدثة قانونا كما أسلفت أعلاه.

أما فيما يتعلق بالمشروع السابق المسجل عام

## 1- السيد الشايب بن سعيدان

## عضو مجلس الأمة

## إلى السيد وزير العدل، حافظ الأختام

تحية طيبة وبعد،

فإنه طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و73 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999، المتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أوجه إليكم السؤال الكتابي التالي:

لقد استفادت دائرة قصر الحيران بولاية الأغواط، ثالث تجمع سكاني في السنة الماضية بمشروع إنجاز المحكمة وانطلقت بها الأشغال بنسبة لا بأس بها ثم توقفت على أساس تحويلها إلى بلدية الأغواط دون أي مبرر لذلك علما بأن هذه الدائرة سبق لها وأن استفادت بهذا المشروع في السنوات السابقة وبلغ الإنجاز بها نسبة عالية ثم توقفت وتحول المشروع كذلك.

وهذا التصرف ترك استياء كبيرا لدى سكان هذه الدائرة، ثم إنه لا يعقل أن تهدر أموال الدولة الجزائرية بمثل هذه التصرفات وهل دائرة قصر الحيران المجاهدة لا تستحق مثل هذا المشروع الهام؟ نرجو أن نجد في ثنايا إجاباتكم على هذا السؤال ما يثلج صدور سكان هذه الدائرة بمواصلة وإتمام إنجاز هذا المشروع، ودمتم في نصرة العدل والوطن.

الجزائر، في 20 ماي 2010

الشايب بن سعيدان

عضو مجلس الأمة

الحفاظ على الأسرة الثورية وحقوقها نلفت عنايتكم إلى التساؤلات حول أسباب تأخر دراسة ملفات التأهيل في نسب العطب للمجاهدين وكذا ملفات الطعون الخاصة بها.

لاشك بأن مثل هذه التأخرات في الاستفادة من حقوقهم ودراسة ملفاتهم سوف تترك الأثر السيء في نفوس هذه الفئة التي قدمت ما عليها تجاه الوطن.

ومن خلال ردكم على هذا السؤال نأمل بتسريع دراسة هذه الملفات وأدامكم الله ذخرا لهذا الوطن.

الجزائر، في 20 ماي 2010

الشايب بن سعيدان  
عضو مجلس الأمة

### جواب السيد الوزير:

تفضلتم في سؤالكم المشار إليه في المرجع، بالتساؤل عن أسباب التأخر في دراسة ملفات التأهيل في نسب العطب للمجاهدين وكذا ملفات الطعون الخاصة بها، وانعكاس ذلك على نفسيات هذه الفئة، على حد ما ورد في سؤالكم.

وردا على سؤالكم، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

أولا: لا يختلف اثنان حول ما وفّرتة الدولة من إمكانيات ورصده من أموال معتبرة، لتعويض الضرر الناجم عن المشاركة الفعلية في ثورة التحرير المباركة، فضلا عن مزايا أخرى لا يسع المقام لذكرها، وهو واجب الدولة تجاه هذه الشريحة التي قدمت الغالي والنفيس من أجل حرية الجزائر واستقلالها.

ثانيا: إن حق الحصول على منحة تعويض الضرر، مكفول قانونا لكل من تثبت مشاركته في ثورة التحرير، بصفته (جنديا في جيش التحرير الوطني أو سجيناً أو مسبلاً) وغيرها من الصفات التي تفتح

1991 فقد تقرر تحويله سنة 2002 لفائدة الإدارة المحلية، حيث تواصلت به الأشغال في تلك الفترة ليستغل كمقر لبلدية قصر الحيران، وذلك حفاظا على الأموال التي رصدت لهذا المشروع وأولويات الجهة آنذاك.

وبناء على العناصر السالفة الذكر، فإنه لم يتم لإلغاء المشروع ولا تحويله إلى جهة أخرى، بل إن كل ما هنالك هو أن تسجيل أي مشروع يخضع لإجراءات قانونية وإدارية دقيقة، فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار أولويات الجهة، وذلك في كنف القانون والحفاظ على المال العام. وتقبلوا عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 28 جويلية 2010

الطيب بلعيز  
وزير العدل، حافظ الأختام

### 2 - السيد الشايب بن سعيدان

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير المجاهدين

تحية طيبة وبعد،

فإنه طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و73 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999، المتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أوجه إليكم السؤال الكتابي التالي:

لاشك أن نعمة الاستقلال التي تنعم بها الجزائر اليوم كان من ورائها توفيق المولى عز وجل ثم رجال ضحوا بالغالي والنفيس فمنهم من قضى نحبه وذهب إلى ربه شهيدا ومنهم من ينتظر وكان مجاهدا في سبيل هذا الوطن المفدى.

فإننا إذ نشكركم على الجهودات المبذولة في

في 08 مارس 1999، المتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أوجه إليكم السؤال الكتابي التالي:

يعتبر المعهد الوطني للتكوين المهني المتخصص في التسيير بالأغواط من المعاهد التي ساهمت بشكل إيجابي في تخرج إطارات هامة ساهمت في العمل الإداري لمختلف التخصصات عبر الوطن.

ولأهمية هذا المعهد، ومن أجل التسيير الحسن والتطوير أكثر خاصة مع سياسة التكوين والتعليم المهنيين المنتهجة من طرف وزارتك ولكي يضطلع بمأمورية إدارة هذا المعهد الوطني وعن قرب ولأن إلحاق الأمر بمديريتكم الولاية لا يخدم هذا المعهد بشكل أفضل، فإننا نتساءل عن أسباب عدم تعيين مدير لهذا المعهد؟

نرجو من خلال ردكم على هذا السؤال أن تجدوا حلا لهذا المشكل، وشكرا.

الجزائر، في 20 ماي 2010

الشايب بن سعيدان  
عضو مجلس الأمة

### جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي حول أسباب عدم تعيين مدير للمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بالأغواط، يشرفني أن أنهى إلى كريم علمكم أنه قد تم اقتراح تعيين إطار لتولي المنصب المذكور على المصالح المختصة، التعيين الذي يتم عن طريق مرسوم رئاسي ويخضع بذلك لإجراءات قانونية خاصة تستغرق فترة من الزمن، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن مديرية التكوين المهني تشرف على كل المؤسسات المتواجدة بتراب الولاية بما فيه المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني إذ يعتبر المدير الولاية أمرا بصرف ميزانية المعهد في انتظار تعيين مدير جديد

الحق في ذلك، غير أن درجة الضرر، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتساوى بين هذه الصفات المذكورة.

ثالثا: بالرغم من التحسن والزيادة الملحوظة في منح المجاهدين وذوي الحقوق بصفة عامة، بفضل الرعاية الخاصة التي توليها الدولة لهذه الشريحة، فإن أغلب هؤلاء، يرون أن نسبة العطب المحددة لهم من طرف اللجان الطبية المختصة، غير مقنعة وبالتالي يلجأ الكثير منهم إلى تقديم طلبات الطعن، وهو ما يرفع عدد ملفات طلب الطعن.

رابعا: إن معظم الطاعنين، لا يلتزمون بالمدة الزمنية المحددة لهم، في تقديم طلب الطعن، وأكثر من ذلك ليست لهم جروح أو إصابات، يمكن أن تكون قد تفاقمت مع مرور الزمن وتقدم السن، فضلا عن أن نسبة مشاركتهم قليلة، ومع ذلك فإن الطعون المؤسسة في كل هذه الحالات، تؤخذ بعين الاعتبار، وتدرج ضمن الأولويات.

خامسا: إن المعطوبين الكبار والمصابين بجروح والمساجين، يتكفل بهم على أحسن مايرام، وأكثر من ذلك أعطيت تعليمات صارمة لمديري المجاهدين بالولايات ومديرية المنح، بالتعجيل في تسوية ملفاتهم والبحث عن هذه الحالات لمعالجتها وإعطائها الأولوية المطلقة في الدراسة والتصفية.

تقبلوا، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 02 أوت 2010

محمد الشريف عباس  
وزير المجاهدين

3 - السيد الشايب بن سعيدان  
عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين

تحية طيبة وبعد،

فإنه طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و73 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ

على رأس هذه المؤسسة.

كما تتولى إدارات المعهد المعيّنة بصفة قانونية تسيير شؤونه الإدارية والمالية والبيداغوجية وتتولى مصالح الإدارة المركزية المؤهلة إمضاء القرارات والمقررات الإدارية ريثما تنتهي إجراءات التعيين. تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 02 أوت 2010

الهادي خالدي

وزير التكوين والتعليم المهنيين

الثقافة بتاريخ 11 فيفري 2008.

علما أن صاحب هذه الدار السيد بوعامر قويدر يلح كثيرا على وزارة الثقافة أن تتولى هذا الأمر حفاظا على هذا المعلم والمساهمة منه في الحفاظ على الذاكرة الجماعية بتاريخ الجزائر. أملنا أن نجد في ردكم على هذا السؤال ما يحقق هذا الغرض وأنتم أولى من يتفهم ويقدر هذا العمل، ولكم منا جزيل الشكر.

الجزائر، في 24 ماي 2010

الشايب بن سعيدان

عضو مجلس الأمة

#### جواب السيدة الوزيرة:

تحية طيبة وبعد،

عظفا على إرسالكم المشار إليه في المرجع والمتضمن إحالة السؤال الكتابي للسيد الشايب بن سعيدان، عضو مجلس الأمة، بغرض الرد عليه في الآجال القانونية، ويشرفني أن أوافيكم بالجواب الآتي نصه:

يشكل المعلم الأثري المسمى «دار بوعامر» الكائن بمدينة الأغواط إحدى الممتلكات الثقافية التي تعود إلى الفترة العثمانية والتي تتطلب الحماية القانونية والعناية اللازمة بمختلف مكوناتها نظرا لمالها من مميزات هندسية.

كان فريق من الخبراء والباحثين قد قام خلال سنة 2008 وبتكليف من وزارة الثقافة بمعاينة هذا المعلم لإجراء الدراسات الضرورية حيث تم أخذ صور وإعداد التصاميم الهندسية لمختلف وحداته السكنية الثلاث وأقواسه وواجهاته إعدادا للملف المرفق لطلب التصنيف الذي كان على وشك إرساله إلى اللجنة الوطنية لتصنيف الممتلكات الثقافية.

وترامن المسعى الهادف إلى تصنيف هذا المعلم مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 08 - 157 المؤرخ في 28 ماي 2008 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي وتحديد

#### 4- السيد الشايب بن سعيدان

عضو مجلس الأمة

إلى السيدة وزيرة الثقافة

تحية طيبة وبعد،

فإنه طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و 73 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999، المتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أوجه لكم السؤال الكتابي التالي:

من المعلوم أن للمعالم الأثرية قيمة حضارية وتاريخية في حياة الأمم والشعوب والحفاظ عليها يعني المحافظة على شخصية الأمة عبر الأجيال والأحقاب الزمنية.

وإذ نشكركم على الجهود المبذولة في هذا الشأن فإننا نتساءل عن سبب عدم تصنيف واعتماد دار بوعامر التاريخية بمدينة الأغواط والتي يعود عمرها إلى زمن الأتراك ولها نمط معياري مميز وقد زارها شخصيات دولية وجزائرية هامة.

وقد سبق أن تركنا لكم ملفا كاملا عن الموضوع مع وفد الأغواط الذي حظي باستقبالكم بمقر وزارة



تنظيمه وسيره.  
وترتب عن إنشاء الحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي إخضاع كل الممتلكات الثقافية الكائنة في إقليم الحظيرة بما فيها تراث ولاية الأغواط وفي مقدمتها «دار بوعامر» إلى الحماية الشاملة والتي يضمنها مخطط تهيئة الحظيرة خلافا للإجراء المتمثل في تصنيف المعالم كوحدات مبعثرة.  
وكان لزاما على وزارة الثقافة انتظار صدور المرسوم التنفيذي رقم 08-157 المؤرخ في 28 ماي 2008 المشار إليه ثم المرسوم التنفيذي رقم 09-407 المؤرخ في 29 نوفمبر 2009 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي والذي اختيرت مدينة الأغواط مقرا له، لإعادة فتح ملف «دار بوعامر» مجددا حيث كلف الديوان من إعداد مخطط تهيئة الحظيرة وهو المخطط الذي سيضمن فور إقراره بمرسوم تنفيذي، الحماية القانونية الكاملة للمعلم في إطار نسيجها العمراني المترابط والمتكامل ويحدد طبيعة الأشغال التي ستقوم بها وزارة الثقافة لاحقا سواء بصفة استعجالية أو على الأمد المتوسط والبعيد على هذا الممتلك.

الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن طرح على سيادتكم المحترمة سؤالا كتابيا هذا نصه:  
تعاني العديد من ولايات الوطن مشاكل كبيرة في التزود بالكهرباء ولاسيما أثناء فصل الصيف، وتتضاعف هذه المشاكل في المناطق الحارة الجنوبية وبالأخص ولاية ورقلة، فإلى أي مدى تبقى هذه المناطق تعاني من هذا المشكل؟ وماهي الإجراءات المتخذة للتخفيف من ذلك؟ وخاصة في ظل النتائج الوخيمة التي تترتب عن ذلك بالنسبة للمرضى والرضع وكبار السن، وكذلك الخسائر فيما يخص الآلات الكهربائية والسلع والمواد الغذائية وماهي الإجراءات المتخذة للتعويض عن تلك الخسائر؟  
وتفضلوا معالي الوزير فائق احترامنا وتقديرنا.

الجزائر، في 19 جويلية 2010

عبد الكريم قريشي  
عضو مجلس الأمة

### جواب السيد الوزير:

بالإشارة إلى سؤالكم المتعلق بمشاكل التزود بالكهرباء أثناء فصل الصيف في المناطق الحارة وبالأخص ولاية ورقلة، والإجراءات المتخذة للتخفيف من ذلك وللتعويض عن الخسائر، يسعدني أن أعلمكم بما يلي:

لقد عرف شهر جوان والنصف الأول من شهر جويلية 2010 اضطرابات جوية مست خاصة المنطقة الجنوبية لبلادنا مما أدى إلى حوادث تقنية عطلت أهم مراكز إنتاج ونقل الطاقة، وقد دفعت هذه الوضعية بالشركة لاتخاذ إجراءات لتسوية العرض والطلب بتخفيف الحمولة (Délestage) كما ينص عليه القانون لحماية الشبكة الوطنية، وقد تحسنت الوضعية ابتداء من 27 جويلية 2010.

ولتجنب مثل هذه الحوادث، وضمن تغطية بدون انقطاع، اتخذت شركة سونلغاز إجراءات للرفع من قدرات الطاقة منها على الخصوص:

الجزائر، في 17 أوت 2010

خليدة تومي  
وزيرة الثقافة

### 5- السيد عبد الكريم قريشي

عضو مجلس الأمة

### إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات

## 6- السيد محمد فخار

## عضو مجلس الأمة

## إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً كتابياً هذا نصه:

لقد وجه فلاحو واحات النخيل لمدينة زلفانة وكذا فلاحو واحات النخيل لمدينة القرارة بولاية غرداية عن طريق مديرية المصالح الفلاحية إلى سيادتكم نداء استغاثة لإنقاذ هذه الواحات من الجفاف والضياع بسبب نقص المياه وذلك بحفر آبار جديدة لسقي نخيل هذه الواحات التي تعتبر من أحسن النخيل في المنطقة وتنتج أحسن وأجود التمور.

أ - متى - معالي الوزير - يتم الاستجابة لهذه الطلبات والنداءات وذلك بحفر بئر أو بئرين في كل من واحات زلفانة وواحات القرارة حفاظاً على هذه الثروة؟

ب - ماهي الإجراءات التي اتخذتها وزارتك لحماية وتجديد واحات النخيل عبر كامل مناطق النخيل بالوطن وكذا مساعدة الفلاحين على تسويق منتوجاتهم من التمور ذات الجودة الرفيعة. تقبلوا مني معالي الوزير فائق الاحترام والتقدير والسلام عليكم.

الجزائر، في 21 جويلية 2010

محمد فخار  
عضو مجلس الأمة

- إقامة غرفة متنقلة (Cabine mobile) في رويسات لتلبية احتياجات المنطقة،

- إنجاز مراكز في بامنديل ورويسات - ورقلة،  
- بناء محولات كهربائية جديدة بورقلة، تفرت والهجيرة للرفع من طاقات الإنتاج،  
- تقوية وتأهيل شبكة النقل الكهربائي.

وفي إطار الخطة التي تمس ولايات الجنوب، سيتم إنجاز 06 مراكز بولاية ورقلة في كل من تماسين، المستقبل، طيبات، سعيد عتبة، مقرين وعين البيضة.

وتماشياً مع تنفيذ هذه المشاريع، تسعى سونلغاز لتقوية كل الوحدات وعند الضرورة وفي حالة انخفاض التوتر، إقامة غرف متنقلة (Cabine mobile) لتلبية احتياجات جنوبنا الكبير.

وعليه، فإن الدولة سخرت ميزانية معتبرة وهي تسعى جاهدة لتعزيز الشبكات الكهربائية ولتحسين الخدمات في مختلف مناطق الوطن.

أما بخصوص الإجراءات المتخذة للتعويض عن الخسائر، فشركة توزيع الكهرباء والغاز متعاقدة مع شركة التأمين (CAAT) وبموجب عقد التأمين المبرم يمكن للزبائن الذين لحقت بهم خسائر أن يتقدموا بطلب التعويض إلى الوكالة التابعة لهم خلال 72 ساعة بعد وقوع الحادث، مصحوبين بآخر فاتورة للكهرباء والوثيقة التي تثبت إصلاح أو تغيير الأجهزة المتضررة، بعد التأكد من صحة الوثائق، يودع الملف لدى وكالة التأمين المؤهلة إقليمياً لتعويض الزبون عن الخسائر.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 أوت 2010

يوسف يوسف  
وزير الطاقة والمناجم

**جواب السيد الوزير:**

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لسؤالكم الكتابي المتعلق بانشغالات فلاحي ولاية غرداية وخاصة منها بلديتي القرارة وزلفانة بخصوص طلب حفر آبار جديدة لإنقاذ واحات النخيل، يشرفني أن أفيدكم بما يلي:

1- فيما يخص حفر الآبار :

فقد تم تسجيل عملية إنجاز وتجهيز 34 بئراً متوسط العمق (500 م.ط) ضمن البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب 2007 وبغلاف مالي قدر بـ 800.000.00 دج مسّت معظم واحات بلديات الولاية المعنية (حاسي القارة، المنصورة، حاسي لفحل، متليلي سبب، بريان، العطف وبنورة) وتمّ إنجاز 22 بئراً ارتوازيًا لحد الآن والباقي في طور الإنجاز من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

وفي إطار تدعيم هذا البرنامج، فقد تم اقتراح تسجيل عملية إنجاز 10 آبار عميقة بكل من واحات بلديتي القرارة وزلفانة نظراً لخصوصية المنطقة من حيث العمق الكبير للبئر الذي يصل إلى (1200 م.ط) وبتكلفة تقدر بـ 120.000.00 دج للبئر الواحد بالإضافة إلى أهمية الثروة الواحاتية التي تزخر بها هاتان البلديتان والتي تمثل قرابة نصف المساحة الإجمالية لوحدات الولاية.

ونظراً لأهمية هذه العملية من حيث تكلفتها المالية سيحدد لاحقاً مصدر تمويلها بالتنسيق مع وزارة المالية.

2- فيما يخص الإجراءات المتخذة لحماية وتجديد النخيل وتسويق المنتج الرفيع:

بالنظر لأهمية شعبة التمور في استقرار وديمومة الواحات الجزائرية والاقتصاد الفلاحي، فقد تم اعتماد برنامج خاص للنخيل في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي، والذي يهدف إلى تنظيم المتعاملين الفاعلين في مجال شعبة التمور عن طريق وضع آليات تتماشى والطلب المحلي والتي كانت ثمرة لقاءات جهوية ووطنية. من بين هذه الآليات، تم إنشاء المجلس المهني الوطني لشعبة التمور والذي يهدف إلى استحداث فضاء لتشاور

وقوة الاقتراح لتنظيم وتنمية إنتاج التمور.

لقد أولت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الأهمية البالغة لحماية هذه الثروة من خلال وضع جملة من الإجراءات والآليات عبر مختلف البرامج التنموية ونذكر من أهمها مايلي:

- في إطار الدعم الفلاحي: عن طريق دعم مختلف العمليات عن طريق الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي وبالأخص منها نزع وحرق النخيل المصاب بمرض البيوض ومكافحة الحشائش الضارة واقتناء وغرس الجبار وتغطية وحماية عراجين التمر من الأمطار وتصدير منتج ذو الجودة العالية وإنشاء وحدات لتكييف التمور للتصدير.

وتمّ في هذا الإطار تحديد كمية 120.000 دج طن من المتعاملين للتصدير في السنة الحالية.

- في إطار البرامج التنموية: وهذا عن طريق عمليات إنجاز وترميم شبكات صرف مياه السقي وإنجاز شبكات السقي وفتح مسالك فلاحية وإنجاز متاريس وحواجز ترابية.

- في إطار البرامج الخاصة: والتي تضم عملية الحماية من الأعشاب الضارة والأمراض كالبو فورة، وهذه البرامج تحدّد سنوياً حسب الطلب المحلي أو الضرر الحاصل.

وتقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 22 أوت 2010

رشيد بن عيسى

وزير الفلاحة والتنمية الريفية

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 13 شعبان 1431

الموافق 25 جويلية 2010

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587